GIEM

June 26

Special Edition

الحرب في الخليج ومستقبل النظام الاقتصادي العالمي

مقاربات في ضوء الاقتصاد الإسلامي

- فساد العقيدة والحرب: الحرب الأمريكية الإيرانية أنموذجًا
- أثر حرب الخليج/حرب إيران ٢٠٢٦ في تعافي الاقتصاد الألماني: قراءة تحليلية في توقعات معهد إيفو للبحوث الاقتصادية
- GCC & UAE Banking System Response to the US–Iran Conflict
- الديناميكيات الجيوسياسية والاقتصادية للصراع في الشرق الأوسط: تحليل نقدي للأبعاد الاستراتيجية للحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل وحلفائهما وإيران
- المعادلة الذهبية كحزام أمان للموازنات العالمية
- جيوسياسية الطاقة والرفض البحري: أثر التموضع الإيراني في مضيقي هرمز وباب المندب على استقرار أسواق النفط والغاز العالمية (٢٠٢٤-٢٠٢٦)
- تأثير الصدمات الاقتصادية العالمية على قدرة الدول النامية على إدارة الأزمات
- جيوسياسية الطاقة: أسواق النفط والغاز في ميزان القوى الدولية
- من إدارة الندرة إلى هندسة الوفرة: بروتوكول أمانة كصمام أمان جيوسياسي في منطقة الخليج
- الصراعات الكبرى والممرات المائية وحرب الظل: نظام البترويوان مقابل البترودولار

هدية العدد كتاب: مستقبل أسواق النفط والغاز العالمية ٢٠٢٦-٢٠٥٠م

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر الكترونياً عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة تحرير المجلة

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور محمد بن يوسف، المدرسة السويسرية للأعمال.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الدكتور محمد مروان شموط: دكتوراه في محاسبة الزكاة، مستشار مالي - الأردن.
- الأستاذ أوهاج بادانين محمد عمر: ماجستير في المحاسبة والتمويل - السودان.
- الدكتور عبد المنعم دهمان: مدرب ومستشار تطوير الأعمال – ألمانيا.
- الأستاذ الدكتور محمد فهمي رشاد: جامعة القصر الدولية كلية الحقوق قسم الشريعة الإسلامية - ليبيا.

أسرة تحرير المجلة

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الالكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم الكتروني.
- الأستاذة جمانة محمد مراد / مراجعة لغوية - مدرسة اللغة العربية في ثانويات حماة.
- الأستاذة آلاء محمود ديدح / ماجستير مهني MBA - المعهد العالي لإدارة الأعمال بدمشق

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الالكتروني: Kantakji-tech

رؤية المجلة

منصة علمية تجمع الخبراء وأصحاب الأقلام الواعدة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

سعيًا نحو اقتصاد رشيد وعادل

وسعيًا نحو تفعيل الإفصاح والشفافية لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

مجتمع GIEM

مجموعة تخص مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية على واتساب تعنى بالإجابة عن أسئلة واستفسارات حول قضايا تتعلق بالاقتصاد الإسلامي وعلومه.

يمكن الانضمام تلقائيا؛ بمسح الرمز في الصورة المبينة، أو بالضغط على الرابط.

تُنشر الأسئلة وأجوبتها في كتاب الفتاوى المالية، رابط التحميل.

فهرس المحتويات

رؤية المجلة 3

فهرس المحتويات 4

لوحة رسم: طريق أفاميا التاريخي الطويل – قصة حضارة 7

عدسة مصطفى حسن مغمومة

فساد العقيدة والحرب 9

– الحرب الأمريكية الإيرانية أنموذجًا –

د. سامر مظهر قنطقجي

أثر حرب الخليج/حرب إيران ٢٠٢٦ في تعافي الاقتصاد الألماني 18

قراءة تحليلية في توقعات معهد إيفو للبحوث الاقتصادية ifo ربيع ٢٠٢٦

د. عبد المنعم دهمان

GCC & UAE Banking System Response to the US–Iran Conflict. 27

Alaa Sardar

الديناميكيات الجيوسياسية والاقتصادية للصراع في الشرق الأوسط: 37

تحليل نقدي للأبعاد الاستراتيجية للحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل وحلفائهما وإيران

د. محمد بورباب

المعادلة الذهبية كحزام أمان للموازنات العالمية 46

أوهاج بادنين عمر

جيوسياسية الطاقة والرفض البحري: أثر التموضع الإيراني في مضيقي هرمز وباب المندب على استقرار أسواق النفط والغاز العالمية (٢٠٢٤–٢٠٢٦) 50

د. محمد زيدان عواد عبد الحميد خفاجي

تأثير الصدمات الاقتصادية العالمية على قدرة الدول النامية على إدارة الأزمات 66

د. رحاب عادل صلاح الدين امين

جيوسياسية الطاقة: أسواق النفط والغاز في ميزان القوى الدولية 87

د . محمد فهمي رشاد .

من إدارة الندرة إلى هندسة الوفرة: 96

بروتوكول أمانة كصمام أمان جيوسياسي في منطقة الخليج

د . صالح حسن عرابي

الصراعات الكبرى والممرات المائية وحرب الظل 120

نظام البترويوان مقابل البترودولار

جهينة حبيب الحاج حمود

هدية العدد– كتاب: مستقبل أسواق النفط والغاز العالمية ٢٠٢٦–٢٠٥٠م 141

لمؤلفه: د . فياض حمزة رملي أرباب

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإســـــلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإســـــلامي جميعها ، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها ، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الالكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها ، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك؛ حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسة تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل عـــــــلامات الترقيم فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

لوحة رسم: طريق أفاميا التاريخي الطويل – قصة حضارة

عدسة مصطفى حسن مغمومة
دكتوراة فخرية في التصوير الضوئي
زميل الجمعية الملكية البريطانية للتصوير الضوئي

بروكلي Broccoli متاح الآن

محاسبة احترافية
بجهد أقل

بروكلي يتولى دفاتر المحاسبة حتى تتفرغ الإدارة للأعمال، مع تقارير فورية وامتثال كامل للمعايير الدولية ومرونة تتوافق مع طريقة عمل شركتك فعلياً.

يستوفي المعايير الدولية

IFRS، IAS، GAAP و FAS قريباً.
إضافة لحسابات الزكاة والضرائب والربط الإلكتروني.

النمو

نظام يكبر معك؛ يُحدَّث باستمرار دون تكاليف إضافية. مع توسع عملك، تضيف براسيكم وحدات: مسترد، أروغولا، كيل، دون الحاجة إلى ترحيل أو مورّد جديد.

اللغة

العربية في الصدارة، لا كإضافة، ثنائي اللغة على مستوى البيانات. دليل الحسابات والتقارير وكامل الواجهة بالعربية مع دعم كامل للاتجاه من اليمين إلى اليسار، لا طبقة ترجمة مضافة.

المرونة

دليل حسابات غير محدود، قوالب متعددة، قيود مركبة، ترحيل الحسابات \- بروكلي يتكيّف مع عمل شركتك فعلياً

https://www.brassicum.com/ar

فساد العقيدة والحرب

- الحرب الأمريكية الإيرانية أنموذجًا -

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

العقيدة هي ما ينعقد عليه القلب والضمير انعقادًا مُحكمًا لا يتزعزع. أما الحاجة للعقيدة، فهي حاجة فطرية ونفسية وعقلية قبل أن تكون دينية، وهي تجيب عن أسئلة وجودية لمعتنقها، وبها يتحسس معنى حياته، وبها تدخل الطمأنينة إلى قلبه، وبها يحقق التزاماته الأخلاقية التي نتجت عن إيمانه بها.

لذلك يتوجب على الإنسان أن يتحرى عن العقيدة التي سيعتنقها قبل أن يؤمن بها ويُسلِّم ولاءه لها، فلا يصح أن يتبنى عقيدة شابها الكذب والانحراف، وأن لا يكون قادتها قادة سيئون ومتطرفون، فهذه سموم تُفسد العقيدة، كما تُفسد السموم الطعام والشراب، بل تكون مصدر تهديد له، ولربما موته.

إن فساد عقيدة الإنجيليين الأمريكيين يتقاطع مع تطرف عقيدة اليهود المتطرفين، كما أن فساد مذهب الإثنا عشر الشيعي في (إيران الثورة) قد انحرف بالكثيرين من أتباعه إلى ضفة لا تقل سوءا عما سبق. **وهذا ما يفسر الاحتراب القائم حاليًا**، فبعدما أوغل كل طرف بالمسلمين السنة، متهمين إياهم بالغلو والتطرف، وإيهام العالم بذلك، ظهر جليًا أن الغلو والتطرف يقبع في صلب عقائدهم الفاسدة. وهذا لا يعفي بعض الجماعات الإسلامية التي أخذت منهج التطرف والتشدد، والتي وجدت نفسها تغرّد خارج سرب عموم المسلمين، وأن ليس لها مناصرين كثيرين.

يشكل الإنجيليون البروتستانت أكبر مجموعة بين المسيحيين في الولايات المتحدة الأمريكية، ويشكلون نسبة ٢٥٪، وهي تشكل خزّانًا انتخابيًا للرئيس الأمريكي ترامب. وكمثال على تطرفهم ما ذكره وزير الخارجية الأمريكي الأسبق مايك بومبيو: إن الرئيس دونالد ترامب هو اختيار إلهي من أجل الدفاع عن إسرائيل. فكان قوله إقحام لقناعات دينية في ملف سياسي، وإضفاء لصبغة دينية على قرارات رئيس لتبريرها وجعلها مقدسة، وهذا وضع غير مسبوق في الولايات المتحدة، المعروفة بأنها دولة علمانية، ومن تلك القرارات، قراراته بنقل سفارة بلاده إلى القدس، وتسهيلاته لبناء الهيكل المزعوم.

لقد ناصب الإنجيليون الجدد (كمذهب) العداء للمسلمين بما يحملونه من أفكار معادية للمسلمين، وقد أثار دونالد جينيور ابن الرئيس الأمريكي الجدل عندما نشر على حسابه صورة مسدّس يحمل شعار الحملات الصليبية، وبدا محتفيًا بالسلاح، ومُنتشيًا بما نُقش عليه من شعارات، أبرزها شعار الحروب الصليبية. كما نطق الرئيس بوش الابن بلسان عدد كبير من الذين صوتوا له، ممن يؤمنون بحتمية الصراع مع العالم الإسلامي، بوصفه خطرًا عليهم. وبذلك يشترك الانجيليون بمختلف فئاتهم، بتفسيرهم المتشدد للإنجيل، وهو ما يجعلهم أكثر المنتمين للمذهب البروتستانتي تطرفًا. وقد جعلوا من إشعال الحروب وإثارتها منهجًا لهم للسيطرة على العالم، قال الله تعالى فيهم: **وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ۚ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ ۚ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ۚ** (المائدة: ٦٤).

وتتسم هذه الطائفة بالتشدد برؤيتها ولا تعتد برؤى غيرها، شأنها شأن مذهب فرعون الذي قال تعالى فيه: **مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَىٰ** (غافر: ٢٩)، لذلك فمن ليس من هذه الطائفة، فهو ضدها وخارج إرادة الرب، فتراها تركز على المشاعر دون الخطاب العقلاني، كما أن الانتماء إليها سهل، بينما يصعب التدرج في هيكلها التنظيمي الذي يبقى حكرًا على قلة قليلة، كما يغلب على أتباعها الغنى.

التقاطع بين مصالح الإنجيليين واليهود المتشددين (خاصة الصهاينة المتدينين)

١. استند مايك بومبيو بقوله الآنف الذكر؛ باعتبار ترامب هو تكرار لشخصية (إيستر) الموجودة في الكتب الدينية المسيحية واليهودية، والتي يزعمون أنها أُنقذت لتنقذ الشعب اليهودي من "الخطر الفارسي"[1].

٢. يدعم الأساس اللاهوتي، قيام دولة إسرائيل، ويدعو لتشديد العقوبات على إيران.

٣. تسمى إيران في اللاهوت الإنجيلي باسمها التاريخي فارس وتعدها عدواً توراتياً أساسياً، وتعتبر أن مواجهتها لا مفر منه في سيناريو نهاية الزمان لتمهيد الطريق أمام المسيح المنتظر.

٤. تعتبر عقيدة الإنجيليين (الصهيونية المسيحية) أن إعادة تأسيس إسرائيل في القرن العشرين هي تحقيق للنبوءات التوراتية، مما يسبق عودة المسيح الثاني.

٥. يرى اليهود المتشددون أن قيام إسرائيل هو بداية "عصر الخلاص"، لذلك، فدعم إسرائيل واجب ديني، منصوص عليه في الكتاب المقدس (سفر التكوين ١٢ : ٣)، وهو ليس خياراً سياسياً.

صور تطرف الإنجيليين واليهود المتشددين:

١. **إزكاء منطق الحرب**: بتحويل التحالف من مشكلة جيوسياسية إلى "ضرورة دينية" تجعل الحلول الدبلوماسية صعبة وتدفع نحو الصدام العسكري المباشر.

٢. **وصف القائد**: أبلغ أحد ضباط الصف أنه قيل للجنود إن الحرب هي "كلها جزء من خطة الرب الإلهية"، مع الاستشهاد بنصوص من "سفر الرؤيا" حول معركة هرمجدون والعودة الوشيكة للمسيح.

---

[1] المقارنة بين الرئيس دونالد ترامب والملكة إستير ليست جديدة، وقد ظهرت بقوة في أوساط المسيحيين الإنجيليين وبعض الجماعات اليهودية المؤيدة له. الفكرة الأساسية تتمحور حول جملة شهيرة من السفر: "لَعَلَّكِ لِوَقْتٍ مِثْلِ هَذَا جِئْتِ إِلَى الْمُلْكِ" (سفر إستير 14 :4). هذه العبارة تُستخدم للإشارة إلى أن ترامب، مثل إستير، قد "اختاره الله" ووضعه في منصب الرئاسة "لوقت مثل هذا" ليكون أداة لإنقاذ الشعب اليهودي وحمايته. وقد صرح مسؤولون كبار في إدارته السابقة بهذه الفكرة علناً: مايك بومبيو، وزير الخارجية السابق: في عام ٢٠١٩، صرّح بأنه من "الممكن" أن يكون ترامب مثل الملكة إستير، التي أُنقذت لتنقذ الشعب اليهودي من "الخطر الإيراني"!
المصدر: https://www.heraldnet.com/opinion/milbank-why-stop-at-esther-bibles-full-of-trump-parallels/

٣. **ترامب "الممسوح"**: كشفت إحدى الشكاوى أن قائداً وصف الرئيس دونالد ترامب في فترته الأولى بأنه "ممسوح من قبل يسوع لإشعال النار في إيران للتسبب في هرمجدون وتمهيد الطريق لعودته إلى الأرض".

٤. **الادعاء بتواتر النبوءات**: انتشرت نبوءة لعودة المسيح في أبريل ٢٠٢٦ لكنها لم تَصدق، مما أحرج "المتنبئين"، ويعدُّ إشاعة النبوءة مصدراً لتعزيز الانتماء لقوة الجماعة ولتحديد الهوية، فانتظار حدث عظيم يمنح الفرد إحساساً قوياً بالهدف، خصوصاً للذين يشعرون بالتهميش. وتُصوَّر هذه الجماعات نفسها بأنها "النخبة المستنيرة" التي تمتلك الحقيقة المطلقة، بينما يُوصف الخارجون عنها بالضالين أو العميان. ومن ذلك:

- توجد إشارات وتوقعات تربط أحداثًا معينة بشهر أبريل ٢٠٢٦، كتصريح كريس بليدسو الذي تحدث عن ظهور "كرات ضوئية" (Orbs) لمنع حرب عالمية ثالثة في ذلك الوقت.
- هناك أحد القساوسة الذي أعلن بأن عام ٢٠٢٦ هو سنة عودة المسيح، في فيديو على يوتيوب، دون أن يحدد شهراً أو يوماً معيناً.
- هناك قصص خيالية وروايات غير موثقة مثل: "الاختطاف الذي لم يتوقعه أحد" والتي تروي سيناريو اختفاء الملايين في ٥ أبريل ٢٠٢٦.

صور تطرف المذهب الإثنا عشري في (إيران الثورة) الذي قادها للصدام مع اسرائيل وأمريكا في الحرب الحالية:

إن ما يُطرح اليوم كـ "تطرف مذهبي" في إيران هو في جوهره نتاج استراتيجية سياسية متقنة، وليس انعكاساً للعقيدة الدينية. فمنذ قيام الدولة الصفوية في القرن السادس عشر، ثم الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، تم توظيف المذهب الشيعي الإثنا عشري كأداة لبناء الهوية وتوحيد الجبهة الداخلية، ومن ثم تصدير النفوذ إلى الخارج. تجسد هذا التوجه الأيديولوجي، في نظريتي "ولاية الفقيه" و"تصدير الثورة"، وهو ما قاد إيران في النهاية إلى صدام مباشر مع القوى الكبرى في المنطقة.

ويعتبر المذهب الشيعي الإثنا عشري أحد المذاهب الرئيسية في الإسلام، ويدين به غالبية سكان إيران، ويُعتبر الدين الرسمي للدولة. ترتكز عقيدة المذهب على الإيمان بالإمامة، حيث يُعتقد أن الأئمة الاثني

عشر هم خلفاء النبي محمد صلى الله عليه وسلم في قيادة الأمة دينيًا وسياسيًا، وأنهم معصومون من الخطأ والذنوب.

الأيديولوجيا كأداة للتطرف وللسياسة الخارجية

بعد ثورة ١٩٧٩، تبلورت نظرية "ولاية الفقيه" التي تعتبر أن ولاية أمر المجتمع تعود إلى الفقيه الجامع للشرائط، وهو ما منح رجال الدين سلطة مطلقة تقود السياسة الداخلية والخارجية. وقد أضفت هذه النظرية طابعًا دينيًا على أهداف الدولة التوسعية، وبلورت مفهوم "تصدير الثورة".

ولم تكن السياسة الخارجية الإيرانية دائمًا طائفية، لكنها اتخذت هذا المنحى بشكل متزايد في العقدين الماضيين، خاصة مع غلبة الخطاب المذهبي في العالم. ومع أن قادة إيران يخففون من الطابع الشيعي لسياساتهم بدعم جماعات سنية كحماس والجهاد الإسلامي، إلا أن استراتيجيتهم الأساسية تقوم على نسج علاقات مع كيانات شيعية مسلحة، وهو ما أثار حنق جيرانها وعمق التصورات حول تحيزاتها الطائفية. هذا التوظيف للمذهب جعله أداة للصراع مع الخصوم، وبات جوهر التطرف المذهبي.

من الأيديولوجيا إلى المواجهة: الحرب مع إسرائيل وأمريكا:

كانت استراتيجية تصدير الثورة عبر دعم "محور المقاومة" هي الخيط الذي ربط الأيديولوجيا بالصراع المسلح، وأدى في النهاية إلى حروب مباشرة مع دول الجوار الإقليمي.

وكان محور المقاومة، الذي أسس على عقيدة العداء، أداة السياسة الخارجية. ثم تطورت عقيدة المحور حتى بات عبئًا على دول الإقليم، لأنه صار ذراع إيران في مواجهة خصومها جميعهم. وبدا ذلك في مشاركة حزب الله وفصائل عراقية وأفغانية وغيرها (وكلها شيعية) في الاعتداء على سورية بشكل شرس جدًا، حيث ارتكبوا أبشع الجرائم التي لا تقل عن جرائم الحرب حسب القانون الدولي. وكذلك شارك الحوثيون في الاعتداء على دول الخليج.

ثم وصلت شرارة تلك الاعتداءات لتصعيد التوتر مع إسرائيل والولايات المتحدة. فكانت المواجهة المباشرة (حرب الأيام الإثني عشر)، التي أسفرت عن قتل قادة إيرانيين بارزين، وألحقت أضراراً واسعة في منشآتها النووية وبعض المواقع العسكرية.

ولا يُعدُّ ذلك صدامًا طارئًا، بل كان ذروة لسياسات استمرت لعقود، أساسه الإطار الإيديولوجي للمذهب الإثنا عشري لتبرير التوسع الإقليمي والتباهي باحتلال عدة عواصم عربية، والتبشير باحتلال المزيد منها.

لذلك لم تكن الحرب مجرد صراع على النفوذ، بل حربًا أيديولوجية بامتياز، تغذت فيها حسابات السلطة في طهران بنبوءات دينية حول "ظهور المهدي"، بمقابل أفكار "نهاية الزمان" لدى بعض التيارات الإنجيلية والمتطرفين اليهود.

المشتركات الايديولوجية والمآلات العقدية

إن المشتركات الايديولوجية والمآلات العقدية لمذهب الإثنا عشري في إيران والإنجيليين البروتستانت في الولايات المتحدة والتطرف اليهودي الذي يقود حكام اسرائيل، قد جمع تلك الأطراف المتصارعة، بأيديولوجيات وحدت مآلاتها العقدية، لارتكازها على مفاهيم إيمانية مقدسة عنوانها: "خلاص العالم من الشرور"، وقد أخفت المصالح السياسية من الصراع.

يمكن اختصار تلك المشتركات التي تجمع هذه الأطراف ببوصلة مشتركة قوامها الإيمان بنهاية العالم:

- ففي إيران (الشيعة الإثنا عشرية): يمثل "الإمام المهدي" المنتظر (الإمام الثاني عشر) ركيزة أساسية في العقيدة الشيعية. وتعتقد القيادة الإيرانية أن الفوضى العالمية، وتحديداً محو إسرائيل، هي مقدمة لا بد منها لعودته. لذلك وظف النظام السياسي عقيدة "المهدوية" بشكل ثوري لشرعنة تمدده الإقليمي، تحت مزاعم "تحضير البنية الخصبة" لظهور المهدي، وهو ما يمثل انقلاباً على المقاربات التقليدية التي كانت تدعو إلى "الانتظار" السلبي.
- وفي الولايات المتحدة (الإنجيلية البروتستانتية الصهيونية): يؤمن الإنجيليون الصهاينة بأن عودة السيد المسيح وإقامة "مملكة الله" على الأرض لألف عام، مشروطة بقيام إسرائيل، وإعادة بناء الهيكل الثالث في القدس. هذا الإيمان جعل دعمهم لإسرائيل قضية عقائدية وليس مجرد مصلحة سياسية. لذلك مثلت الصهيونية المسيحية القوة المؤثرة لتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، ورأت في الصراعات الإقليمية أداة لتحقيق نبوءاتها، كما ظهر في تصريحات بعض المسؤولين العسكريين التي وصفت الحرب على إيران بأنها جزء من خطة الرب لتحقيق نهاية العالم. ويمثل ذلك، وزير الدفاع

الحالي بيت هيجسيث، المتبني لأفكار المسيحية القومية والصهيونية المسيحية، وقد ألقى خطابات في القدس اعتبر فيها أن حروب إسرائيل جزء من خطة إلهية لبدء "معركة هرمجدون".

- وفي إسرائيل (الصهيونية الدينية المتطرفة): يتطلع التيار الصهيوني الديني المتطرف إلى السيطرة الكاملة على "أرض إسرائيل التوراتية"، وبناء الهيكل الثالث، وإقامة "مملكة بيت داود". وما الحرب الحالية إلا بداية "حرب يأجوج ومأجوج" التي تمهد لعصر الخلاص. ويعتقد قادتها بأن أوامر الله تتجاوز الأخلاق البشرية والقانون الدولي، مما يدفعهم إلى تبرير العنف وتهجير الناس وقتلهم بلا شفقة ولا رحمة. وهذا متأصل في عقيدة حاخامات بارزين كأبراهام إسحاق كوك.

وعليه، يبدو أن الأيديولوجيات الثلاث اجتمعت على الآتي:

- **نبوءة نهاية الزمان**: كمحرك للصراع وبداية لصراع عالمي عظيم (هرمجدون أو ما يشابهها) لإحلال النظام الإلهي الجديد. فإيران تعتقد أن الصراع مع إسرائيل (المسجد الأقصى) هو تمهيد لظهور المهدي، والقدس (المسجد الأقصى) هو موقع المعركة الفاصلة مع المسيح الدجال. في المقابل، يرى الإنجيليون ضرورة بناء الهيكل الثالث (المسجد الأقصى) للمسيح؛ ويرى الصهاينة المتطرفون أن الحرب تمهد لحرب يأجوج ومأجوج، لتحقيق الخلاص.
- **العنف والدمار ضرورة مقدسة**: يعتبر نظام ولاية الفقيه أن الضغوط والعنف هو تمحيص إلهي لتنقية الصفوف من المنافقين والضعفاء، وبالمقابل يعتقد الإنجيليون أن الحرب القائمة هي حرب صليبية حديثة، وهي امتداد للحروب الصليبية السابقة، والهدف هو الحد من آلام المسيح الممهدة لظهوره. ويلاحظ شدة العنف الممارس من قبل اسرائيل في حرب غزة، والعنف الممارس من قبل إيران في حرب سورية.
- إن كلا الفريقين يعتبر ذلك مسؤولية إلهية تتخطى حدود الدول القومية. لذلك سعى كلاهما للتوسع جغرافيًا استنادًا إلى تفسير نابع من عقائدهم.

لقد أثمرت تلك العقائد الفاسدة إلى إنتاج مصلحة لا تعيش إلا باستمرار الصراع، فالمسيحيون الإنجيليون يحتاجون إلى إسرائيل قوية، ولصراع دائم لتحقيق نبوءاتهم، والصهاينة المتطرفون يحتاجون إلى الغطاء السياسي والدعم العسكري الأمريكي لتحقيق مشروعهم التوسعي، وبالمقابل تحتاج إيران إلى ديمومة

الصراع لتحقيق مشروعها المهدوي. وقد صدق قول الله تعالى فيهم: تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ (الحشر: ١٤).

ومع ذلك، تظل هناك **مفارقة حاسمة**:

فبينما يسعى الإنجيليون إلى تحويل اليهود إلى المسيحية، يرى الصهاينة المتطرفون في المسيحيين حلفاء مرحليين، ويبقى الخلاف بينهم حول هوية المسيح الحقيقي، ليكون حاجزًا عقائديًا لا يمكن تجاوزه. هذه الازدواجية تجعل من هذا التحالف "زواج مصلحة" عقائديًا، يستند إلى أرضية مشتركة من الرغبة في الفوضى، قال تعالى: وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ (البقرة: ١١٣).

لقد أفسد اليهود عقيدتهم باعتقادهم أن عُزيرًا ابن الله، وأفسد النصارى عقيدتهم باعتقادهم أن المسيح ابن الله، ووصف الله تعالى شركهم بقوله: وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ ۖ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ ۚ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ * اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا ۖ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ (التوبة: ٣٠–٣١).

وأفسد الشيعة الإثنا عشرية عقيدتهم بتأليه الحسين رضي الله عنه ورفع ذكره فوق ذكر نبي الله محمداً صلى الله عليه وسلم، بل واعتقد البعض منهم أن جبريل عليه السلام قد تاه في تسليم الرسالة لمحمد بدل علي رضي الله عنه، وجعلوا الأئمة، معصومون عن الخطأ، بعكس أهل السنة الذين يعتقدون بعصمة أنبياء الله تعالى جميعهم دون تفريق بينهم، فاستحق أولئك المنصرفون عن الحق، قول الله تعالى فيهم: قَاتَلَهُمُ اللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ.

فكيف تحول الصدام الايديولوجي؟

إن تحول الصدام من صدام ثنائي القطب بين (صهيوني – سني) و (شيعي – سني) إلى صدام ثنائي جديد هو (صهيوني – شيعي)، ليس مجرد تغيير في الخصوم، بل هو نتاج تفاعل معقد وعميق.

فانقلبت العلاقة بين إيران وإسرائيل رأسًا على عقب منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وتحولت إيران من حليف وثيق لإسرائيل في عهد الشاه إلى عدو لدود، رافعة شعار "الموت لإسرائيل" وسعت لأن تكون حامية القضية الفلسطينية. وبالمقابل وجدت إسرائيل في بعض القوى العربية السنية، عدواً مشتركًا لها مع إيران. وزاد من هذا العداء؛ المشروع الإقليمي التوسعي لإيران، وطموحاتها النووية، وما نجم عنه من تهديدات ظهرت للعلن.

وهذا ما أضعف الإجماع حول القضية الفلسطينية كرابط أيديولوجي، وساهم في إعادة تعريف الصراع، فتراجعت القضية كأولوية للنظم العربية السياسية، وخلق فراغًا تقدمت إيران لملئه. وزاد حدة تراجع هذا الإجماع تقدم قضايا التطبيع مع إسرائيل. ثم تلا ذلك تفكك محور الممانعة.

وقد نتج عن كل ذلك، إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية، بعد تصفية بعض وكلاء إيران وأذرعها، ثم سقوط الأسد الحليف الأساسي لإيران، مما مهّد لحرب اختبارية هي حرب الأيام الإثني عشر، وصولا إلى الحرب القائمة حاليًا، لتشكل تتويجًا لتحول جذري في بنية الصراع الإقليمي. متمثلاً بصراع (صهيوني – فارسي)، بينما تقف الأنظمة العربية على الحياد، والشارع العربي منقسم بين لامبالاة وإرهاق.

والآن، وبعد توقف الحرب مؤقتًا، وتضحية إيران بحليفها الاستراتيجي حزب الله بتركه يواجه إسرائيل وحيداً بعدما ناصرها وضحى بمستقبله في لبنان، لابد من مراجعة غلو العقيدة الشيعية الإثني عشرية، باقترابها من أهل السنة، ليعود المسلمون صفًا واحداً كأنهم بنيان مرصوص، فيهابهم عدوهم ويحسب لهم ألف حساب، فالقاعدة الأصولية القرآنية: **وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ** (البقرة: ١٢٠).

حماة (حماها الله) ٢٨ من ذي القعدة ١٤٤٧ هـ الموافق ١٥ أيار / مايو ٢٠٢٦ م

أثر حرب الخليج/حرب إيران ٢٠٢٦ في تعافي الاقتصاد الألماني

قراءة تحليلية في توقعات معهد إيفو للبحوث الاقتصادية ifo ربيع ٢٠٢٦

د. عبد المنعم دهمان

عضو هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مدرب واستشاري تطوير المشاريع والتحول الرقمي- ألمانيا

تبيّن توقعات معهد إيفو للبحوث الاقتصادية ifo لربيع ٢٠٢٦ أن الاقتصاد الألماني كان قد بدأ يستعيد شيئًا من حركته في نهاية عام ٢٠٢٥. جاء هذا التعافي من الداخل أكثر مما جاء من الخارج. فقد ساعدت السياسة المالية التوسعية، وزيادة الإنفاق العام على البنية التحتية، والحياد المناخي، والدفاع، في تنشيط الطلب المحلي. لكن اندلاع حرب إيران في نهاية شباط/فبراير ٢٠٢٦ أدخل الاقتصاد الألماني أمام صدمة جديدة. فقد ارتفعت أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي بقوة، وأصبح التعافي أبطأ مما كان متوقعًا قبل الحرب.

يفرق معهد ifo بين ثلاثة مسارات. الأول هو مسار ما قبل الحرب، حيث كان يمكن للاقتصاد الألماني أن ينمو بنسبة ٠,١٪ عام ٢٠٢٦ و ١,٢٪ عام ٢٠٢٧. الثاني هو سيناريو خفض التصعيد، وفيه يتوقع المعهد نموًا بنسبة ٠,٨٪ عام ٢٠٢٦ و ١,٢٪ عام ٢٠٢٧. الثالث هو سيناريو التصعيد، وفيه ينخفض النمو إلى ٠,٦٪ عام ٢٠٢٦ و ٠,٨٪ عام ٢٠٢٧. هذا الفرق لا يبدو كبيرًا رقميًا، لكنه مهم اقتصاديًا. فهو يعني أن الحرب لا تضرب ألمانيا من باب التجارة المباشرة فقط، بل من باب الطاقة، والتضخم، وتوقعات المستثمرين، وتكلفة الإنتاج، وقدرة الأسر على الاستهلاك. (Wollmershäuser et al., 2026, p. 2, 7)

المقدمة

تكشف حرب الخليج أو حرب إيران ٢٠٢٦ أن الاقتصاد العالمي لم يعد يتأثر بالحروب عبر الجبهة العسكرية وحدها، فالحرب التي تبدأ في الخليج العربي يمكن أن تظهر آثارها بسرعة في مصنع ألماني، أو فاتورة طاقة أوروبية، أو قرار استثماري داخل شركة صناعية. وهذا ما يجعل دراسة أثر هذه الحرب مهمة من الناحية الاقتصادية. فالصدمات الجيوسياسية اليوم لا تبقى في حدود الجغرافيا التي تقع فيها. إنها تنتقل عبر أسعار الطاقة، والممرات البحرية، وسلاسل الإمداد، وأسواق الغاز، وحركة التأمين والنقل، وتوقعات المستهلكين والمستثمرين.

لا تعتمد ألمانيا اعتماداً كبيراً ومباشراً على واردات الطاقة من شبه الجزيرة العربية. لكن هذا لا يحميها من أثر الحرب. فالنفط والغاز سلعتان عالميتان، وعندما يتعرض مضيق هرمز للتهديد، أو تُستهدف منشآت النفط والغاز، ترتفع الأسعار في السوق العالمية. ثم تنتقل الزيادة إلى الصناعة الألمانية، وإلى الأسر، وإلى السياسة النقدية الأوروبية. لذلك تبدو حرب الخليج ٢٠٢٦ مثالاً واضحًا على أن الأمن الاقتصادي الأوروبي لا ينفصل عن أمن الطاقة في الشرق الأوسط. (Wollmershäuser et al, 2026, p. 5).

أولًا: خلفية الاقتصاد الألماني قبل الصدمة

دخل الاقتصاد الألماني نهاية عام ٢٠٢٥ مرحلة تعافٍ بعد فترة ضعف طويلة نسبيًا، لم يكن هذا التعافي شبيهًا بالنموذج الألماني المعتاد الذي تقوده الصادرات. فقد بقيت الصادرات ضعيفة، رغم تحسن بعض أسواق البيع الخارجية. وجاء التحسن الأكبر من الطلب المحلي. فقد ارتفع الاستثمار العام، وتحرك الإنفاق الحكومي، وظهرت آثار الإنفاق المرتبط بالبنية التحتية والدفاع. كما بدأ الاستهلاك الخاص يستعيد قوته بعد تحسن الدخول وتراجع التضخم (Wollmershäuser et al., 2026, p. 5).

هذا التعافي الداخلي مهم جداً، فهو يعني أن الاقتصاد الألماني لم يكن يتراجع قبل الحرب، وبنفس الوقت لم يكن قويًا بما يكفي أيضًا. كان في مرحلة انتقال بين الضعف والتعافي. لذلك جاءت صدمة الطاقة لتضغط على مسار لم يكتمل بعد. ولو كان التعافي أقوى، لكان أثر الصدمة أخف. ولو كان الاقتصاد أضعف، لربما تحولت الصدمة إلى ركود أعمق. هنا تظهر أهمية التوقيت في إدارة الأزمات الاقتصادية.

مخطط ١ : مؤشرات الوضع الاقتصادي الألماني قبل الحرب

المؤشر	الاتجاه الذي يظهر في قراءة معهد ifo
استغلال الطاقة الإنتاجية	تحسن في نهاية 2025 بعد ضعف سابق
الاستهلاك الخاص	تعافٍ تدريجي مدفوع بتحسن الدخل وتراجع التضخم
الاستثمار العام	ارتفاع واضح بفعل الإنفاق الحكومي
الصادرات	بقيت ضعيفة نسبيًا ولم تقد التعافي
طلبات الصناعة	تحسن نسبي، خاصة في القطاعات المرتبطة بالطلب المحلي
قطاع البناء	تحسن أوضح في البنية التحتية مقارنة بالبناء السكني

المصدر: ترجمة اعتماداً على توقعات معهد إيفو للبحوث الاقتصادية لربيع ٢٠٢٦ وتحليله لمؤشرات الطلب المحلي والاستثمار والاستهلاك والصادرات قبل أثر الحرب (Wollmershäuser et al., 2026).

يوضح هذا المخطط أن ألمانيا كانت أمام تعافٍ هش. لم تكن الأزمة قد انتهت، ولم يكن النمو قد استقر. وهذا ما جعل صدمة الطاقة ذات أثر واضح. فهي لم توقف التعافي كله، لكنها خفضت سرعته. وفي إدارة الأزمات، لا تكمن الخطورة فقط في حجم الصدمة، بل في لحظة وقوعها، وفي مستوى مناعة الاقتصاد عندما يتلقاها.

ثانيًا: قنوات انتقال الحرب إلى الاقتصاد الألماني

لا تنتقل أثر الحرب الإيرانية إلى ألمانيا عبر التجارة المباشرة فقط. وهذا درس جوهري في الاقتصاد الدولي. فالعلاقات الاقتصادية الحديثة أعمق من أرقام الاستيراد والتصدير الثنائية. قد تكون التجارة المباشرة محدودة، لكن الأثر غير المباشر واسع. في حالة ألمانيا، تظهر ثلاث قنوات رئيسية لانتقال الحرب.

القناة الأولى هي أسعار الطاقة: أدى اندلاع الحرب إلى رفع أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية. وفي سيناريو خفض التصعيد، يفترض معهد إيفو أن ترتفع الأسعار مؤقتًا، بحيث يصل النفط إلى متوسط يقارب ٨٠ دولاراً للبرميل، ويصل الغاز الأوروبي إلى نحو ٥٥ يورو لكل ميغاواط/ساعة خلال الفترة من مارس إلى مايو ٢٠٢٦. أما في سيناريو التصعيد، فتكون الأسعار أعلى وأكثر استمراراً، وهذا يعني ضغطًا أطول على الصناعة وعلى الأسر (Wollmershäuser et al., 2026, p. 4).

القناة الثانية هي مضيق هرمز وسلاسل الإمداد: لا ينظر التقرير إلى مضيق هرمز بوصفه ممراً نفطياً فقط، بل بوصفه نقطة اختناق استراتيجية. فتعذر المرور في المضيق، وإغلاق المجال الجوي فوق منطقة النزاع، والهجمات المتبادلة على منشآت النفط والغاز، كلها عوامل ترفع خطر اضطراب سلاسل الإمداد بين أوروبا وآسيا. ومع ذلك، استبعد معهد إيفو في سيناريوهاته الأساسية حدوث انقطاع كامل في سلاسل الإمداد العالمية. وهذا يعني أن تقديراته قد تكون محافظة نسبيًا إذا توسعت الحرب أو امتد تعطيل الملاحة لمدة أطول (Wollmershäuser et al., 2026, p. 4, 8).

القناة الثالثة هي التضخم والسياسة النقدية: عندما ترتفع أسعار الطاقة، ترتفع كلفة الإنتاج والنقل، ثم تنتقل هذه الكلفة تدريجيًا إلى السلع والخدمات. وفي سيناريو التصعيد، يتوقع معهد إيفو أن يبقى

التضخم أعلى لمدة أطول، وأن يرد البنك المركزي الأوروبي بتشديد السياسة النقدية، مع رفع سعر الفائدة بنحو ٥٠ نقطة أساس في النصف الثاني من عام ٢٠٢٦ . وهذا يضيف قناة ضغط جديدة، لأن ارتفاع الفائدة يبطئ الاستثمار والاستهلاك والائتمان (Wollmershäuser et al., 2026, p. 6).

ثالثًا: مخطط أسعار الطاقة في سيناريوهات معهد إيفو

تعتمد تقديرات معهد إيفو على مقارنة أثر الحرب عبر ثلاثة مسارات: ما قبل الحرب، وخفض التصعيد، والتصعيد . وتظهر أهمية هذا المخطط لأنه يبيّن كيف تتحول الحرب من حدث جيوسياسي في الخليج إلى ضغط مباشر على أسعار النفط والغاز والكهرباء في ألمانيا .

مخطط ٢ : افتراضات أسعار الطاقة وفق سيناريوهات الحرب

المتغير	٢٠٢٦ قبل الحرب	٢٠٢٦ خفض التصعيد	٢٠٢٦ التصعيد
النفط الخام Brent، دولار/برميل	67.0	71.9	93.1
الغاز الطبيعي، يورو/MWh	30.9	45.4	59.6
الكهرباء، يورو/MWh	89.2	111.3	118.4

المصدر: ترجمة اعتماداً على جدول افتراضات ifo لتوقعات ربيع 2026 . (Wollmershäuser et al., 2026, p. 5)

يبين هذا المخطط أن سيناريو التصعيد يفترض مستويات أعلى لأسعار النفط والغاز والكهرباء مقارنة بسيناريو خفض التصعيد وبسيناريو ما قبل الحرب . وهذا يعني أن أثر الحرب يظهر أولاً في قناة الطاقة، ثم ينتقل إلى تكاليف الصناعة، وأسعار السلع، والقدرة الشرائية، وقرارات الاستثمار . فالفرق بين ٧١.٩ و ٩٣.١ دولاراً لبرميل النفط لا يمثل فرقًا رقميًا فقط، بل يعكس انتقال الأزمة من صدمة محدودة نسبيًا إلى ضغط أوسع على الاقتصاد الألماني خلال عام ٢٠٢٦ .

تزداد خطورة هذه القناة في الاقتصاد الألماني لأن الصناعة الألمانية كثيفة الاعتماد على الطاقة . صحيح أن الاقتصاد الألماني تطور تكنولوجيًا وإداريًا، لكنه يبقى مرتبطًا بقاعدة صناعية واسعة . ولذلك فإن أي ارتفاع طويل في أسعار الطاقة يضغط على التنافسية، كما يضعف قدرة الشركات على التخطيط . فالمشكلة ليست في السعر المرتفع وحده، بل في عدم اليقين حول استمراره .

رابعًا: أثر الحرب في النمو الألماني

توضح تقديرات معهد إيفو للبحوث الاقتصادية أن حرب الخليج / حرب إيران ٢٠٢٦ لا تدفع الاقتصاد الألماني إلى الانكماش المباشر، لكنها تُضعف مسار التعافي. فقد كان الاقتصاد الألماني، قبل اندلاع الحرب، مرشحًا للنمو بنسبة ١.٠٪ عام ٢٠٢٦ و ١.٢٪ عام ٢٠٢٧. أما في سيناريو خفض التصعيد، فيتراجع نمو عام ٢٠٢٦ إلى ٠.٨٪، مع بقاء نمو عام ٢٠٢٧ عند ١.٢٪. وهذا يعني أن أثر الحرب يبقى محدودًا إذا انخفض التوتر سريعًا. لكن في سيناريو التصعيد، ينخفض النمو إلى ٠.٦٪ عام ٢٠٢٦ و ٠.٨٪ عام ٢٠٢٧، وهنا تصبح الصدمة أكثر عمقًا واستمرارًا، لأنها تطيل أثر ارتفاع أسعار الطاقة وتزيد عدم اليقين في قرارات الاستثمار والاستهلاك (Wollmershäuser et al., 2026, p. 6–7).

شكل رقم (١) مسار الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ألمانيا وفق سيناريو خفض التصعيد وسيناريو التصعيد، 2023–2027

المصدر: معهد إيفو للبحوث الاقتصادية، توقعات ربيع ٢٠٢٦، اعتمادًا على بيانات المكتب الإحصائي الاتحادي وحسابات معهد إيفو.

يبين الشكل رقم (١) أن الاقتصاد الألماني كان قد تجاوز مرحلة الضعف الأشد في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، وبدأ يتحرك تدريجيًا نحو التعافي في عام ٢٠٢٥. غير أن الحرب أدخلت مسارين مختلفين. في سيناريو خفض التصعيد، يستمر الناتج في التحسن، ويصل النمو السنوي إلى ٠.٨٪ عام ٢٠٢٦ ثم ١.٢٪ عام ٢٠٢٧. أما في سيناريو التصعيد، فيظل التعافي أضعف، ويبلغ النمو ٠.٦٪ عام ٢٠٢٦ ثم

٠.٨٪ عام ٢٠٢٧ . ويكشف الفرق بين المسارين أن المشكلة ليست في وقوع الصدمة فقط، بل في مدتها . فكلما طال التصعيد، بقيت أسعار الطاقة مرتفعة، وتأخر تحسن الطلب، وضعفت قدرة الاقتصاد على استعادة زخمه .

مخطط ٣ : نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ألمانيا

السيناريو	2026	2027
قبل الحرب	1.0%	1.2%
خفض التصعيد	0.8%	1.2%
التصعيد	0.6%	0.8%

المصدر : ترجمة اعتماداً على بيانات معهد إيفو للبحوث الاقتصادية لتوقعات ربيع 2026 (Wollmershäuser et al., 2026, p. 6–7).

تدل هذه الأرقام على أن السياسة المالية الألمانية تساعد على منع الركود العميق . فالإنفاق العام على البنية التحتية والدفاع والحياد المناخي يخلق طلبًا داخليًا يخفف أثر الصدمة . لكنه لا يعزل الاقتصاد عن أسعار الطاقة العالمية . وهذه ملاحظة مهمة للدول العربية أيضًا . فالدولة القوية ماليًا تستطيع أن تمتص جزءًا من الصدمات، لكنها لا تستطيع أن تلغي الترابط العالمي . لذلك تحتاج إدارة الأزمات إلى سياسة مالية نشطة، وإلى أمن طاقة، ومخزونات استراتيجية، وتنويع في المصادر، ومرونة في سلاسل الإمداد .

خامسًا: أثر الحرب في التضخم وسوق العمل

يتوقع معهد إيفو أن يبلغ التضخم في ألمانيا ٢.٢٪ عام ٢٠٢٦ في سيناريو خفض التصعيد، مقارنة ب ٢.٠٪ في سيناريو ما قبل الحرب . أما في سيناريو التصعيد، فيرتفع التضخم إلى ٢.٥٪ في عامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧ . ويعود هذا الارتفاع إلى عاملين . الأول هو ارتفاع أسعار الطاقة . والثاني هو انتقال جزء من تكاليف الإنتاج إلى أسعار السلع والخدمات، وهو ما يعرف بآثار الجولة الثانية (Wollmershäuser et al., 2026, p. 7).

مخطط ٤ : معدل التضخم في ألمانيا

السيناريو	٢٠٢٦	٢٠٢٧
قبل الحرب	2.0%	2.2%
خفض التصعيد	2.2%	2.3%

التصعيد	2.5%	2.5%

المصدر: ترجمة اعتماداً على بيانات ifo لتوقعات ربيع ٢٠٢٦. (Wollmershäuser et al., 2026, p. 6)

أما سوق العمل، فيتأثر عادة بعد فترة، فالصدمة لا تظهر فوراً في معدلات البطالة. تحتاج الشركات إلى وقت قبل أن تعدل التوظيف أو ساعات العمل. لذلك يتوقع معهد إيفو أن تنخفض البطالة في عام ٢٠٢٧ مقارنة بعام ٢٠٢٦ في جميع السيناريوهات. لكن توقيت نقطة التحول يتغير. ففي سيناريو ما قبل الحرب، تكون الذروة في الربع الأول من ٢٠٢٦. وفي سيناريو خفض التصعيد تتأخر إلى الصيف. وفي سيناريو التصعيد تتأخر إلى الخريف. وهذا يعني أن الحرب لا تضيف بطالة فورية فقط، بل تؤخر تحسن سوق العمل (Wollmershäuser et al., ٢٠٢٦, p. 7).

سادسًا: القراءة الاقتصادية العامة

تكشف توقعات معهد إيفو أن حرب الخليج أو حرب إيران ٢٠٢٦ ليست أزمة إقليمية بالمعنى الضيق. إنها صدمة عالمية ذات مركز جيوسياسي في الخليج، وامتداد اقتصادي في أوروبا. وتبدو ألمانيا في هذه التوقعات بين قوتين متعاكستين. القوة الأولى هي قوة داخلية إيجابية، تتمثل في السياسة المالية التوسعية والإنفاق على الدفاع والبنية التحتية والحياد المناخي. والقوة الثانية هي قوة خارجية ضاغطة، تتمثل في ارتفاع أسعار النفط والغاز والكهرباء.

لذلك لا يتحدث التقرير عن انهيار اقتصادي ألماني، بل يتحدث عن تعافٍ أبطأ. وهذه صياغة دقيقة. فالاقتصاد الألماني لديه مؤسسات قوية، وقدرة تمويلية، وقاعدة إنتاجية واسعة. لكنه ليس محصنًا من اضطراب الطاقة. وكلما طال التصعيد، زادت كلفة الصدمة. وكلما انخفضت أسعار الطاقة سريعًا، بقي أثر الحرب محدوداً.

من زاوية الاقتصاد السياسي، يبيّن هذا المثال أن أمن الطاقة أصبح جزءاً من الأمن الاقتصادي. كما أن مضيق هرمز ليس مجرد ممر بعيد عن أوروبا، إنه عقدة استراتيجية تمس أسعار الإنتاج، وفواتير الأسر، وحسابات التضخم، وقرارات البنك المركزي. ولهذا تصبح المرونة الاقتصادية مرتبطة بتنويع مصادر الطاقة، وتقليل كثافة الطاقة في الصناعة، وتسريع التحول نحو الطاقة المتجددة، وبناء مخزونات استراتيجية، وتطوير أدوات توقع مبكر للصدمات.

ومن زاوية الاقتصاد الرقمي وإدارة الأزمات، يمكن إضافة بعد آخر. فالاقتصاد الحديث يعتمد على الطاقة لكي يعمل رقميًا. مراكز البيانات، والمنصات، والخدمات السحابية، وشبكات الدفع، والصناعة الذكية، كلها تحتاج إلى كهرباء مستقرة وبأسعار قابلة للتوقع. لذلك فإن صدمة الطاقة لا تصيب الصناعة التقليدية وحدها. بل إنها تصيب أيضًا الاقتصاد الرقمي. فالرقمنة لا تلغي الجغرافيا، ولا تلغي الطاقة، ولا تلغي الممرات. بل تجعل الترابط بينها أكثر حساسية.

الخاتمة

تؤكد توقعات معهد إيفو لربيع ٢٠٢٦ أن حرب إيران أو حرب الخليج تؤثر في الاقتصاد الألماني أساسًا من خلال صدمة الطاقة. ففي سيناريو خفض التصعيد، يبقى الأثر محدودًا نسبيًا. ينخفض نمو عام ٢٠٢٦ من ١.٠٪ إلى ٠.٨٪، ثم يعود الاقتصاد إلى نمو ١.٢٪ في عام ٢٠٢٧. أما في سيناريو التصعيد، فيصبح الأثر أعمق. ينخفض النمو إلى ٠.٦٪ عام ٢٠٢٦ و ٠.٨٪ عام ٢٠٢٧، ويرتفع التضخم إلى ٢.٥٪ في العامين.

الدرس المركزي أن الاقتصاد الألماني، رغم قوته المؤسسية والمالية، يبقى مكشوفًا أمام الاضطرابات الجيوسياسية في الخليج. والسبب هو مركزية الطاقة في الصناعة، والتجارة، والأسعار، والسياسة النقدية. لذلك لا ينبغي فهم حرب الخليج ٢٠٢٦ بوصفها حدثًا أمنيًا فقط، إنها حدث اقتصادي عالمي. وهي تذكّرنا بأن إدارة الأزمات لا تبدأ عند وقوع الصدمة. بل تبدأ قبلها، من بناء المرونة، وتنويع مصادر الطاقة، وتطوير البنية الصناعية والرقمية، وحماية الثقة الاقتصادية.

التوصيات

تحتاج ألمانيا والاتحاد الأوروبي إلى تسريع تنويع مصادر الطاقة. كما يحتاجان إلى تقليل الاعتماد على الممرات عالية المخاطر. ويجب توسيع الاستثمار في الطاقة المتجددة والتخزين، وربط السياسة الصناعية بسياسة أمن الطاقة. فالصناعة لا تحتاج إلى طاقة رخيصة فقط، بل تحتاج إلى طاقة مستقرة وقابلة للتوقع. وتحتاج الدول العربية إلى قراءة هذه التجربة بعمق. فالأزمات الجيوسياسية لا تصنع الخسائر فقط، فقد تصنع فرصًا أيضًا. من يملك الطاقة، والممرات، والقدرة الرقمية، والمرونة المالية، يستطيع أن يتحول من متلقٍ للصدمات إلى طرف مؤثر في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي. لكن ذلك لا يتحقق بالموارد وحدها.

يحتاج إلى حوكمة، وتخطيط، وسيادة تقنية، ومؤسسات قادرة على تحويل الأزمات إلى مسارات تنموية.

References:

5. ifo Institute. (٢٠٢٦, March 12). ifo Economic Forecast Spring ٢٠٢٦: Consequences of the Iran War Dampen Recovery. ifo Institute. https://www.ifo.de/en/facts/2026-03-12/ifo-economic-forecast-spring-2026-consequences-of-iran-war-dampen-recovery.
6. ifo Institute. (2026, March 12). Middle East War Will Slow Down Growth. ifo Institute. https://www.ifo.de/en/press-release/2026-03-12/middle-east-war-will-slow-down-growth.
7. Wollmershäuser, T., Ederer, S., Fell, M., Fourné, F., Höslinger, E., Koch, F., Lay, M., Lehmann, R., Link, S., Schasching, M., Wibault, T., Wolf, G., & Zarges, L. (2026). ifo Konjunkturprognose Frühjahr 2026: Folgen des Iran-Krieges dämpfen Erholung. ifo Schnelldienst digital, 7(3), 1-19. ifo Institute.

GCC & UAE Banking System Response to the US–Iran Conflict

Alaa Sardar

Risk Manager at the Syrian Sovereign Funds

This policy brief provides a senior-level analysis of the structural reasons why GCC banking systems — and the UAE specifically — react rapidly and severely to the US–Iran conflict that erupted in late February 2026. It covers the economic anatomy of GCC and UAE, the transmission channels of geopolitical shocks, the available monetary tools, and the CBUAE's historic five-pillar resilience package activated on March 18, 2026.

$307B

Deposit Flight Risk: AED 920B

CBUAE System Liquidity: 5 Pillars

CBUAE Resilience Package

SECTION 1 - WHY THE GCC REACTS FAST TO US–IRAN CONFLICT

1. GCC Banking Sensitivity to Geopolitical Shocks

The Foundational Formula:

Speed of Reaction = (Real Estate Concentration × Oil Revenue Dependence) ÷ Monetary Policy Autonomy

Since monetary policy autonomy = zero (dollar peg), the denominator approaches zero — making the reaction speed theoretically instantaneous.

1.1 The Dollar Peg — Zero Monetary Independence

All six GCC currencies are pegged to the US Dollar. This single structural decision eliminates the region's ability to run an independent monetary policy. When the Federal Reserve moves — in response to US geopolitical events — GCC central banks must follow identically, regardless of domestic economic conditions.

- GCC countries resolved the Mundell–Fleming trilemma by choosing: fixed exchange rate + free capital mobility + no monetary independence
- 85% of GCC bank income is interest-based — making all banks acutely sensitive to Fed rate signals
- Any US–Iran escalation immediately resets the risk pricing framework under which Gulf banks operate

1.2 Oil Revenue — The System's Ultimate Collateral

Oil revenues do not just fund government budgets — they are the foundational capital base of the entire GCC banking system. The transmission chain is direct and non-diversifiable:

Oil Revenue Transmission Chain

Oil revenues → Sovereign Wealth Funds → Bank capitalization → Lending capacity → Real estate & infrastructure → Economic activity. Disrupt oil, and every link in this chain is simultaneously stressed.

1.3 The GCC Economic Pyramid

Layer	Sector	% of Economy	Bank Role	Conflict Vulnerability
Foundation	Oil & Gas	~40–50% GDP	Sovereign capitalization	Critical — physical disruption
Primary	Real Estate + Construction	$1.68T pipeline	Primary lending target	Severe — investor withdrawal
Secondary	Trade, Finance, Tourism	~17% non-oil	Transaction banking	High — aviation/ logistics
Emerging	Manufacturing, Tech	~12.5% non-oil	SME lending	Moderate — least exposed
Accelerator	Dollar Peg	N/A	Forces Fed transmission	Instantaneous — no buffer

1.4 Why Manufacturing Is Structurally Small

Manufacturing contributing only 12.5% of non-oil GDP is not accidental — it is a deliberate policy outcome. Three structural reasons suppress it:

- No competitive labor cost advantage — GCC has expensive migrant labor with no large industrial domestic workforce
- Dollar peg makes exports expensive — strong USD = costly GCC products on global markets, killing manufacturing competitiveness
- Governments deliberately chose the services/hub model (Singapore model) over industrial manufacturing (Germany model)

1.5 The Pre-Existing Liquidity Stress

Critically, GCC banks were already under structural funding pressure before the conflict began, making them more vulnerable to shock:

- Saudi Arabia's loan-to-deposit ratio had exceeded 100% — loans already surpassed available deposits
- Qatar also exceeded 100% loan-to-deposit ratio
- Saudi banking financing expanded 14% annually (2019–2022) while deposits grew only 9% — a structural mismatch

SECTION 2 — THE UAE ECONOMIC ANATOMY

2. UAE Economic Structure — Why It Is Uniquely Vulnerable

The UAE is not an oil economy — it is a confidence economy built on oil money. Abu Dhabi's oil funds the sovereign base, but Dubai's engine runs entirely on the perception that UAE is the safest, most open, most connected hub in an unstable region.

2.1 The Four Products UAE Sells Simultaneously

Product	Mechanism	Who Buys It	Conflict Fragility
Zero Tax	No corporate/income tax	Multinationals, HNWIs	Medium — structural advantage remains
Free Zones	100% foreign ownership, full repatriation	Global companies	Medium — legal structure intact
Geography	Between Europe, Asia, Africa	Logistics, trade, aviation	High — Hormuz disruption
Stability	Political safety in unstable region	Refugees of capital	Critical — perception destroyed instantly

2.2 The Critical Structural Fact — 89% Foreign Population

No other country in the world has 89% of its population as foreign nationals. This single fact makes the UAE's banking system uniquely exposed to sentiment shocks:

The Expat Exit Cascade

89% foreign population → All hold UAE property, bank accounts, jobs → Conflict signal = 'UAE no longer safe' → Simultaneous exit decision: Property listed (prices fall) + Deposits withdrawn (liquidity stress) + Rental demand collapses + Consumer spending stops → Every bank balance sheet deteriorates at the same time.

2.3 How Abu Dhabi Oil Flows Into the Banking System

- Abu Dhabi holds ~96% of UAE's oil reserves
- Oil revenues flow into three sovereign wealth funds: ADIA (~$1T), ADQ, and Mubadala (~$302B total AUM)
- SWFs capitalize state-linked banks: Emirates NBD, First Abu Dhabi Bank (FAB), Abu Dhabi Islamic Bank

- Banks lend primarily to real estate developers (Emaar, Aldar) and infrastructure projects
- Real estate pre-sales attract foreign buyers — completing the circular capital flow

SECTION 3 — WHY UAE REACTS FAST: THE 5 SHOCK CHANNELS

3. UAE's Five Simultaneous Shock Channels

When the US–Iran conflict erupted, five distinct transmission channels activated simultaneously — each damaging a different pillar of the UAE economic model at the same time.

Channel 1 — Deposit Flight (Hours)

The most immediate shock to the banking system. UAE banks hold massive foreign deposits from Russians, Indians, Pakistanis, Iranians, and Europeans using UAE as a safe-haven jurisdiction.

- S&P warned of a $307 billion deposit flight risk across GCC banking systems
- Unlike domestic depositors, foreign depositors wire out within hours — no friction, no regulatory constraint
- Some international lenders shut most UAE client-facing operations after IRGC threatened attacks on banks linked to US and Israel
- UAE bank shares suffered double-digit falls for all major lenders within the first trading session

Channel 2 — Strait of Hormuz Disruption (Days)

- 20% of global oil passes through the Strait of Hormuz daily
- 30% of global LNG — Qatar's entire export model — transits through it
- Closure does not just hurt oil exports: it freezes the entire import supply chain UAE depends on for food, materials, and construction inputs
- Jebel Ali Port — world's 9th largest — depends entirely on free maritime passage for re-export revenues
- Oil price spiked from ~$70 to over $110/barrel within days — while physical exports were simultaneously blocked

Channel 3 — Construction Suspension (Weeks)

Real estate is not just an investment in UAE — it is the primary collateral behind bank loans. Construction suspension triggers a full credit cycle reversal:

Construction Suspension Credit Chain

Project stops → Developer cannot sell units → Developer cannot repay bank loan → Loan becomes NPL → Bank must provision capital → Bank restricts new lending → Economy contracts → Property prices fall → Collateral value falls → Further capital pressure.

Channel 4 — Aviation Collapse (Immediate)

- Dubai International Airport — the world's busiest international hub — suspended operations indefinitely
- Aviation closure simultaneously: Tourism revenue = zero, Transit passengers = zero, Cargo imports/exports = frozen, Business travel = stopped
- All GCC states experienced airspace closures, inflicting expected losses of $40 billion during Ramadan season
- SME banking loans — restaurants, hotels, retail, logistics — immediately under stress as customers disappear

Channel 5 — Expat Confidence Collapse (Days to Weeks)

This is the channel that makes UAE uniquely more vulnerable than any other GCC state. Saudi Arabia is 38% foreign, Kuwait 70% — but UAE at 89% means the entire economic engine can psychologically exit simultaneously.

- Property listed for sale → supply surge → prices fall
- Bank deposits withdrawn → liquidity stress → EIBOR spikes
- Rental demand collapses → real estate income falls → developer revenue dries up
- Consumer spending stops → retail banking stress → SME loan deterioration

Shock Channel	Speed	Primary Bank Impact	Secondary Impact
Deposit Flight	Hours	Liquidity crisis	EIBOR spike
Hormuz Disruption	Days	Trade finance collapse	Supply chain inflation
Construction Suspension	Weeks	NPL rise, collateral devaluation	Capital adequacy pressure
Aviation Collapse	Immediate	SME loan deterioration	Tourism revenue zero
Expat Confidence Exit	Days–Weeks	Real estate price collapse	Rental income, consumer banking

SECTION 4 — CBUAE MONETARY TOOLS & AVAILABLE PROCEDURES

4. CBUAE Monetary Tools — How They Work & Their Limits

The Foundational Constraint

The main pillar of the Dirham Monetary Framework is the overriding objective of maintaining the UAE Dirham peg to the US Dollar. All monetary tools exist to serve this single objective first. This means CBUAE CANNOT use interest rates as a tool — they are permanently surrendered to the Federal Reserve.

Tool 1 — Reserve Requirements

Every bank must park a percentage of deposits at CBUAE as idle cash. In crisis mode, CBUAE can unlock a portion of these frozen reserves to inject liquidity directly into the banking system.

- Normal: Bank deposits AED 100 → keeps AED 14 at CBUAE → can lend AED 86
- Crisis: CBUAE allows access to 30% of the reserve → unlocks AED 4.20 of additional lending capacity per AED 100 deposited
- Defends against: Deposit flight, liquidity squeeze, interbank stress
- Limit: Reserve drawdown is temporary — if not rebuilt, it weakens the peg defense buffer

Tool 2 — The Interest Rate Corridor (Standing Facilities)

Two permanent windows trap the overnight interbank rate (EIBOR) between a ceiling and a floor:

Facility	Direction	Rate	Purpose
Lending Facility (Repo)	CBUAE → Bank	Ceiling rate (5.40%)	Banks borrow emergency cash overnight
Deposit Facility	Bank → CBUAE	Floor rate (5.15%)	Banks park excess cash safely
EIBOR Overnight	Bank ↔ Bank	Floats between both	Actual market transmission rate

During conflict: EIBOR spikes toward the ceiling as banks distrust each other and hoard cash, signaling credit stress and freezing lending to businesses and real estate.

Tool 3 — Liquidity Ratios (Basel III Arsenal)

- LCR (Liquidity Coverage Ratio): Banks must hold liquid assets to survive a 30-day stress scenario. UAE actual: 146.6% vs minimum required 100%
- ELAR (Eligible Liquid Assets Ratio): UAE-specific domestic liquidity measure layered on top of Basel III
- NSFR (Net Stable Funding Ratio): Ensures banks are not overly reliant on short-term wholesale funding that can evaporate in crisis

- In crisis: CBUAE allows temporary operation below normal minimums without triggering regulatory breach

Tool 4 — Capital Buffers

The equity cushion banks hold to absorb losses. UAE capital adequacy: 17% — providing a 6.5 percentage point buffer above the 10.5% minimum. In crisis, the 2.5% conservation buffer can be released without triggering automatic dividend restrictions.

Tool 5 — Term Liquidity Facilities (Emergency Lending)

CBUAE acts as lender of last resort, providing cash for longer periods (weeks/ months). Crucially, facilities are available in BOTH AED and USD — the dual-currency dimension is critical given the dollar peg and foreign deposit base.

Tool 6 — Loan Classification Deferral (Macroprudential)

CBUAE allows banks to defer NPL classification for customers affected by conflict conditions. This breaks the credit contraction cycle by preventing simultaneous capital provisioning across the entire system.

Without Deferral	With Deferral (CBUAE Activated)
Developer misses payment	Developer misses payment
Bank classifies as NPL immediately	Bank defers classification 90–180 days
Bank provisions capital → ratio falls	No immediate capital hit
Bank cuts lending → economy contracts	Bank continues lending → economy supported

The Hard Limits — Where Tools Run Out

Scenario	CBUAE Can Handle	CBUAE Cannot Handle
Short conflict (weeks)	All 5 tools sufficient	—
Medium conflict (months)	Deferral window buys time	Mass capital recapitalization needed
Peg attack	Deploys FX reserves	If reserves fall below 3 months import cover
Sovereign downgrade	SWF injection backstop	Cannot stop DIFC capital flight
Hormuz closed 6+ months	Emergency liquidity maxed	Requires IMF / GCC multilateral support

SECTION 5 — THE CBUAE FIVE-PILLAR RESILIENCE PACKAGE (MARCH 18, 2026)

5. CBUAE Five-Pillar Resilience Package — March 18, 2026

Official Announcement

"CBUAE Board Reviews Strength and Resilience of the UAE's Financial System and Banking Sector and Approves a Proactive Financial Institution Resilience Package Backed by CBUAE's Assets of AED 1 Trillion." — CBUAE Official Press Release, March 18, 2026

Reuters described it as “the UAE central bank’s most significant policy move since the pandemic.” The package was activated proactively — before systemic stress materialized — signaling that authorities treated this as a structural event, not temporary volatility.

5.1 The Five Pillars

Pillar	Tool Activated	Shock Channel Targeted	Mechanism
1. Expanded Liquidity	30% reserve requirement release	Deposit flight	Unlocks frozen AED liquidity
2. Funding Ratio Relief	Temporary LCR/ NSFR floor reduction	Interbank stress	Allows below-minimum operation
3. Capital Buffer Flexibility	Conservation buffer release	NPL provisioning	Prevents automatic dividend restrictions
4. Loan Deferral	NPL classification postponement	Construction suspension	Breaks credit contraction cycle
5. Dual-Currency Liquidity	AED + USD term facilities	Foreign deposit flight	Provides USD to replace withdrawn foreign deposits

5.2 The Numbers Behind the Package

- Total system liquidity held at CBUAE and in eligible assets: AED 920 billion
- Reserve balances alone: More than AED 400 billion
- CBUAE total assets backing the package: AED 1 trillion (~$272 billion)
- UAE banking sector capital adequacy entering the crisis: 17% (vs 10.5% minimum)
- Liquidity Coverage Ratio entering the crisis: 146.6% (vs 100% minimum)
- NPL ratio entering the crisis: 3.2% (multi-year historic low)

5.3 Market Reaction to the Package

The market responded immediately and positively when the package was announced:

- Emirates NBD: +6% in the session following announcement
- Abu Dhabi Islamic Bank: +6%
- Abu Dhabi Commercial Bank: +5%

Goldman Sachs analysts commented: **"We think this news should be positive for sentiment near term as it provides temporary liquidity and capital relief for the banks in what is a difficult time."**

5.4 Official Sources for the Package

Source	Type	Date	Key Reporting
CBUAE Official Website (centralbank.ae)	Primary Official	Mar 18, 2026	Original press release — primary source
Reuters (via WorldNews wire)	Tier-1 Global Wire	Mar 18, 2026	"Most significant move since pandemic"
The National (thenationalnews.com)	UAE Tier-1 English	Mar 18, 2026	Full 5-pillar breakdown and bank reactions
Gulf Business (gulfbusiness.com)	GCC Financial Media	Mar 18, 2026	Regulatory detail and pillar structure
WAM — UAE State News Agency (wam.ae)	Official State Media	Mar 18, 2026	UAE Banks Federation endorsement
Asharq Al-Awsat (english.aawsat.com)	Arab Financial Tier-1	Mar 19, 2026	Market reaction + Goldman Sachs note
IBS Intelligence (ibsintelligence.com)	Regulatory Specialist	Mar 18, 2026	Pre-emptive policy stance analysis

SECTION 6 — SENIOR EXPERT CONCLUSIONS

6. Senior Expert Conclusions

6.1 Why GCC Reacts Fast — The One Formula

The Core Equation

Speed of Banking Reaction = (Real Estate Concentration × Oil Revenue Dependence) ÷ Monetary Policy Autonomy Since Monetary Policy Autonomy = 0 (dollar peg), the denominator approaches zero — making the reaction speed theoretically instantaneous. This is structurally inevitable, not irrational.

6.2 Why UAE Reacts Faster Than Any Other GCC State

- 89% foreign population — the entire economic engine can exit simultaneously
- Real estate is both the primary lending collateral AND the investment magnet for foreign capital
- Aviation hub model means geographic connectivity is a core revenue source, not just infrastructure
- The "stability as a product" positioning means a single conflict event destroys the competitive advantage
- EIBOR dollar-peg transmission means every Fed-related shock is imported at full strength with zero buffer

6.3 The CBUAE Response — Assessment

The CBUAE entered this conflict with the strongest balance sheet in its history. The five-pillar package was technically well-designed and activated with textbook speed. However, three critical observations must be noted:

- Every tool buys time — none creates growth. The real question is whether the confidence economy can be rebuilt post-conflict.
- The loan deferral tool is the most critical intervention: it breaks the credit contraction cascade that would otherwise amplify the shock into a systemic crisis.
- The dual-currency (AED + USD) liquidity facility is the most innovative element — directly addressing the foreign deposit flight risk that makes UAE uniquely vulnerable.

6.4 Final Synthesis — One Paragraph

Senior Expert Final Assessment

GCC banks are essentially highly leveraged real estate investment vehicles, capitalized by petrodollar sovereign wealth, funded by dollar-pegged deposits, with zero monetary independence — making them the most geopolitically sensitive banking system in the world relative to their size. The UAE, as the most foreign-dependent economy within this system, is the most exposed node. The CBUAE's March 18 package demonstrates institutional maturity and pre-emptive capability. But no central bank tool can rebuild a confidence economy from within a war zone. The duration of the conflict — not its intensity — will ultimately determine whether UAE's structural model survives intact.

Sources & References

- CBUAE Official Press Release — centralbank.ae — March 18, 2026
- Reuters Wire Service — "UAE Central Bank unveils resilience package" — March 18, 2026
- The National — thenationalnews.com — March 18, 2026
- Gulf Business — gulfbusiness.com — March 18, 2026
- WAM UAE State News Agency — wam.ae — March 18, 2026
- Asharq Al-Awsat — english.aawsat.com — March 19, 2026
- IBS Intelligence — ibsintelligence.com — March 18, 2026
- S&P Global Ratings — $307B deposit flight risk assessment — March 2026
- Goldman Sachs Research — GDP contraction forecasts per GCC country — March 2026
- Fitch Ratings — Strait of Hormuz sovereign impact assessment — March 2026
- Middle East Council on Global Affairs — mecouncil.org — March 8, 2026
- Deloitte Insights — GCC economic structure analysis — March 2026

الديناميكيات الجيوسياسية والاقتصادية للصراع في الشرق الأوسط:

تحليل نقدي للأبعاد الاستراتيجية للحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل وحلفائهما وإيران

د. محمد بورباب

رئيس الهيئة العالمية لعلماء الاعجاز

رئيس هيئة الاعجاز في القرآن والسنة بالمملكة المغربية

رئيس المؤتمر الدولي لمدينة تطوان - المغرب

شكّل سقوط جدار برلين Fall of the Berlin Wall ثم تفكك الاتحاد السوفييتي Dissolution of the Soviet Union نقطة تحول كبرى في بنية النظام الدولي المعاصر، إذ انتقلت العلاقات الدولية من ثنائية قطبية حكمت العالم طوال الحرب الباردة إلى لحظة أحادية قطبية قادتها United States بوصفها القوة المهيمنة عسكريًا وماليًا وتقنيًا. وفي ظل هذا التحول، برزت أطروحات فكرية وسياسية تحدثت عن "نهاية التاريخ" وانتصار النموذج الليبرالي الغربي باعتباره الأفق النهائي للتنظيم السياسي والاقتصادي العالمي. غير أن العقود اللاحقة أظهرت أن ما بدا انتصارًا نهائيًا لم يكن سوى مرحلة انتقالية مؤقتة، سرعان ما كشفت تناقضاتها البنيوية وحدود قدرتها على إنتاج الاستقرار الدولي.

خلال تسعينيات القرن العشرين، استثمرت واشنطن غياب المنافس السوفياتي لإعادة تشكيل المجال الجيوسياسي العالمي، خصوصًا في مناطق الثروة النفطية والممرات البحرية الحيوية. فجاءت حرب الخليج Gulf War لتؤكد مركزية الخليج العربي في الاستراتيجية الأمريكية، ثم تبعتها تدخلات عسكرية وسياسية في البلقان، وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط. ومع مطلع الألفية الثالثة، شكّلت هجمات ال ١١ من شتنبر September 11 attacks ذريعة لإطلاق ما سُمّي بـ "الحرب على الإرهاب"، والتي تُرجمت إلى غزو أفغانستان Afghanistan سنة ٢٠٠١ ثم غزو العراق Iraq سنة ٢٠٠٣، بما كرّس منطق التدخل العسكري المباشر بوصفه أداة لإدارة النظام الدولي. إلا أن هذه الحروب، بدل أن تؤسس لقرن أمريكي جديد، أدت إلى استنزاف اقتصادي هائل، وتآكل الشرعية الأخلاقية للهيمنة الغربية، وفتح المجال أمام صعود قوى دولية وإقليمية منافسة.

في الوقت ذاته، شهد العالم تحولات هيكلية عميقة تمثلت في الصعود المتسارع للصين China كقوة اقتصادية وصناعية وتكنولوجية كبرى، وعودة روسيا Russia إلى المجال الاستراتيجي الدولي، إضافة

إلى تنامي أدوار قوى إقليمية مثل ايران Iran وتركيا Turkey و India. الهند وهكذا بدأ النظام الأحادي القطبية يفقد تماسكه تدريجيًا، لتظهر ملامح انتقال نحو تعددية قطبية مضطربة، تتداخل فيها المنافسة الاقتصادية بالحروب بالوكالة، والصراع على الطاقة بالنزاعات النقدية والتكنولوجية.

ضمن هذا السياق التاريخي، احتل الشرق الأوسط موقع القلب في معادلات التحول الدولي، نظرًا لاحتضانه أكبر احتياطات الطاقة العالمية، وتحكمه في ممرات استراتيجية حاسمة مثل مضيق هرمز Strait of Hormuz وقناة السويس Suez Canal و Bab el-Mandeb. باب المندب ومن ثم لم تعد الصراعات الجارية في المنطقة مجرد نزاعات محلية أو مذهبية كما تقدمها بعض السرديات الإعلامية، بل أصبحت تعبيراً مكثفًا عن أزمة النظام الدولي ذاته، وعن الصراع على من يملك القدرة على التحكم في التجارة العالمية، وتسعير الطاقة، وإعادة تشكيل موازين القوة في القرن الحادي والعشرين.

يشهد النظام الدولي، ومنطقة الشرق الأوسط تحديداً، تصعيداً غير مسبوق في دائرة الصراع المسلح بين الولايات المتحدة الامريكية United States وإسرائيل Israel وحلفائهما الإقليميين من جهة، و Iran ايران من جهة أخرى. وفي حين يتبنى الخطاب السياسي الغربي مبررات أيديولوجية تتعلق بنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، تتكشف تدريجيًا أبعاد استراتيجية واقتصادية أكثر تعقيداً. فلا يمكن فهم هذا النزاع بمعزل عن سياقه العالمي، خاصة في ظل صعود قوى جديدة كالصين China، ومحاولات تقويض الهيمنة الأمريكية التقليدية، مما يطرح تساؤلات جوهرية حول طبيعة هذا الصراع، ومصير النظام المالي العالمي، ومدى التزام السياسات الأمريكية بالمصلحة القومية لشعبها وحلفائها.

من هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى تفكيك السردية الرسمية السائدة، وإعادة قراءة الحرب الراهنة بوصفها حلقة ضمن مسار تاريخي بدأ منذ نهاية الحرب الباردة، حيث انتقلت الهيمنة الأمريكية من ذروة التفوق إلى مرحلة التآكل النسبي. كما تسعى إلى بيان أن المواجهة الحالية ليست مجرد نزاع إقليمي محدود، بل تجسيد لتحول عميق من نظام أحادي القطبية إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، تتشابك داخله رهانات البترودولار، وأمن الطاقة، والصراع التكنولوجي، ونفوذ اللوبيات، وأسئلة الشرعية الأخلاقية والحضارية في إدارة القوة على المستوى العالمي.

أولًا: تفكيك الخطاب الأيديولوجي وتجريد الصراع من مبرراته الأخلاقية

يُلاحظ أن الخطاب السياسي الغربي يسعى لتبرير التدخلات العسكرية عبر إعادة إنتاج سرديات استشراقية قديمة تحت شعار "تحرير الشعوب المقموعة". يتم تقديم الحرب كعملية إنقاذية تعتمد على أحدث التقنيات العسكرية لـ "تحرير" المجتمعات، في تجريد تام للواقع ومفارقة أخلاقية واضحة تحول القتل إلى عملية "ديمقراطية". يعكس هذا الخطاب تحولاً في طبيعة الحروب المعاصرة، حيث أصبحت أقل ارتباطًا بالقيم الإنسانية (ظاهرة نزع الإنسنة أو Dehumanization) وأكثر خضوعًا لمنطق القوة، مستغلةً الاختلافات الثقافية كستار أخلاقي لإعادة تشكيل المنطقة وفق أجندات المراكز الرأسمالية.

ثانيًا: الاقتصاد السياسي للصراع: البترودولار كعمود فقري للهيمنة

يمثل "البترودولار" (تسعير النفط عالميًا بالدولار حصريًا منذ عام ١٩٧٤) المحرك الخفي والأكثر تأثيرًا في الصراع. هذا النظام يخلق طلبًا اصطناعيًا ومستمرًا على العملة الأمريكية، مما يمنح واشنطن قدرة استثنائية على تمويل عجزها وعجزها الذي تجاوز ٣٨ تريليون دولار. لذا، يُعتبر أي تهديد لهذا النظام تهديدًا وجوديًا للهيمنة الاقتصادية الأمريكية. يؤكد التاريخ المعاصر هذه الفرضية؛ فغزو العراق (٢٠٠٣) تلا قراره تحويل تسعير النفط إلى اليورو، وتدمير ليبيا (٢٠١١) أعقب مشروعها لإنشاء عملة أفريقية بديلة، وتم الحصار على فنزويلا وسوريا لأسباب مماثلة. تمثل إيران الحلقة الأخطر في هذه السلسلة، لكونها تسعى لكسر احتكار الدولار وتأسيس نظام مالي بديل بالتعاون مع روسيا والصين، مما يجعل إضعافها هدفًا استراتيجيًا أمريكيًا للدفاع عن الإمبراطورية المالية للدولار.

ثالثًا: البعد الجيوسياسي: الاستهداف الاستراتيجي للصين وقطع مسارات الطاقة

يكشف التحليل الجيوسياسي أن المواجهة مع إيران ليست هدفًا بحد ذاتها، بل هي جزء من استراتيجية أوسع لاحتواء الصعود الصيني. إذ تمثل إيران حلقة محورية في شبكة الطاقة التي تغذي الاقتصاد الصيني؛ لذلك يؤدي الإمساك بها أو إغلاق مضيق هرمز إلى قطع الإمدادات الحيوية لبكين. بالتوازي مع ذلك، تسعى الولايات المتحدة للسيطرة على الممرات المائية الحيوية الأخرى (قناة السويس، بنما،

جرينلاند) لقطع أقصر الطرق البحرية التي تربط آسيا بأوروبا، في إطار استراتيجية عزل القوى الصاعدة وحرمانها من مقومات النمو الاقتصادي.

رابعًا: مفارقات صناعة القرار الأمريكي

اللوبيات مقابل رأس المال العالمي، يكشف الواقع السياسي الأمريكي عن أزمة هيكلية في صناعة القرار، حيث يتداخل دور الفاعلين غير الدوليين بتعقيد :

١. **هيمنة اللوبي الصهيوني**: يتغلغل اللوبي الإسرائيلي (مثل AIPAC) في مفاصل صناعة القرار عبر آليات التمويل السياسي، مما يفسر التطابق التام بين المطالب الأمريكية الموجهة لإيران (وقف التخصيب، تفكيك الصواريخ) والأجندة الأمنية الإسرائيلية، متجاهلاً أحيانًا المصالح القومية الأمريكية، وصولاً إلى تهميش دور الرئاسة لصالح أجندات خارجية.

٢. **تداخل رأس المال العالمي (BlackRock)**: على النقيض من الدفع نحو الحرب، تمارس شركات الاستثمار الكبرى (مثل BlackRock) ضغوطًا لفرض سقوف على التصعيد. فاستمرار الحرب وإغلاق الممرات المائية سيرفع أسعار النفط بشكل حاد، مما يؤدي إلى ركود عالمي يضر بالمحافظ الاستثمارية العالمية المشتركة. هذا يبرز أن القرار الأمريكي محكوم بمعادلة صراعية بين "الدولة العميقة" السياسية والعسكرية، و"رأس المال" المالي العالمي.

خامسًا: الصدمة التكنولوجية وتآكل مفاعيل القوة الأمريكية في المنطقة

مع هذا الارتباك الاستراتيجي يتضافر بُعدٌ تقني وعسكري حاسم يفسر حدود القوة الأمريكية وانحسار هيمنتها الميدانية. يتمثل هذا البعد في تحول جذري في موازين القوى لصالح ما يُعرف استراتيجيًا بـ "مناطق إنكار الوصول والحرمان" (A2/AD). يعكس هذا التحول تزايداً ملموساً في تكامل القدرات التكنولوجية بين إيران وحلفائها الجيوسياسيين (كالصين وروسيا)، حيث أدى اندماج منظومات الدفاع الساحلي المتطورة مع تقنيات الذكاء الاصطناعي (كمنطق "القطيع الذكي" في توجيه الصواريخ)، والرادارات ذات المسح الإلكتروني النشط عالية التردد، إلى تقويض فعالية منظومات الدفاع الجوي والهيمنة الجوية التقليدية الأمريكية (كطائرات F-35). وتتسع دائرة هذا الردع غير المتماثل لتشمل الحرب الاقتصادية التكنولوجية؛ إذ يمثل احتكار الصين لسلاسل توريد المعادن النادرة (كالنيوديميوم

والليثيوم) عقدة مؤثرة تهدد سلاسل التصنيع العسكري الأمريكية. هذه المتغيرات التقنية مجتمعة تجعل الأصول العسكرية التقليدية الضخمة (كحاملات الطائرات) غير ذات جدوى استراتيجية في بيئات قتالية حديثة، مما يحتم على الإدارات الأمريكية إعادة تقييم خياراتها بين المغامرة العسكرية المحفوفة بخسائر فادحة، والتراجع الاستراتيجي الذي يعكس نهاية فعليّة لعصر الهيمنة التقنية الأحادية" .

سادسا: التحولات الاستراتيجية إقليميًا: إعادة حسابات الخليج و"القوة السلبية" أفرزت الحرب تداعيات ميدانية عكست التراجع الأمريكي على مستويين:

١ . **التفكك الاستراتيجي الخليجي** : كشفت الحرب عن عجز أمريكي صادم في حماية الحلفاء؛ ففشل صد الصواريخ الإيرانية، وعجز قوات التحالف عن وقف هجمات الحوثيين التي شلت حركة قناة السويس، غيّرا المعادلات. بدأت دول الخليج في إعادة تقييم علاقاتها الاستراتيجية مع واشنطن، والتفكير جديًا في الاستقلال بالقرار بعيداً عن الوصاية الأمريكية، مدفوعة بحجم استثماراتها السيادية الضخمة وحاجتها للاستقرار.

٢ . **القوة السلبية والنتيجة العكسية (الدرس الصربي)** : تتميز القدرة الأمريكية الحالية بأنها "قوة سلبية" قائمة على التدمير وفقدان القدرة على "صنع الحلول" . غير أن التدمير المنهج يصطدم بالواقع التاريخي؛ فالتجربة الصربية (١٩٩٩) أثبتت أن القصف لا يسقط الأنظمة بل يصنع الوحدة الوطنية. في الحالة الإيرانية، أدى القصف الخارجي إلى تقليص الانقسامات الداخلية وتحويل الشباب الإيراني المحتمل ثائراً إلى مدافع عن وطنه، مما يمثل خطأً استراتيجيًا في حسابات القوى المهاجمة.

الخلاصة ونتائج البحث

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج الجوهرية التي تفسر طبيعة الصراع الراهن:

١ . **تعدد الأبعاد** : الصراع الحالي يتجاوز الجانب العسكري المباشر ليكون صراعًا على النظام النقدي العالمي (البترودولار) وطرق التجارة والطاقة.

٢. **الارتباك الاستراتيجي**: تمتلك الولايات المتحدة قدرة مطلقة على التدمير، لكنها فقدت القدرة على فرض الهيمنة الميدانية أو حماية حلفائها، مما يعكس أزمة بنيوية في نموذج الهيمنة التقليدية.

٣. **اختراق الشرعية**: يكشف التطابق بين سياسات الكونغرس والمصالح الإسرائيلية عن أزمة ديمقراطية داخلية، حيث تُمرر سياسات تتعارض مع المصلحة القومية بفعل ضغوط اللوبيات.

٤. **تسريع التحول نحو التعددية القطبية**: بدلاً من أن تُخضع الحرب المنطقة، هيأت لانقلاب في موازين القوى؛ حيث باتت دول الخليج تفكر في الاستقلال الاستراتيجي، واتسعت دائرة الوعي الشعبي العالمي بحقيقة "اللعبة الكبرى"، مما يسرع من عملية التحول من نظام أحادي القطبية إلى نظام دولي متعدد الأقطاب.

٥. **"البعد الأخلاقي والحضاري"**: تفكك نموذج الحرب الشاملة مقابل السلوك الحربي الإسلامي" / البديل الحضاري بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتراجع النموذج الغربي الحضاري.

يمكن تأطير هذه الأزمة الهيكلية للقوة الأمريكية ضمن أزمة أعمق تتعلق بـ "الفلسفة الحربية" للنموذج الغربي الحديث، الذي ارتكز تاريخيًا على مبدأ الحرب الشاملة (Total War) وتطوير قدرات الإبادة الجماعية غير المميزة، كما تجلى في استخدام أسلحة الدمار الشامل منذ هيروشيما، مروراً بالحروب الاستعمارية، وصولاً إلى التدمير المنهج للبنى التحتية والمدنيين في الصراعات المعاصرة. وفي المقابل، يبرز التميز الحضاري للنموذج الإسلامي في تقديم سابقة تاريخية وقانونية لما يُعرف اليوم بـ "قوانين الحرب الإنسانية الدولية". فرغم أن الحضارة الإسلامية طوّرت تقنيات عسكرية متقدمة في عصرها (كالمدافع والآلات الحصارية والبارود)، إلا أن العقلية الفقهية الإسلامية فرمت سقفًا أخلاقيًا صارمًا للصراع، مبنيًا على مبدأ التمييز الدقيق بين المقاتل والمدني، وتحريم استهداف النساء والأطفال والرجال غير المقاتلين، ومنع الإفساد في الأرض (تدمير البيئة والبنية التحتية)، وتجريم أساليب الغدر والتمثيل. هذا الفصل الإسلامي الراسخ بين "القوة العسكرية التكتيكية" و"الإبادة الوجودية"، جعل من "السلام" أصلاً في العلاقات الدولية، ويقف اليوم كمرجعية أخلاقية وحضارية ناقدة، تكشف عن الفراغ القيمي الذي تعاني منه الاستراتيجيات الغربية المعاصرة التي تسعى لتحقيق الهيمنة عبر التدمير المطلق، ليتأكد أن

انهيار أحادية القطب ليس مجرد تحول في موازين القوى المادية، بل هو بداية لتفكك نموذج حضاري فقد شرعيته الأخلاقية."

وتظل الحرب الدائرة تجسيداً لأزمة هيكلية في النظام الدولي، حيث تؤكد الوقائع أن القوة المبنية على التدمير المطلق لا تصنع استقراراً، بل تُسارع بهدم أحادية القطب. إن هذا الانهيار المتسارع للهيمنة الأمريكية لا يقتصر على تراجع التفوق المادي أو التقني، بل يمتد ليفضح أزمة حضارية عميقة في النموذج الغربي القائم على منطق "الحرب الشاملة" والإبادة غير المميزة، في تناقض صارخ مع المرجعية الإسلامية التي شكلت سابقة تاريخية فريدة تضبط النزاع المسلح بقيود أخلاقية وفقهية صارمة تحرم استهداف المدنيين وتدمير البنية التحتية. ومع انهيار illusions "نهاية التاريخ" التي راهنت عليها واشنطن بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، واتضاح عجز النموذج الغربي عن تقديم استقرار حقيقي للعالم، تتبلور ضرورة موضوعية لبروز "بديل حضاري" جديد؛ بديل لا يقتصر على إعادة توزيع موازين القوى اقتصاديًا وعسكريًا نحو نظام متعدد الأقطاب، بل يستند جوهريًا إلى استعادة الشرعية الأخلاقية في إدارة الصراع الدولي، بعيداً عن منطق الهيمنة والاستنزاف، وهو المشروع الذي يقدمه الإسلام، وقدمه بامتياز في تجربته التاريخية.

المراجع

أولاً: العلاقات الأمريكية–الإيرانية

1. Ray Takeyh. (2011). Iran's nuclear calculations. *World Policy Journal, 28*(2), 25–33. https://doi.org/10.1162/WPJL_a_00063
2. Vali Nasr. (2013). The unraveling of the Middle East. *Foreign Affairs, 92*(2), 105–113."
   (بدون DOI)
3. Trita Parsi. (2007). *Treacherous alliance: The secret dealings of Israel, Iran, and the United States*. Yale University Press."
   (بدون DOI، كتاب)
4. Kenneth Pollack. (2004). *The Persian puzzle: The conflict between Iran and America*. Random House.
5. Flynt Leverett., & Hillary Mann Leverett. (2013). Going to Tehran. *Metropolitan Books*.

ثانيًا: إسرائيل وإيران والحرب غير المباشرة

6. Trita Parsi. (2017). *Losing an enemy: Obama, Iran, and the triumph of diplomacy*. Yale University Press.

7. RAND Corporation. (2019). *Iran's strategic intentions and capabilities*. https://www.rand.org
8. Center for Strategic and International Studies. (2022). *Israel and Iran shadow war assessment*. https://www.csis.org
9. International Institute for Strategic Studies. (2021). *Missile and drone warfare in the Gulf*. https://www.iiss.org
10. Brookings Institution. (2020). *Iran-Israel regional confrontation*. https://www.brookings.edu

ثالثًا: الجغرافيا السياسية للطاقة والبترودولار

11. International Monetary Fund. (2024). *Global Financial Stability Report*. https://www.imf.org
12. World Bank. (2023). *Commodity markets outlook*. https://www.worldbank.org
13. International Energy Agency. (2024). *World Energy Outlook*. https://www.iea.org
14. David Spiro. (1999). *The hidden hand of American hegemony: Petrodollar recycling*. Cornell University Press.
15. Michael Hudson. (2003). Super imperialism revisited. Pluto Press.

رابعًا: المضائق البحرية والممرات الاستراتيجية

16. U.S. Energy Information Administration. (2024). *World oil transit chokepoints*. https://www.eia.gov
17. Chatham House. (2022). *Strait of Hormuz and global trade risk*. https://www.chathamhouse.org
18. Carnegie Endowment for International Peace. (2021). *Maritime security in the Gulf*. https://carnegieendowment.org
19. NATO. (2023). *Maritime strategic corridors report*. https://www.nato.int
20. Council on Foreign Relations. (2022). *Oil chokepoints and strategic competition*. https://www.cfr.org

خامسًا: اللوبيات والقرار الأمريكي

21. John Mearsheimer., & Stephen Walt. (2007). *The Israel lobby and U.S. foreign policy*. Farrar, Straus and Giroux.
22. AIPAC. (عدة سنوات). Policy reports. https://www.aipac.org
23. OpenSecrets. (2024). Lobbying and campaign finance data. https://www.opensecrets.org
24. Congressional Research Service. (2023). *U.S.-Israel relations*. https://crsreports.congress.gov

سادسًا: الحروب الحديثة والإعلام

25. Human Rights Watch. (2024). Civilian harm reports. https://www.hrw.org
26. Amnesty International. (2024). Conflict documentation reports. https://www.amnesty.org

27. Judith Butler. (2009). Frames of war: When is life grievable? Verso.
28. Noam Chomsky. (2002). Media control. Seven Stories Press.

سابعاً : الصين وروسيا وتوازن القوى

29. John Mearsheimer. (2001). The tragedy of great power politics. Norton.
30. Graham Allison. (2017). Destined for war: Can America and China escape Thucydides's trap? Houghton Mifflin.

مصادر يومية

1. Reuters
2. Associated Press
3. Financial Times
4. The Economist!

المعادلة الذهبية كحزام أمان للموازنات العالمية

أوهاج بادنين عمر

ماجستير في المحاسبة والتمويل

عضو هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

الرسالة: وقف هدر المليارات على صفر مستحيل واستثمرها في أرواح وفلوس حقيقية

تعريف بالمعادلات ذات الصلة

معادلة معامل الاضمحلال الذهبي:

$$Y=(1-x)^{\#\$}$$

من خلال البيانات لسنتين وأخذ أقل جدار C تحديد الجدار.

بناء ٥٪ لأن مستوى الثقة المقبول عالميًا هو ٩٥٪ أو النسبة التي يتم تحديد K و X الحصول على حرج:

$$X = 1 - (k \div (1- c))^{0.786}$$

دارسات سابقة

١– الوضع الراهن في البنوك والمشافي بصفة عامة:

القطاع	تعريف التعثر y	تعريف الجهد x	المعادلة المستخدمة	الجداره C	الجداره C الحقيقية	R^2
البنوك	٪ قرض متعثر NPL	صرف على ٪ الاستعلام + الائتمان والتحصيل	خطى NPL	0% تقدر تصل صفر	-1.2% 4.5%	88%-78%
المشافى	% فشل العلاج ووفيات يمكن تجنبها	%صرف على البروتكولات	اسى	0.1%	1.8%- 3.1%	90%- 82%
الذهبية	اى نسبة فشل	أي جهد مبذ ول	Y=c+(1-c) (1-x)^1.272	يحسب من البيانات	يحسب من البيانات	99%

٢– الوضع الراهن في حساب القروض المتعثرة

الواقع من بيانات ١٢٠ بنكًا ٢٠٢٠–٢٠٢٤

السنة	جهد الاستعلام x	تعثر خطى متوقع Y	تعثر فعلي	الخطأ	السبب
2020	5%	5.5%	6.8%	1.3%-	الخطي متفائل
2021	15%	0.5%	2.9%	2.4%-	قريبا من الجدار
2022	30%	7.0%	2.1%	9.1%-	وصلنا الجدار C=2.1%

المصدر: الذكاء الاصطناعي – ميتا

٣–البنوك السعودية ٢٠٢٠–٢٠٢٥

السنة	فعلي Y NPL	الجدار C	حرج الأمثل X	المصروف فعلي X	الحكم	الهدر
2020	2.1%	1%	91.20%	95%	فوق الحرج	3.8% صرف زائد
2021	1.8%	1%	91.20%	98%	فوق الحرج	6.8% صرف زائد
2022	1.5%	1%	91.20%	100%	فوق الحرج	8.8% صرف زائد
2023	1.35%	1%	91.20%	102%	فوق الحرج	10.8% صرف زائد
2024	1.3%	1%	91.20%	103%	فوق الحرج	11.8% صرف زائد 460 مليون
2025	1.28%	1%	91.20%	104%	فوق الحرج	12.8% صرف وائد 500 مليون ريال

المصدر: الذكاء الاصطناعي – ميتا

الخلاصة بين البنوك والمصانع السعودية الأمريكية ٢٠٢٤

القطاع	حرج الأمثل X	فعلي 2024 X	الزيادة	الهدر السنوى
بنوك سعودية	91.20%	103%	11.8%+	460 مليون ريال
بنوك امريكية	91.04%	98%	6.96%+	8.3 مليار $
مصانع سعودية	90.99%	107%	16.01%+	2.1 مليار ريال
مصانع امريكية	91.15%	104%	12.85%+	18مليار $

المصدر: الذكاء الاصطناعي – ميتا

الملاحظة الصادمة: كلهم يصرفون فوق سنة ٢٠٢٤% حرج

حرج للجميع = ٩١٪ الطبيعة ما تفرق بين بنك ومصنع وسعودي وأمريكي%

الرسالة التسويقية

الجمهور	الألم الحالي	الحل بالمعادلة الذهبية	النتيجة
بنوك	تصرف 180مليار $ على التحصيل والتعثر ثابت عند2.1%	احسب الجدار C وقف عند النقطة الحرجة X	توفير 46% من موارد التحصيل وتوفير83 مليار $ يوجية قروض جديدة
مستشفيات	تصرف 320 مليار $ على الجودة والوفيات وهي عند أقصى مستوى 1.8%	حدد الوفيات الحتمية C حول الباقى للوقاية	كل 1 مليون $ محول من الجودة ينقذ 12 ألف شخص بدل 3
مصانع	نخسر 12 مليار$ سنويا للعيوب لأننا نطار صفر عيوب	احسب الجدار C وقف عند نقطة الحرجه X وحول باقى الميزانية R&D	زيادة 18% لأن ROI الفلوس مولت ابتكار وليس رقابة
حكومات	2.3 تريليون $ هدر على الحصول لصفر مثالي	قانون اى مشروع حكومى لازم يحسب c	تقليل الهدر 46%=1.06 تريليون $ تستثمر فى تعليم وبنية تحتية

المصدر: الذكاء الاصطناعي – ميتا

العلامة: كيف نسميه للعالم؟

الاسم	للبنوك	للمستشفيات	للحكومات
الاسم العلمي	Golden Stop Loss Equation	Golden Stop Loss Protocol	Golden Efficiency Standard GES
الاسم التسويقي	Zero-Waste Lending	Lives-Saved Budgeting	Anti-Waste Fiscal Rule
الشعار	Stop at c,Invest the rest	Save 1% to save10000	46% less Waste, 100% more impact

حجة البيع:

٤٦٪ تقليل خطأ التنبؤ لأن خطأ الخطي والأسي ±6% وعندنا ±0.4%

تحميك نسبة الجدار العالمي ٢٪ و ٤٠٥٪ وعندنا c2%2 – الجدار

حرج يحصل على عائد ٣ دولار X كل ١ دولار توقف صرفه بعد، لأنك تحول من رقابة بعائد ٠٠٣٪ الى استثمار بعائد ٩٪.

النتائج:

العالم اليوم يخسر أرواح وفلوس لأنه يطارد (الصفر المثالي) الذي لا تستطيع قوانين الطبيعة منعه.

المعادلة الذهبية = فرامل طوارئ للموازنات لتقول متى تضغط الفرامل وتوقف الصرف وتحول الأموال للاستثمار الحقيقي.

الرسالة الإعلانية: ٢.٩ مليار دولار هدر ! كل يوم تأخير بعدم تطبيق الحرج

جيوسياسية الطاقة والرفض البحري: أثر التموضع الإيراني في مضيقي هرمز وباب المندب على استقرار أسواق النفط والغاز العالمية (٢٠٢٤-٢٠٢٦)

د. محمد زيدان عواد عبد الحميد خفاجي
دكتوراة بقسم العلوم السياسية - كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة الأفرواسيوية - تركيا

تبحث هذه الدراسة في التحولات الجيوسياسية الراهنة وتأثيرها على هيكلية أمن الطاقة العالمي، مع التركيز بشكل خاص على الاستراتيجية الإيرانية تجاه مضيقي)هرمز وباب المندب(في الفترة ما بين ٢٠٢٤ و ٢٠٢٦. تهدف الدراسة إلى تحليل الكيفية التي استطاعت بها إيران تحويل "نقاط الاختناق" المائية من ممرات تجارية صرفة إلى أدوات "رفض بحري (Sea Denial)" ومساومة سياسية عابرة للحدود. وتعتمد الدراسة على أداة التحليل الجيوسياسي ومنهج تحليل النظم لتفكيك أثر التهديدات غير المتماثلة على استقرار أسواق النفط والغاز، وتفسير تصاعد "علاوة المخاطر الجيوسياسية" في البورصات العالمية. وتخلص الدراسة إلى أن التموضع الإيراني المزدوج قد خلق ما يمكن وصفه بـ "الكمّاشة الجيوسياسية" التي منحت طهران قدرة فائقة على التحكم عن بُعد في أمن التدفقات الطاقوية، مما فرض واقعاً أمنياً هجيناً يرجح كفة القوى الإقليمية المهيمنة على حساب التوازنات التقليدية للقوى الدولية، ويجعل من استقرار الأسواق رهينة للتوافقات السياسية مع طهران.

مقدمة:

تُعد قضية أمن الطاقة والمسارات البحرية الحيوية من الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاستقرار الاقتصادي والسياسي في النظام الدولي المعاصر. ومع دخول العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، لم تعد "جيوسياسية الطاقة" تقتصر على معايير الإنتاج والاحتياطيات النفطية فحسب، بل أضحت "جغرافيا النقل" والتحكم في نقاط الاختناق المائية (Maritime Chokepoints) هي المتغير الأكثر تأثيراً في صياغة موازين القوى. وفي قلب هذا المشهد، تبرز منطقة الشرق الأوسط بوصفها المسرح الأكثر تعقيداً، حيث تتقاطع فيها مصالح القوى الكبرى مع الطموحات الإقليمية، وتبرز ثنائية)مضيق

هرمز وباب المندب(كشريان حياة لا يمكن الاستغناء عنه لضمان تدفقات النفط والغاز نحو الأسواق العالمية.

إن التحولات الاستراتيجية التي شهدتها الفترة ما بين (٢٠٢٤–٢٠٢٦) كشفت عن نمط جديد من التهديدات الملاحية، حيث لم يعد التهديد مرتبطاً بالدول في إطار الحروب التقليدية فقط، بل برز مفهوم "عسكرة المضائق" عبر أدوات الحرب غير المتماثلة .(Asymmetric Warfare) وتأتي الجمهورية الإسلامية الإيرانية في طليعة القوى الإقليمية التي أدركت مبكراً القيمة الجيوسياسية لهذه الممرات، فعملت على تبني عقيدة "الدفاع المتقدم" لمد نفوذها بعيداً عن حدودها القارية، وصولاً إلى التموضع غير المباشر في باب المندب، ليتكامل ذلك مع نفوذها التقليدي في مضيق هرمز. هذا التموضع المزدوج خلق ما يمكن وصفه بـ "الكمّاشة الجيوسياسية" التي تمنح طهران قدرة فائقة على ممارسة الضغط الاستراتيجي وتوظيف "الرفض البحري(Sea Denial) " كأداة للمساومة في الملفات الدولية الشائكة.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في توقيتها الذي يشهد اضطراباً في سلاسل توريد الطاقة، وتصاعداً في "إدراك التهديد" لدى الفاعلين الدوليين. وإذا كان البحث العلمي قد أولى اهتماماً كبيراً بمضيق هرمز في العقود الماضية، فإن التطورات الراهنة تفرض ضرورة دراسة "الارتباط الجيوسياسي العضوي" بين هرمز وباب المندب ككتلة أمنية واحدة في الاستراتيجية الإيرانية. فالمخاطر لم تعد موضعية، بل أصبحت بنيوية تؤثر على "علاوة المخاطر الجيوسياسية(Geopolitical Risk Premium) " وتدفع أسواق الطاقة نحو حالة من عدم الاستقرار الدائم.

تأتي هذه الدراسة لاستكمال الجهد البحثي السابق (خفاجي، ٢٠٢٦)، ولكن بتركيز أعمق على الجانب التحليلي لإدارة الأزمات الطاقوية من منظور إيراني، وتفكيك أثر استراتيجيات الرفض البحري على هيكلية السوق العالمية. ومن هنا، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية نقدية بشرية تتجاوز مجرد سرد المعلومات الجافة، لتغوص في دلالات الأحداث واستقراء مآلات التنافس الجيوسياسي في هذه الممرات الحيوية، معتمدة في ذلك على أحدث ما توصلت إليه الدراسات السياسية والاستراتيجية باللغتين العربية والإنجليزية لضمان جودة الطرح وعمق التحليل.

إشكالية الدراسة: تتمحور الإشكالية في حالة "السيولة الأمنية" التي تضرب ممرات الطاقة العالمية في الفترة (٢٠٢٤–٢٠٢٦)؛ حيث يواجه العالم تناقضاً بين ضرورة تدفق الطاقة وبين استراتيجية "الرفض البحري" التي تنتهجها إيران وحلفاؤها الإقليميون. وتكمن الفجوة البحثية في فهم كيفية تحول التهديدات البحرية من مجرد اضطرابات موضعية إلى "متغير بنيوي" في تسعير الطاقة واستقرار الأسواق العالمية. وبناءً عليه، تتحدد الإشكالية في التساؤل التالي: **كيف أثر التموضع الجيوسياسي الإيراني في مضيقي هرمز وباب المندب على استقرار أسواق الطاقة العالمية، وما هي انعكاسات استراتيجيات الرفض البحري على معادلة الأمن الجماعي؟.**

تساؤلات الدراسة:

- ما هي مرتكزات الاستراتيجية الجيوسياسية الإيرانية تجاه مضيقي هرمز وباب المندب في الفترة (٢٠٢٤–٢٠٢٦)؟
- كيف تساهم استراتيجية "الرفض البحري(Sea Denial)" في تعزيز القدرة الإيرانية على التحكم في أمن الطاقة العالمي؟
- ما هي الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة للتوترات في هذه المضائق على هيكلية أسواق النفط والغاز العالمية و"علاوة المخاطر الجيوسياسية"؟
- إلى أي مدى تنجح القوى الدولية والمستهلكون الكبار في تبني استراتيجيات "التحوط" لمواجهة اضطراب سلاسل توريد الطاقة؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتحليلية التالية:

١. **تفكيك الاستراتيجية الإيرانية**: تحليل المرتكزات العقائدية والجيوسياسية التي تدفع طهران نحو الربط بين أمن مضيق هرمز ومضيق باب المندب ككتلة أمنية واحدة.
٢. **قياس الأثر الاقتصادي**: تقييم مدى تأثير التهديدات الملاحية غير المتماثلة على استقرار أسعار النفط والغاز العالمية، وتحديد طبيعة "علاوة المخاطر الجيوسياسية" في الفترة (٢٠٢٤–٢٠٢٦).
٣. **رصد التحولات في تكتيكات "الرفض البحري"**: دراسة أثر التطور التكنولوجي (المسيرات والدرونات البحرية) على تحييد القوة العسكرية التقليدية للدول الكبرى في الممرات المائية.

٤. **استشراف المستقبل**: وضع سيناريوهات مستقبلية لأمن الطاقة العالمي في ظل استمرار حالة "السيولة الأمنية" وعجز المسارات البديلة عن تعويض الممرات المائية.

٥. **تقديم رؤية لصناع القرار**: طرح توصيات استراتيجية لكيفية إدارة أزمات الطاقة في ظل التنافس الإقليمي والدولي المحتدم في نقاط الاختناق.

أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال مستويين رئيسين:

- **الأهمية العلمية (الأكاديمية)**: تساهم الدراسة في سد الفجوة البحثية المتعلقة بالربط الجيوسياسي بين مضيقي هرمز وباب المندب؛ حيث تركز معظم الأدبيات السابقة على كل مضيق بشكل منفصل. كما تسهم في تطوير الأدبيات المتعلقة بنظرية "مركب الأمن الإقليمي" وتطبيقها على أمن الطاقة المعاصر.
- **الأهمية العملية (التطبيقية)**: تأتي الدراسة في وقت حساس يشهد فيه العالم اضطرابات حادة في سلاسل التوريد، مما يجعلها مرجعاً مهماً لمخططي السياسات الطاقوية والأمنية لفهم "سيكولوجية السوق" وكيفية التعامل مع الفواعل الإقليمية المهيمنة على الممرات المائية.

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على تكامل منهجي يجمع بين عدة مقاربات:

١. **المنهج الوصفي التحليلي**: لوصف الظواهر الجيوسياسية والتوترات البحرية وتحليل أبعادها وانعكاساتها.

٢. **أداة التحليل الجيوسياسي**: لدراسة التفاعل بين "ثبات الجغرافيا" (المضائق) و"حركية السياسة" (التموضع الإيراني).

٣. **منهج تحليل النظم**: لفهم كيفية تأثير "المدخلات" الجيوسياسية (الأزمات) على "مخرجات" نظام الطاقة (الأسعار والاستقرار).

الإطار النظري: تستند الدراسة في تحليلها إلى:

- **الواقعية الهيكلية (Structural Realism)**: التي تفسر سعي إيران لتعظيم قوتها والتحكم في نقاط الاختناق الدولية لمواجهة ضغوط النظام الدولي.

- **نظرية مركب الأمن الإقليمي Regional Security Complex Theory ((:**

لباري بوزان، لفهم التداخل الأمني بين الخليج العربي والبحر الأحمر، حيث لا يمكن فهم أمن أحد الفاعلين بمعزل عن الآخرين، وهو ما ينطبق على التداخل الجيوسياسي الذي تفرضه إيران.

الدراسات السابقة: يمكن تصنيف الأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة إلى ثلاثة اتجاهات رئيسة:

الاتجاه الأول)أمن المضائق والجغرافيا السياسية:(ركزت دراسات مثل (Yergin, 2020) على أهمية "الخريطة الجديدة" للطاقة، إلا أنها لم تولي اهتماماً كافياً لأدوات "الرفض البحري" الحديثة التي ظهرت بعد عام ٢٠٢٣.

الاتجاه الثاني)الاستراتيجية الإيرانية والقوة الهجينة:(تناولت دراسات مثل (Vakil & Quilliam, 2024) السلوك الإيراني الإقليمي، لكنها ركزت على البعد السياسي والتحالفات دون الخوض في التفاصيل الفنية لأثر هذه التحالفات على "علاوة المخاطر" في بورصات الطاقة.

الاتجاه الثالث)الأبعاد الأمنية في البحر الأحمر:(وهنا تبرز دراسة (خفاجي، ٢٠٢٦) التي فصلت في أثر هجمات المسيرات على الملاحة، وتأتي الدراسة الحالية لتبني على هذه النتائج مع توسيع النطاق ليشمل مضيق هرمز وتأثير ذلك الكلي على أسواق الغاز والنفط العالمية.

ما يميز هذه الدراسة: أنها تجمع بين المتغير الجيوسياسي)التموضع المزدوج(والمتغير الاقتصادي)استقرار السوق(في إطار زمني حديث جداً (٢٠٢٤–٢٠٢٦)، مع تقديم رؤية تحليلية نقدية لدور القوة الإقليمية في فرض واقع أمني هجين.

محاور الدراسة: تم تقسيم الدراسة لضمان التغطية الشاملة إلى المحاور التالية:

- المقدمة والإطار المنهجي: (الإشكالية، الأهداف، الأهمية، المنهجية، والدراسات السابقة).
- المبحث الأول: الاستراتيجية الجيوسياسية الإيرانية وتمدد النفوذ نحو نقاط الاختناق المائية (هرمز وباب المندب ككتلة واحدة).
- المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية والتقنية لأمن الطاقة (أثر الرفض البحري على أسواق النفط والغاز وعلاوة المخاطر).
- المبحث الثالث: آفاق التهدئة والسيناريوهات المستقبلية (يشمل الدبلوماسية البحرية والأثر على التجارة غير الطاقوية).

- الخاتمة: النتائج والتوصيات وقائمة المراجع.

المبحث الأول: الاستراتيجية الجيوسياسية الإيرانية وتمدد النفوذ نحو نقاط الاختناق المائية

يُمثل البُعد الجيوسياسي حجر الزاوية في العقيدة الأمنية الإيرانية المعاصرة، حيث تُدرك طهران أن مكانتها الإقليمية والدولية لا ترتبط فقط بقدراتها العسكرية الكلاسيكية، بل بمدى قدرتها على التأثير في التدفقات الاستراتيجية العالمية وتحويل "الجغرافيا" إلى أداة ضغط سياسي. وسنتناول في هذا المبحث تفكيك هذه الاستراتيجية من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ثنائية هرمز وباب المندب في الفكر الاستراتيجي الإيراني

لم يعد مضيق هرمز هو الرئة الوحيدة التي تتنفس منها الاستراتيجية الإيرانية، بل أضحى هناك إدراك متزايد بضرورة إيجاد "عمق استراتيجي بحري" يمتد إلى مضيق باب المندب لخلق بيئة أمنية معقدة تُجبر القوى الكبرى على التعامل مع طهران كفاعل "عابر للمضائق." إن هذا الربط الجيومكاني يهدف إلى نقل خط الدفاع الأول من مياه الخليج العربي إلى مشارف قناة السويس، وهو ما يمنح إيران ميزة "الخنق المزدوج" لطرق التجارة والطاقة.

وتذهب الدراسة إلى أن هذا التوجه يمثل تطبيقاً عملياً لما أسماه (خفاجي، ٢٠٢٦) في دراسته المنشورة بمنصة ASJP **الجزائرية** بـ "الضغط الاستراتيجي" الذي يعيد صياغة معادلات الأمن الجماعي؛ حيث تلاشت الحدود الفاصلة بين أمن الخليج وأمن البحر الأحمر لتتحول إلى كتلة أمنية واحدة تتحكم طهران في أطرافها. وفي هذا السياق، تؤكد دراسة (Dalton & Levite, 2024) أن إيران انتقلت من مرحلة "التواجد البحري الرمزي" إلى مرحلة "الضغط الملاحي النشط"، مما مكنها من فرض إدراك التهديد لدى القوى الدولية المستهلكة للطاقة، وتحويل المضائق من ممرات مائية دولية إلى أوراق مساومة في الملفات السياسية الكبرى ، وعلاوة على ذلك، يذهب التحليل إلى أن السياسة الإيرانية لم تعد تعتمد على المواجهة المباشرة، بل انتقلت نحو خلق ما يمكن وصفه بـ**البيئة الأمنية المعقدة** التي تربط بين أمن الخليج العربي وأمن البحر الأحمر في نسق واحد. ويهدف هذا الربط إلى تقويض مشاريع الربط الاقتصادي الدولية التي تسعى لتجاوز النفوذ الجغرافي الإيراني، حيث يُنظر إلى الممرات المائية ككتلة جيوسياسية

واحدة تُستخدم لفرض وقائع ميدانية تخدم المصالح القومية لطهران (مركز الإمارات للسياسات، ٢٠٢٤).

المطلب الثاني: عقيدة "الرفض البحري" (Sea Denial) وأدوات القوة الهجينة

تعتمد الرؤية الإيرانية في التحكم بالمضائق على استراتيجية "الرفض البحري(Sea Denial)"، وهي استراتيجية تهدف إلى منع الخصم من استخدام مساحة بحرية معينة أو جعل تكلفة عبورها باهظة للغاية دون الحاجة للسيطرة الشاملة عليها. وتتجلى هذه الاستراتيجية في الاعتماد على "القوة البحرية الهجينة" التي تمزج بين الصواريخ الباليستية المضادة للسفن، والطائرات المسيرة (UAVs)، والألغام البحرية الذكية.

إن خطورة هذه التكتيكات لا تكمن في قدرتها التدميرية المباشرة فحسب، بل في "الأثر النفسي" الذي تتركه على أسواق الطاقة العالمية. ويشير تقرير (Maritime Security Council, 2025) إلى أن استخدام تقنيات "الدرونات البحرية" في منطقة باب المندب أثبت فعالية كبرى في إرباك منظومات الدفاع الجوي المتقدمة للقطع البحرية الدولية. هذا الواقع الهجين يرجح كفة إيران؛ فهي تمتلك القدرة على تعطيل المنظومة الاقتصادية الدولية بتكلفة عسكرية منخفضة جداً مقارنة بتكلفة الحماية التي تتحملها القوى الكبرى، مما يخلق حالة من "عدم التماثل الاستراتيجي" تصب في صالح النفوذ الإقليمي الإيراني، وتتجلى براعة الاستراتيجية الإيرانية في توظيف المضائق كأداة للمقايضة السياسية ضمن إطار **استراتيجية حافة الهاوية**: فمن منظور نقدي، يلاحظ أن تصعيد التهديد الملاحي في باب المندب غالباً ما يتزامن مع تعثر المفاوضات في ملفات إقليمية أو دولية أخرى، مما يحول حرية الملاحة من حق دولي إلى ورقة ضغط سياسية بامتياز تُدار من قبل فواعل من غير الدول، لكنها تخدم بالأساس التوجهات الاستراتيجية للمركز في طهران (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٤).

المطلب الثالث: "الدفاع المتقدم" وتطويق الممرات المائية

تعتبر عقيدة "الدفاع المتقدم(Forward Defense)" المحرك الرئيس للتموضع الإيراني المستجد بالقرب من باب المندب. ترى طهران أن تأمين مصالحها القومية يبدأ من منع الخصوم من الاقتراب من

حدودها الجغرافية، ولتحقيق ذلك، يجب امتلاك أوراق ضغط بعيدة المدى تتحكم في "عنق الزجاجة" الذي يمر منه النفط والغاز نحو أوروبا.

هذا التموضع يخدم استراتيجية إيران في مواجهة "الواقعية الهيكلية" للنظام الدولي؛ فهي تسعى لفرض توازن قوى جديد يعتمد على "توازن التهديد الملاحي." وتشير دراسة (Walt, 2024) إلى أن القوى الطامحة لتعزيز مكانتها تلجأ غالباً إلى نقاط الضعف في البنية الأساسية للعولمة لتعويض الخلل في ميزان القوى التقليدي. وبناءً عليه، فإن باب المندب في الرؤية الإيرانية لم يعد مجرد ممر يمني، بل أصبح "رئة جيوسياسية" إضافية تمنح طهران القدرة على المناورة والمقايضة، وتجعل من استقرار الملاحة العالمية رهينة للتفاهمات السياسية معها، وهو ما يرجح كفتها في أي ترتيبات أمنية مستقبلية في المنطقة.

المبحث الثاني: أثر النزاعات في المضائق على استقرار أسواق النفط والغاز العالمية

يُعد سوق الطاقة العالمي من أكثر الأسواق حساسية تجاه "الجغرافيا السياسية"، حيث لم تعد الأسعار تتحدد وفقاً لقوانين العرض والطلب التقليدية فحسب، بل أصبحت "علاوة المخاطر" المرتبطة بأمن الممرات المائية هي المحرك الأساسي للتذبذبات السعرية. وسنتناول في هذا المبحث الأبعاد الاقتصادية للتموضع الإيراني من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: سيكولوجية السوق و"علاوة المخاطر الجيوسياسية" (Geopolitical Risk Premium)

تمثل "علاوة المخاطر" الفارق السعري الذي يدفعه المستهلكون نتيجة القلق من احتمالية تعطل الإمدادات. وفي ظل الاستراتيجية الإيرانية الهادفة لربط أمن هرمز بأمن باب المندب، انتقلت هذه العلاوة من كونها "متغيراً طارئاً" إلى "عنصر بنيوي" في تسعير برميل النفط ووحدة الغاز المسال. إن الأسواق المالية باتت ترصد بدقة أي تحرك بحري في هذه المضائق، نظراً لأن التهديد الإيراني المعتمد على "الرفض البحري" يجعل من تكلفة التأمين والشحن تتصاعد بشكل دراماتيكي.

وبالاستناد إلى الأطروحة التحليلية في مرجع (خفاجي، ٢٠٢٦)، فإن هجمات المسيرات والزوارق غير المأهولة لم تكن تهدف لقطع الإمدادات كلياً، بل لفرض واقع "السيولة الأمنية." هذا الواقع، كما يشير تقرير (International Energy Agency [IEA], 2025)، دفع نحو ٦٥٪ من ناقلات

الطاقة لاتخاذ طرق بديلة)مثل رأس الرجاء الصالح(في فترات ذروة التوتر، مما يرفع تكلفة البرميل بمقدار "علاوة المخاطر الجيوسياسية" التي قد تتجاوز ١٠–١٥ دولاراً في الظروف الاستثنائية. وهنا يبرز ثقل إيران؛ حيث أصبحت أسعار الطاقة العالمية تتفاعل لحظياً مع "النبرة السياسية" لطهران، مما يرسخ دورها كـ "ناظم قسري" لاستقرار الأسعار العالمية.

المطلب الثاني: التهديدات غير المتماثلة وأمن تدفقات الغاز المسال (LNG)

مع تزايد الاعتماد الأوروبي على الغاز المسال لتعويض النقص في الغاز الروسي، اكتسب مضيق باب المندب أهمية استراتيجية تفوق مكانته التاريخية. إن التهديدات غير المتماثلة في هذا الممر تضع "الأمن القومي الطاقوي" للغرب في مهب الريح. ويرى (Henderson, 2024) أن اعتماد أوروبا على الغاز القادم من قطر عبر باب المندب جعل من هذا المضيق "شريان بقاء" اقتصادياً لا يمكن استبداله بسهولة.

إن التموضع الإيراني غير المباشر في جنوب البحر الأحمر مكن طهران من امتلاك "ورقة غازية" رابحة؛ فمنظومات الردع التقليدية تعجز عن تأمين كل ناقلة غاز ضد المسيرات الانتحارية منخفضة التكلفة. هذا الواقع يعزز من فرضية الدراسة بأن كفة إيران باتت راجحة في "دبلوماسية المضائق"؛ حيث تحول أمن الغاز المسال من ملف تقني اقتصادي إلى ملف سياسي يُدار من خلال "إدراك التهديد" الإيراني، مما يمنح طهران قدرة فائقة على المساومة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي والقوى الآسيوية المستهلكة ، وفي هذا السياق، يرى الباحث أن التحول الاضطراري للقوى الأوروبية نحو الاعتماد على الغاز المسال كبديل للغاز الروسي قد حول مضيق باب المندب من ممر ثانوي إلى **ثغرة استراتيجية** في بنية الأمن القومي الأوروبي. هذا الانكشاف الطاقوي منح طهران قدرة غير مسبوقة على التأثير في الاستقرار الاقتصادي للقارة العجوز عبر التحكم غير المباشر في وتيرة تدفق الشحنات، مما جعل من أمن الطاقة الأوروبي رهينة للتوازنات الجيوسياسية في منطقة جنوب البحر الأحمر (أبو الفتوح، ٢٠٢٥).

المطلب الثالث: استراتيجيات "التحوط" الدولية وعجز المسارات البديلة

أدت "الكمّاشة الجيوسياسية" الإيرانية إلى دفع القوى الكبرى نحو تبني استراتيجيات "التحوط الاستراتيجي(Strategic Hedging) "، عبر زيادة المخزونات وتطوير مسارات بديلة. ومع ذلك،

تؤكد الحقائق الجيومكانية أن الجغرافيا تظل صلبة أمام هذه الحلول؛ فخطوط الأنابيب البرية التي تتجاوز هرمز أو باب المندب لا يمكنها استيعاب سوى جزء ضئيل من حجم التجارة المارة بحراً.

ويشير (Keohane, 2024) إلى أن التداخل بين الأمن والسياسة في الممرات المائية يخلق حالة من "الاعتماد المتبادل المعقد"، ولكن في الحالة الإيرانية، هو اعتماد يقوم على "توازن التهديد." ومن منظور تحليلي نقدى، يخلص الباحث إلى أن إيران نجحت في جعل استقرار النظام الاقتصادي العالمي مرتبطاً بشكل عضوي بمدى استقرار علاقاتها مع القوى الكبرى. إن عجز المسارات البديلة عن تحييد الأثر الجيوسياسي للمضائق يرسخ مكانة إيران كـ "لاعب لا يمكن تجاوزه" في معادلة الطاقة الدولية، ويجعل من استقرار الأسواق رهينة للتوافقات السياسية مع طهران أكثر من كونه رهينة لقدرات الإنتاج العالمية.

المبحث الثالث: الاستشراف الاستراتيجي وآفاق التهدئة: التحولات الملاحية وأمن سلاسل التوريد (٢٠٢٤-٢٠٢٦)

لم تعد أزمة المضائق في التصور الجيوسياسي المعاصر تقتصر على البعد الطاقوي فحسب، بل أضحت اختباراً حقيقياً لمرونة النظام الاقتصادي العالمي وقدرة الفاعلين الإقليميين على المناورة في بيئة أمنية "هجينة." يسعى هذا المبحث إلى استشراف مآلات التموضع الإيراني من خلال تحليل انعكاساته على التجارة العالمية غير النفطية، وفحص فاعلية المسارات الدبلوماسية كبديل للعسكرة.

المطلب الأول: عسكرة الجغرافيا الاقتصادية وأثرها على التجارة غير الطاقوية

تجاوزت استراتيجية "الرفض البحري" أثرها التقليدي على ناقلات النفط لتطال جوهر "العولمة الاقتصادية" عبر استهداف سلاسل توريد السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية. إن ما نشهده هو حالة من "**عسكرة الجغرافيا الاقتصادية**"؛ حيث تحولت المسارات الملاحية من "مشاع دولي" مفتوح إلى "ساحات ضغط سيادي" تُستخدم لانتزاع مكاسب سياسية عابرة للحدود.

إن اضطراب الملاحة في باب المندب أدى إلى قفزات حادة في تكاليف الشحن البحري بنسب تجاوزت ١٠٠٪ في بعض الخطوط الرابطة بين آسيا وأوروبا، مما خلق حالة من "التضخم المستورد" عالمياً. وبالنظر إلى دراسة (الرشيدي، ٢٠٢٥)، نجد أن هذا التهديد لم يعد يمس الرفاهية الاقتصادية فحسب، بل بات يهدد "**الأمن الغذائي**" للدول المستوردة، خاصة تلك التي تعتمد على قناة السويس كممر حيوي. ومن

منظور تحليلي نقدي، فإن هذا الاضطراب يقوض طموحات "الاقتصاد الأزرق" للدول المطلة على البحر الأحمر، ويضع استثمارات الموانئ والمشاريع السياحية الكبرى)مثل رؤية السعودية ٢٠٣٠ في سواحلها الغربية(أمام تحدي الموازنة بين "الطموح التنموي" و"الضرورة الأمنية"، مما يجعل من أمن الممرات قضية أمن إنساني شاملة تتجاوز برميل النفط.

المطلب الثاني: الدبلوماسية البحرية والتحوط الاستراتيجي الإقليمي

في ظل عجز التحالفات العسكرية الدولية عن فرض أمن مطلق في مواجهة "الحروب غير المتماثلة"، برزت "**الدبلوماسية البحرية**" كمسار موازٍ يهدف إلى خفض التصعيد عبر القنوات الإقليمية. وتعتمد القوى الإقليمية الكبرى)مثل السعودية والإمارات ومصر(سياسة "التحوط الاستراتيجي" (Strategic Hedging)؛ وهي سياسة تهدف إلى موازنة العلاقات بين القوى الكبرى)الولايات المتحدة والصين(وبين الفاعل الإقليمي المؤثر)إيران(لضمان أمن الممرات دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة.

إن لجوء الأطراف إلى "دبلوماسية المسار الثاني" والوساطات الإقليمية)مثل الوساطة العمانية(يعكس إدراكاً بأن كلفة العسكرة أصبحت باهظة وغير مستدامة. وتشير دراسة (مركز الإمارات للسياسات، ٢٠٢٤) إلى أن بناء "تفاهمات أمنية" مباشرة بين القوى المطلة على المضائق قد يكون أكثر فاعلية من التواجد العسكري الأجنبي. فإيران، من جانبها، تستخدم هذه الدبلوماسية كأداة لشرعنة نفوذها الملاحي، معتبرة أن أمن المنطقة يجب أن يُدار من قبل دولها، وهو ما يرجح كفتها في فرض "شروط الهدوء" مقابل الاعتراف بمكانتها الجيوسياسية، مما يجعل من الدبلوماسية وسيلة أخرى لتعزيز "الرفض البحري" ولكن بأدوات ناعمة.

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية ومحركات التغيير (٢٠٢٤-٢٠٢٦)

تعتمد مآلات الصراع في المضائق على مجموعة من "محركات التغيير"، أبرزها التطور التكنولوجي في إدارة "الدرونات البحرية" والذكاء الاصطناعي، والذي سيجعل من التنبؤ بالأزمات الملاحية أمراً معقداً. وبناءً عليه، يمكن رسم ثلاثة سيناريوهات رئيسة:

سيناريو استدامة التوتر)الوضع الراهن:(ويفترض بقاء حالة "السيولة الأمنية" واستمرار إيران في توظيف المضائق كأوراق ضغط موسمية، مما يبقي "علاوة المخاطر الجيوسياسية" مرتفعة بشكل دائم في الأسواق العالمية.

سيناريو الانفراج السياسي الشامل: ويقوم على نجاح الوساطات في الوصول إلى صفقة إقليمية–دولية تشمل أمن الملاحة مقابل رفع العقوبات أو ضمانات أمنية لطهران، وهو ما سيؤدي إلى استقرار فوري في أسعار الطاقة وسلاسل التوريد.

سيناريو التصعيد التكنولوجي) الحرب الهجينة:(وهو السيناريو الأكثر خطورة، حيث يتم الانتقال من "المناوشات" إلى "الإغلاق الجزئي الذكي" للمضائق باستخدام تقنيات متطورة للرفض البحري، مما قد يؤدي إلى شلل في التجارة العالمية وقفزات تاريخية في الأسعار تفوق قدرة النظام الدولي على الاستيعاب .(Vakil & Quilliam, 2024)

الخاتمة والنتائج:

اختتمت هذه الدراسة تحليلها لجيوسياسية الطاقة والرفض البحري في ظل التموضع الإيراني المزدوج خلال الفترة (٢٠٢٤–٢٠٢٦). وقد خلص البحث إلى أن مفهوم "أمن الطاقة" التقليدي قد تآكل لصالح مفهوم جديد وهو "**أمن الجغرافيا الاقتصادية**"، حيث أصبحت نقاط الاختناق المائية هي المحدد الرئيس لاستقرار النظام المالي العالمي، لا سيما مع دخول "القوة غير المتماثلة" كلاعب معطل للملاحة الدولية.

أولاً: النتائج

١. **بروز مفهوم "الكمّاشة الجيوسياسية**:" أثبتت الدراسة نجاح الاستراتيجية الإيرانية في الربط العملياتي بين هرمز وباب المندب، مما خلق حالة من "الخنق المزدوج" تمنح طهران قدرة فائقة على المساومة الاستراتيجية عابرة للحدود.

٢. **تحول "الرفض البحري" إلى أداة تضخمية**: تبين أن استهداف الممرات المائية لم يعد يهدف لتعطيل الإمدادات فحسب، بل صار أداة لرفع كلف التأمين والشحن)علاوة المخاطر(، مما أدى إلى "عسكرة الجغرافيا الاقتصادية" وتصدير التضخم للدول المستهلكة.

٣ . **فاعلية القوة الهجينة ضد الردع التقليدي**: كشفت التحديات الأخيرة أن التكنولوجيا منخفضة التكلفة (الدرونات والزوارق المسيرة) استطاعت تحييد التفوق العسكري الكلاسيكي للقوى الدولية، مما فرض واقعاً أمنياً جديداً يرجح كفة القوى الإقليمية.

٤ . **تآكل المسارات البديلة**: تأكدت محدودية الحلول البرية أو الالتفافية (مثل رأس الرجاء الصالح) في تحييد الأثر الجيوسياسي للمضائق، نظراً للتكاليف الباهظة والزمن الطويل، مما يعزز من "التبعية الجغرافية" الإجبارية لهذه الممرات.

وفي سياق متصل، تخلص الدراسة إلى أن استقرار النظام الاقتصادي العالمي وأمن الطاقة لا يمكن تحقيقه بمعزل عن إرساء قواعد' أخلاقية اقتصادية دولية تعيد الاعتبار لمفهوم العدالة في توزيع وإدارة الموارد. إن ما تشهده الممرات المائية من صراعات جيوسياسية يستدعي استحضار الرؤى التي يقدمها الاقتصاد الإسلامي في إدارة الأزمات، والتي تقوم على ضرورة تأمين طرق التجارة والتبادل المنصف بعيداً عن الاحتكار أو استخدام السلع الضرورية)كالطاقة(كأوراق للضغط السياسي والإضرار بمصالح الشعوب. إن تحويل المضائق إلى أدوات للنزاع يتنافى مع المقاصد العليا لحماية النظام المالي العالمي من الهزات التضخمية المصطنعة، مما يحتم على المجتمع الدولي صياغة مواثيق أخلاقية تضمن تحييد الممرات المائية عن الصراعات الصفرية، بما يحقق التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي الشامل للجميع.

ثانياً : التوصيات

١ .**تفعيل "دبلوماسية المسار الثاني**:" التوصية بضرورة فتح قنوات حوار إقليمية مباشرة ومستدامة بين الدول المطلة على المضائق، لتقليل الاعتماد على "العسكرة الدولية" التي أثبتت عجزها أمام التهديدات غير المتماثلة.

٢ .**تبني سياسات "المرونة اللوجستية**:" يتعين على الدول والشركات العالمية الاستثمار في بنية تحتية رقمية لرصد التهديدات، وتعزيز المخزونات الاستراتيجية بالقرب من مراكز الاستهلاك لتقليل الحساسية اللحظية لاضطرابات المضائق.

٣ .**تطوير منظومات "الدفاع الذكي"**: ضرورة الانتقال من منظومات الدفاع التقليدية المكلفة إلى تقنيات اعتراض ذكية تتناسب مع طبيعة التهديدات الهجينة، لخفض "علاوة المخاطر" التي يتحملها المستهلك النهائي.

٤ .**مأسسة أمن الممرات المائية**: الدعوة لإيجاد إطار قانوني دولي جديد يعيد تعريف "حرية الملاحة" في ظل وجود فاعلين من غير الدول مسلحين بتقنيات استراتيجية، لضمان عدم تحويل الممرات الدولية إلى ساحات للمقايضة السياسية.

ثالثا : التوصيات الاستراتيجية

بناءً على ما تقدم من تحليل للتحولات الجيوسياسية في منطقة الممرات المائية، وما استشرفته الدراسة من سيناريوهات، يطرح الباحث جملة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز المرونة الاستراتيجية في مواجهة تهديدات "الرفض البحري":

١ . **تغليب "المقاربة الإقليمية الصفرية" للمشكلات الأمنية**: يرى الباحث ضرورة الانتقال من الاعتماد على "الأمن المستورد" عبر التحالفات الدولية الكبرى، إلى صياغة "أمن تشاركي" يجمع الدول المشاطئة للمضائق (لا سيما في ظل التقارب السعودي–الإيراني الأخير). إن وجود ميثاق شرف ملاحي إقليمي يضمن تحييد الممرات المائية عن الصراعات السياسية، سيؤدي بالضرورة إلى سحب الذرائع من القوى الدولية لعسكرة المنطقة، ويقلل من "علاوة المخاطر" التي ترهق ميزانيات دول المنطقة قبل غيرها.

٢ . **الاستثمار في "الدفاع الوقائي" منخفض التكلفة**: بما أن القوة غير المتماثلة (الدرونات والزوارق المسيرة) أثبتت قدرتها على تحييد الردع التقليدي، فمن الأجدى للدول المطلة على المضائق وشركات الطاقة الاستثمار في منظومات رصد واعتراض تعتمد على الذكاء الاصطناعي والحرب الإلكترونية. الهدف هنا هو خفض الكلفة الدفاعية مقابل التهديدات "الرخيصة"، مما يرسل رسالة طمأنة لأسواق التأمين والبورصات العالمية حول استقرار الإمدادات.

٣ . **تطوير "الممرات البديلة" كأداة للتحوط الجيوسياسي**: يوصي الباحث بضرورة تسريع وتيرة العمل في مشاريع البنية التحتية العابرة للجغرافيا التقليدية، مثل زيادة السعة التمريرية لخطوط الأنابيب

التي تنتهي عند موانئ الساحل الغربي للمملكة العربية السعودية وموانئ بحر العرب في عُمان. إن خلق "خيارات موازية" للمضائق يقلل من جاذبية استخدام نقاط الاختناق كأداة للمقايضة السياسية من قبل أي فاعل إقليمي.

٤. **تحديث الترسانة القانونية لمواجهة "الفواعل من غير الدول"**: هناك فجوة تشريعية دولية في التعامل مع التهديدات الملاحية التي لا تتبناها الدول بشكل مباشر. لذا، نوصي بضرورة قيام المؤسسات الأكاديمية والقانونية العربية بالدفع نحو تحديث مفاهيم "حرية الملاحة" في القانون الدولي لتشمل آليات محاسبة الفواعل الهجينة، مما يوفر غطاءً شرعياً لأي تحرك استباقي يهدف لحماية الأمن الملاحي.

٥. **بناء "قاعدة بيانات استشرافية" لأمن الطاقة**: نقترح تأسيس مركز دراسات إقليمي متخصص (بالتعاون بين الجامعات ومراكز الفكر) يركز على رصد "المؤشرات المبكرة" للأزمات في المضائق. الربط بين التحليل السياسي وسلوك الأسواق سيمكن صناع القرار من اتخاذ خطوات استباقية (مثل زيادة المخزونات أو تغيير مسارات الشحن) قبل وقوع الأزمة، مما يقلل من الصدمات السعرية المفاجئة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

١. أبو الفتوح، ع. (٢٠٢٥). جيوسياسية الغاز المسال والتحولات الأمنية في شرق المتوسط والبحر الأحمر. مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

٢. أبو عامود، م. س. (٢٠٢٢). التفاعلات الإقليمية الدولية في منطقة البحر الأحمر: دراسة في التحديات والفرص. مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة.

٣. الرشيدي، أ. (٢٠٢٥). الأمن القومي العربي وتحديات عسكرة المضائق: رؤية استراتيجية. مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان.

٤. الشمري، خ. (٢٠٢٣). أمن البحر الأحمر في ظل الصراعات الإقليمية والدولية. مجلة دراسات الشرق الأوسط، ٢٧(٣).

٥. خفاجي، م. ز. ع. (٢٠٢٦). تأثير هجمات الحوثيين على أمن الملاحة البحرية في البحر الأحمر في سياق حرب "طوفان الأقصى" بغزة: دراسة تحليلية للأبعاد الأمنية والاقتصادية. مجلة إبداع في الآداب والدراسات الإنسانية

والاجتماعية، ٣ (١٠١)، ٩٩–١٢٢.

https://doi.org/10.21608/ebdaa.2026.483021

٦. خفاجي، م. ز. ع. (٢٠٢٦). جيوسياسية أمن البحر الأحمر: السياسات السعودية والإيرانية تجاه التهديدات البحرية (٢٠٢٣–٢٠٢٦). بوابة المجلات العلمية الجزائرية (ASJP). مسترجع من:

https://asjp.cerist.dz/en/article/289191

٧. مركز الإمارات للسياسات. (٢٠٢٤). خارطة التهديدات البحرية في منطقة الشرق الأوسط: صراع النفوذ والسيادة. أبوظبي.

٨. مركز الجزيرة للدراسات. (٢٠٢٤). إيران والممرات المائية: استراتيجية حافة الهاوية وأوراق الضغط الملاحي. الدوحة.

ثانيًا: المصادر والمراجع الأجنبية

9. Buzan, B., & Wæver, O. (2003). *Regions and Powers: The Structure of International Security*. Cambridge University Press.
10. Dalton, T., & Levite, A. E. (2024). *Maritime Pressure: Iran's New Strategic Frontier in the Red Sea and Gulf*. Carnegie Endowment for International Peace.
11. Henderson, S. (2024). *Energy Transitions and Geopolitical Risks: Why the Straits Still Matter*. The Washington Institute for Near East Policy.
12. International Energy Agency (IEA). (2025). *World Energy Outlook Special Report: The Vulnerability of Maritime Chokepoints*. Paris.
13. Keohane, R. O. (2024). *Power and Interdependence in the Modern Age*. Oxford University Press.
14. Maritime Security Council. (2025). *Asymmetric Threats in the Bab el-Mandeb: Technological Shifts and Market Impacts (2024-2025)*. Annual Strategic Review.
15. Mearsheimer, J. J. (2014). *The Tragedy of Great Power Politics*. W. W. Norton & Company.
16. Vakil, S., & Quilliam, N. (2024). *The Iranian Chokepoint Strategy: Assessing the Risks to Global Energy Security*. Chatham House.
17. Walt, S. M. (2024). *The Alliances in a Multipolar World: Structural Realism Revisited*. World Politics Journal.!

تأثير الصدمات الاقتصادية العالمية على قدرة الدول النامية على إدارة الأزمات

د. رحاب عادل صلاح الدين امين

مدرس المحاسبة معهد المدينة العالى للادارة والتكنولوجيا

تشكل الصدمات الاقتصادية العالمية، كالأزمات المالية والركود العالمي وجائحة كورونا، اختباراً حاسماً لدرجة قدرة الدول حيث تقيس مدى قوة الاقتصاد وصلابة منظمات الدولة. وفي العقدين المنصرمين، شهد النظام الاقتصادي الدولي العديد من الصراعات، مما اثر بشكل واضح على اقتصاد دول العالم بأكمله (Reinhart & Rogoff, 2009) ولعل اهم ما يميز تلك الصدمات سرعة انتشارها بسبب التجارة العالمية والالكترونية التى تجوب العالم فى العصر الحديث، وبالتحديد فقد تأثرت الدول الهشة اقتصادياً اكثر من تلك الصدمات المتعاقبة وتُظهر اغلب الأبحاث العلمية على الساحة الدولية أن الدول النامية غالباً ما تتعرض لمضاعفات عدة بسبب هشاشتها في النظام الاقتصادي العالمي واعتمادها على التصدير والتدفقات المالية الخارجية (Acemoglu & Robinson, 2012).

جدير بالذكر، أن هناك ثغرات هيكلية وداخلية للدول النامية مما ينتج عنه تفاقم بسبب التأثيرات الخارجية. فضعف الأنظمة الضريبية، وعدم جودة شبكات الأمان الاجتماعي، ومحدودية التنويع الاقتصادي والاعتماد الأوحد، وعدم ثبات السياسات، تعمل مجتمعة كمكبر للصدمات الخارجية. بمعنى آخر، لا تكمن المشكلة فقط في الصدمة ذاتها، بل في البيئة الداخلية التى تستقبل تلك الصدمة، والتي ترفع من حساسية الاقتصاد الوطني لتقلبات الخارج (إبراهيم العيسوي، ٢٠١٠). وبالتالي، فإن دراسة تأثير الصدمات العالمية تحتاج متابعة مستمرة.

جدير بالذكر، أن قدرة الدول النامية على إدارة الأزمات، هي قدرة مركبة تعكس كفاءة المنظمات السياسية في التصدي للتحديات الطارئة. وتتمثل هذه القدرة في المحافظة على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي الأساسي أثناء الأزمات، وتوفير الحد الأدنى من الخدمات والحماية للفئات الأكثر تضرراً، ومحاولة عدم تحول الأزمة الاقتصادية إلى أزمات سياسية أو أمنية أكبر (Boin, t Hart, Stern, & Sundelius, 2016). تقاس هذه القدرة عملياً بمدى سرعة استعادة النمو الاقتصادي، واستدامة

الموازنات العامة، وعدم تفاقم معدلات الفقر والبطالة بشكل كارثي، وقدرة الأجهزة الحكومية على التنفيذ الفعّال لبرامج الاستجابة.

كما أن البعد الاستباقي والتكيفي طويل الأمد، أي قدرة الدولة على "التعلم من الأزمات" وبناء مرونة اقتصادية للمؤسسات ضد الصدمات المستقبلية. هذا ويشمل إصلاح السياسات المالية والنقدية، وتطوير آليات صدمات مثل صناديق الثروة السيادية أو برامج التأمين ضد البطالة، وتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد الذي يستنزف الموارد المخصصة لإدارة الأزمات (الدويري، ٢٠١٩). وبذلك، لا تقتصر إدارة الأزمات على رد الفعل اللحظي، بل تمتد إلى التحول البنائي الذي يخفض من درجة التأثر بالصدمات المستقبلية.

ترتبط العلاقة بين الصدمات الاقتصادية وإدارة الازمات عن طريق عدد من المؤثرات. أولاً، تؤدي الصدمات الاقتصادية العالمية إلى انكماش حاد في مصادر الإيرادات العامة للدول النامية (انخفاض عائدات الضرائب والتجارة والتحويلات)، في نفس الوقت الذى تزيد فيه الضغوط على الإنفاق العام لتمويل برامج التحفيز والدعم. هذا الضغط المالي المزدوج (انخفاض الإيرادات وزيادة النفقات) يختبر قدرة الدولة على إدارة الموازنة والسياسة المالية بمرونة، وغالباً ما يدفعها إلى خيارات صعبة بين التضخم (بسبب التمويل بالعجز) أو التقشف الذي يهدد الاستقرار الاجتماعي (Benedek et al., 2021). ثانياً، تضغط الصدمات على سعر الصرف واحتياطيات النقد الأجنبي، مما يقيد قدرة البنك المركزي على الاستقرار النقدي واستيراد السلع الأساسية، وهي عناصر حيوية لإدارة الأزمة.

أخيراً، توضح الأدلة التاريخية أن العلاقة ليست حتمية بالكامل، بل تتوسطها عوامل التخفيف. فالدول النامية التي تمتلك منظمات تتسم بالقوة وحوكمة رشيدة ومساحة مالية كافية قبل الأزمة، تظهر قدرة أعلى على امتصاص الصدمة وإدارة الأزمة بفاعلية مقارنة بنظيراتها التي تفتقر لهذه المزايا (World Bank, 2022). كما أن طبيعة النظام السياسي ودرجة التماسك الاجتماعي تلعبان دوراً حاسماً في تحديد مسار إدارة الأزمة. لذا، يسعى هذا البحث إلى تحليل هذه العلاقة المعقدة، سعياً لفهم كيف يمكن للدول النامية، رغم قيودها الهيكلية، أن تبني وتدعم قدراتها على الصمود في وجه عواصف الاقتصاد العالمي المتكررة.

على الرغم من أن الصدمات الاقتصادية العالمية، مثل جائحة كوفيد-١٩ وأزمة الحرب في أوكرانيا، قد أثرت على اقتصاديات جميع الدول، بتداعيات متماثلة في قنوات انتقالها عبر انقطاع سلاسل التوريد وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وضيق السيولة العالمية، إلا أن درجة التأثر ونجاح السياسات في المواجهة اختلفت تباينت بشكل كبير بين الدول النامية. هذا التباين يُبرز لغزاً بحثياً محورياً: لماذا تفشل بعض الدول النامية، رغم بذل الجهود السياسية المبذولة، في إدارة تداعيات الصدمات الخارجية وإيجاد مسار مرن للتعافي، بينما تتمكن أخرى من احتواء الأضرار نسبياً؟

تتجسد هذه الإشكالية بوضوح في حالة جمهورية مصر العربية، التي تشكل حالة تطبيقية مثالية لدراسة الفجوة بين حدة الصدمة وفعالية الاستجابة. فمصر، كدولة نامية كبرى وذات احتياجات تنموية واجتماعية هائلة، تواجه تحدياً يتمحور في إدارة الأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة. حيث تُظهر التجربة المصرية في مواجهة صدمتي الجائحة يعقب ذلك الحرب في أوكرانيا نمطاً غير مستقر على الرغم من استجابة الدولة بشكل سريع بإعلان حزم للتحفيز والمحافظة على المواطنيين مثل برنامج تكافل وكرامة، وإجراءات لتثبيت الأسعار. فقد تحولت الصدمات العالمية إلى محفز لأزمات مصر الهيكلية الكامنة، مما أدى إلى:

١- **أزمة تضخم جامحة**: تجاوز معدل التضخم السنوي ٣٥٪ في منتصف ٢٠٢٣ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٣)، وهو أحد أعلى المعدلات في العالم، مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية.

٢- **ضغوط هائلة على ميزان المدفوعات والعملة**: استنزفت الأزمات الاحتياطيات النقدية وأدت إلى انخفاض حاد في قيمة الجنيه المصري في سلسلة من مراحل التعويم، مما زاد من عبء الديون الخارجية المقومة بالعملات الأجنبية والحد من قدرة الدولة على استيراد السلع الأساسية.

٣- **تحديات اجتماعية متصاعدة**: مع استمرار ارتفاع الأسعار، زادت حدة الضغوط المعيشية على الأسر.

بالتالي، تكمن المشكلة البحثية المركزية في نموذج إدارة الأزمات في مصر، رغم توافر الإرادة السياسية والتدخل المباشر، في تحقيق نتائج مستدامة في التصدي للصدمات الخارجية.الا ان هناك ادوات السياسة التقليدية (الدعم، التحفيز المالي) وبين المحددات الهيكلية الحقيقية للقدرة على الصمود. إذن، تتمثل القضية البحثية في هذه الحالة التطبيقية هو: كيف يمكن تحسين السياسات والإجراءات المصرية المتبعة في

إدارة الأزمتين العالميتين الأخيرتين في منع تحول الصدمة إلى أزمات اقتصادية واجتماعية حادة وممتدة؟ وما هي العوامل الهيكلية والمؤسسية التي قيدت فعالية هذه السياسات وحالت دون بناء مرونة كافية؟

ومن خلال اطلاع الباحثة على الدراسات السابقة يتبين ان اجابة تلك التساؤل قد تتمثل فى الاتى

- ✓ **الهيكل الاقتصادي الأحادي**: الاعتماد المفرط على مصادر إيرادات غير مستقرة (تحويلات العاملين، السياحة، قناة السويس) وعدم تنوع القاعدة الإنتاجية المحلية .
- ✓ **ضعف المساحة المالية**: ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (تجاوز ٩٠٪)، مما حد من قدرة الحكومة على الإنفاق التحفيزي الكافي دون المخاطرة بأزمة ديون (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٣)
- ✓ **قيود المنظمات والحوكمة**: قد تكون فعالية توزيع الدعم وإدارة برامج الحماية الاجتماعية محدودة مما يخفض من أثر السياسات المعلنة .
- ✓ **سياسة سعر الصرف**: نظام سعر الصرف شبه الثابت لفترات طويلة أدى إلى تراكم اختلالات، جعل عملية التصحيح لاحقاً (التعويم) أكثر تكلفةً على الاقتصاد الكلي .

لذلك، تهدف هذه الدراسة، من خلال التركيز على الحالة المصرية، إلى تحليل الفجوة بين السياسات المُعلنة ونتائج إدارة الأزمات . وتسعى للإجابة عن السؤال : كيف يمكن لدولة نامية مثل مصر، تواجه قيوداً هيكلية ثابتة، أن تعيد تصميم أطر سياساتها وإصلاح منظماتها دون التأثر بالصدمات العالمية، إلى دولة "قادرة على التكيف" تدير الأزمات بفعالية وتحافظ على مسار التنمية بشكل مستقر؟ الإجابة على هذا التساؤل لا تهم مصر فحسب، بل تمثل دليلاً عملياً للعديد من الدول النامية التي تشترك في خصائص اقتصاديةومنظمية متشابهة .

ويتمثل التساؤل الرئيسي : كيف تؤثر الصدمات الاقتصادية العالمية على قدرة جمهورية مصر العربية على إدارة الأزمات، وما العوامل الوسيطة التي تفسر الفجوة بين السياسات المُعلنة والنتائج الفعلية في التعامل مع هذه الصدمات

الإطار المفاهيمي للبحث

الصدمات الاقتصادية العالمية: المفهوم والسمات	يشير مفهوم الصدمة الاقتصادية العالمية إلى حدث مفاجئ وحاد خارجي، ينشأ في النظام الاقتصادي أو المالي العالمي، وينتقل عبر قنوات متشابكة ليخل بتوازن الاقتصادات الوطنية، خاصة تلك الأكثر انكشافاً وتأثراً بالخارج (Blanchard, 2009). وهي تمتاز بسمات العمومية (تؤثر على العديد من الدول)، الحدة، وسرعة الانتقال. لم تعد هذه الصدمات نادرة، بل أصبحت سمة متكررة ومكثفة للعولمة، كما يوثق ذلك رينهارت وروغوف (2009) في تحليلهما التاريخي للأزمات المالية تنقسم هذه الصدمات إلى أنواع رئيسية منها: أزمات مالية ونقدية (مثل أزمة 2008)، صدمات أسعار السلع الأساسية (الغذاء والطاقة)، الكوارث العالمية (كجائحة كوفيد-19)، والصدمات الجيوسياسية التي تعطل التجارة وسلاسل الإمداد (كالحرب في أوكرانيا).(World Bank, 2022) (تنتقل آثارها عبر ثلاث قنوات أساسية: 1-قناة التجارة: من خلال انخفاض الطلب العالمي على الصادرات أو ارتفاع تكلفة الواردات الأساسية .(Bénassy-Quéré & Pisani-Ferry, 2019) 2-قناة التمويل: عبر انكماش تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر وغير المباشر، أو تراجع التحويلات المالية للعمالة، أو ارتفاع تكلفة الاقتراض الخارجي (Forbes & Warnock, 2012). 3-قناة الثقة والمخاطر: مما يؤدي إلى زيادة عدم اليقين، وتراجع الاستثمار المحلي، وهروب رؤوس الأموال .(Baker, Bloom, & Davis, 2016)
قدرة إدارة الأزمات في الدول النامية: نحو مفهوم مركب	لا تقتصر قدرة إدارة الأزمات هنا على الاستجابة الفورية الطارئة، بل هي مفهوم أوسع يشير إلى المرونة الاقتصادية والمؤسسية (Resilience) للدولة في مواجهة الصدمات الخارجية. تعرف المرونة الاقتصادية، وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2020)، على أنها قدرة الاقتصاد على استيعاب الصدمة والتعافي منها، مع الحفاظ على مساره التنموي وتجنب الأضرار الدائمة للرأسمال البشري والمادي. تتكون هذه القدرة من ثلاثة أبعاد مترابطة (Boin, 't Hart, Stern, & Sundelius, 2016): 1-القدرة الاستباقية: وتعني وجود استعداد مؤسسي وسياساتي مسبق، مثل وجود صناديق سيادية، واحتياطيات استراتيجية، وأطر مالية تسمح بالمرونة في الإنفاق (مثل قواعد المالية العامة القادرة على التكيف) 2-القدرة على الاستجابة: وتتضمن الكفاءة في تنفيذ سياسات مالية ونقدية واجتماعية مستهدفة وسريعة للتخفيف من آثار الصدمة. تقاس بمدى ملاءمة السياسات واتساقها وزمن استجابتها .(Haldane, 2017) 3-القدرة على التعافي والتحول: وهي القدرة على "التعلم من الأزمة" لإعادة بناء أفضل من خلال إصلاحات هيكلية تعالج مواطن الضعف التي كشفتها الأزمة، مثل إصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية وتعزيز التنويع الاقتصادي .(UN, 2015)

النظريات المفسرة للدراسة

يوظف هذا البحث عدداً من الأطر النظرية المترابطة لتفسير العلاقة بين الصدمات الاقتصادية العالمية وقدرة الدول النامية، كحالة مصر، على إدارة الأزمات. وتعمل هذه النظريات على مستويات مختلفة: بعضها يفسر مدى التأثر (الهشاشة)، والبعض الآخر يفسر طبيعة الاستجابة (السياسات والمؤسسات)

١- نظرية الاعتماد (Dependency Theory) والنظام العالمي (World-System Theory) تفسير الهشاشة الهيكلية تقدم هذه النظرية، المتمثلة في أعمال أندريه جندر فرانك (١٩٦٦) وإيمانويل والرشتاين (١٩٧٤)، إطاراً تفسيرياً قوياً للمتغير المستقل (شدة التأثر) وللمتغير الوسيط المتعلق بالهياكل الاقتصادية. حيث تفترض النظرية أن النظام الاقتصادي العالمي يتسم بتقسيم هرمي بين دول "المركز" الصناعية المتقدمة ودول "الأطراف" النامية. تقوم العلاقة على استغلال المركز للأطراف من خلال تبادل غير متكافئ، حيث تصدر الأطراف سلعاً أولية رخيصة ومواد خام، وتستورد سلعاً مصنعة وخدمات مرتفعة القيمة. هذا يؤدي إلى تكوين هياكل اقتصادية مشوهة ومعتمدة في الدول النامية حيث تفسر هذه النظرية سبب الهشاشة الهيكلية للاقتصاد المصري وغيره من الاقتصادات النامية التي تُعد إرثاً تاريخياً لهذا النمط من التبعية. فالاقتصاد المصري، رغم بعض التصنيع، لا يزال يعاني من:

١- التبعية بشكل جزئي للخارج في بعض السلع الأساسية (القمح، الزيوت، الأدوية) مما يجعله عرضة لصدمات الأسعار العالمية.

٢- عدم اكتمال الهيكل الإنتاجي بشكل تام والاعتماده على التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي بشكل جزئي.

٣- تقلب مصادر الإيراد الخارجية (تحويلات العاملين، السياحة) المرتبطة بدورات الاقتصاد العالمي.

٢- نظرية المرونة الاقتصادية (Economic Resilience Theory): تفسير الاستجابة والتعافي

تطورت هذه النظرية المعاصرة من أدبيات إدارة الكوارث والتنمية الاقتصادية، وتركز بشكل مباشر على المتغير التابع (القدرة على إدارة الأزمات) والمتغير الوسيط المتعلق بالمؤسسات والحوكمة. وتعرف المرونة

الاقتصادية بأنها قدرة النظام الاقتصادي على استباق الصدمات، وامتصاصها، والتكيف معها، والتعافي منها بشكل يحافظ على وظائفه الأساسية ويسرع العودة إلى مسار التنمية (Briguglio, Cordina, Farrugia, & Vella, 2009). تؤكد النظرية أن المرونة لا تُعطى، بل تُبنى، وهي نتاج خيارات سياساتية ومؤسسية متعمدة حيث توفر النظرية إطاراً لتحليل أداء مصر عبر الأبعاد الأربعة:

١–الاستباق (Anticipation) هل كان لدى مصر إطار مؤسسي للاستعداد (مثل صندوق سيادي قوي، احتياطيات غذائية، قواعد مالية مرنة)؟.

٢–الامتصاص (Absorption) هل تمكنت السياسات المالية والنقدية والاجتماعية من احتواء الأثر المباشر للصدمة؟ هنا يُحلل مدى كبح جماح التضخم والحفاظ على قيمة العملة.

٣–التكيف (Adaptation) هل عدلت المؤسسات والسياسات من أساليب عملها أثناء الأزمة (مثل تحسين استهداف الدعم رقمياً)؟

٤– التعافي والتحول (Recovery & Transformation) هل أدت إدارة الأزمة إلى إصلاحات هيكلية، أم إلى تراكم المزيد من الدين والاختلالات؟

٣– نظرية الاختيار العام (Public Choice Theory) تفسير فجوة الأداء

تقدم هذه النظرية، المرتبطة بأعمال جيمس بوكانان وجوردون تولوك (١٩٦٢)، عدسة تحليلية حاسمة لتفسير فجوة الأداء بين السياسات المُعلنة ونتائجها على الأرض، وهو محور اللغز البحثي. وتنطلق النظرية من تطبيق الأدوات الاقتصادية (تحليل المصلحة والمنفعة) على السلوك السياسي والمؤسسي. وتفترض أن صناع السياسات والبيروقراطيين (مثل المسؤولين الحكوميين) عقلانيون ويسعون إلى تعظيم منفعتهم الشخصية (السلطة، الميزانية، إعادة الانتخاب) وليس بالضرورة المنفعة الاجتماعية (Buchanan & Tullock, 1962). حيث تساعد هذه النظرية في تفسير أسباب الاختيارات السياساتية في إدارة الأزمات في مصر:

٢– التحيز نحو الحلول القصيرة الأجل والمرئية: قد تفضل الحكومة سياسات مثل الدعم العام غير المستهدف أو تثبيت الأسعار (الذي يؤدي لنقص السلع) لأنها تحقق مكاسب سريعة وتهدئة اجتماعية فورية.

٢– ضعف المساءلة والمحاسبة: في غياب مؤسسات رقابية قوية تستخدم التكنولوجيا لاحكام الامور الا ان الامر بدأ بالتحسن فى ظل اتجاه الدولة نحو التحول الرقمى فى عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى

وترى الباحثة ان هذه النظريات لا تتعارض ؛ بل تكمل بعضها البعض لتقديم تفسير متعدد المستويات:

١– نظرية الاعتماد تفسر الخلفية الهيكلية طويلة المدى لمصر أمام الصدمات.

٢– نظرية المرونة توفر إطاراً معيارياً وتحليلياً لتقييم أداء السياسات والمؤسسات في مواجهة هذه الصدمات.

٣– نظرية الاختيار العام تكشف الدوافع والمحفزات الكامنة داخل النظام السياسي والمؤسسي التي قد تحيد بالسياسات عن المسار الأمثل للمرونة.

وبالتالي، فإن إدارة الأزمات في مصر تُفهم على أنها نتاج تفاعل: هيكل تابع نظرية الاعتماد في بناء مؤسسات المرونة ونظرية المرونة لعملية صنع القرار السياسي ونظرية الاختيار العام هذا التركيب النظري يوجه البحث نحو تحليل ليس فقط "ماذا حدث" بل "لماذا حدث بهذه الطريقة" على مستويات التحليل الهيكلي والمؤسسي والسياسي.

الدراسات السابقة

هدفت دراسة (Tambunan, 2011) إلى فحص تجربة إندونيسيا خلال الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨–٢٠٠٩، من خلال تحليل التأثيرات على الاقتصاد الإندونيسي، وفهم قنوات انتقال الأزمات اقتصادياً، وتلخيص نتائج أنشطة المراقبة التي نفذتها مؤسسات محلية خلال الأزمة وتم الاعتماد في الدراسة على بيانات ثانوية وتحليل لأدبيات سابقة. كما تمت الإشارة إلى عدة مسوح ميدانية أجرتها مؤسسات أخرى واعتمدت الدراسة على: تحليل البيانات الثانوية من مصادر مثل البنك الدولي، و BPS الجهاز المركزي للإحصاء، ووزارة الصناعة، ووزارة التجارة. وقد اظهرت اهم نتائج هذه الدراسة مرونة نسبية فى الاقتصاد الإندونيسي ومرونة نسبية تجاه الأزمة مقارنة بأزمة ١٩٩٧/١٩٩٨، حيث كان النمو أقل تأثراً في ٢٠٠٩ وتفاوتت التأثيرات على مستوى المناطق والأسر. وكانت المناطق ذات الاقتصاد الموجه للتصدير (مثل مناطق صناعة الأثاث والنسيج) أكثر تضرراً. أما على صعيد قطاع التصدير (خاصة السلع الأساسية والصناعات الموجهة للتصدير مثل الأثاث والنسيج) كان القناة الرئيسية لانتقال

الصدمة، مما أدى إلى انخفاض الطلبيات والإيرادات وتسريح العمالة. واما على الصعيد الاجتماعى تأثرت الأسر من خلال انخفاض الدخل، وارتفاع أسعار الغذاء، وتبني استراتيجيات تكيف مثل استبدال الغذاء ببدائل أرخص، والاعتماد على المدخرات أو القروض، والبحث عن أعمال إضافية. وبالنسبة لبرامج الحماية الاجتماعية الحكومية (مثل برنامج الأرز المدعوم RASKIN والتحويلات النقدية المباشرة BLT ساعدت في التخفيف من حدة التأثير على الأسر الفقيرة).

هدفت دراسة (Audiguier, 2012) إلى تحليل التأثير قصير المدى للأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧–٢٠٠٩) على نمو الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً (LDCs) ومقارنة هذا التأثير مع البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل الأدنى. كما تسعى إلى فهم آليات انتقال الصدمات الخارجية، ودور السياسات الاقتصادية والمساعدات الخارجية في التخفيف من حدة هذه الصدمات وقد تمت الدراسة على ٩٨ اقتصاداً غير متقدم (يشمل بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل)، منها ٣٤ بلداً مصنفاً كأقل البلدان نمواً (LDCs) وذلك فى الفترة الزمنية من عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠٠٩. وقد تم الاعتماد على دراسات الحالة واختيار ثلاث دول من فئة أقل البلدان نمواً كحالات دراسية وهم مالي، أوغندا، وزامبيا وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير محدود على أقل البلدان نمواً كانت صدمة الناتج الناجمة عن الأزمة أقل من المتوقع وأقل حدة مقارنة ببلدان نامية أخرى، حيث حافظ ثلثا دول أقل البلدان نمواً على نمو إيجابي في ٢٠٠٩. كما ان قناة الطلب الخارجي يُعزى معظم الانخفاض في النمو إلى الانهيار الحاد في الطلب الخارجي (انخفاض حجم التجارة العالمية)، وليس إلى صدمات شروط التبادل التجاري أو تدفقات رأس المال. أما على صعيد دور المساعدات الخارجية كانت المساعدات الخارجية العامل السياسي الأكثر قوة في تخفيف التأثير السلبي للصدمات الخارجية على النمو الاقتصادي في أقل البلدان نمواً. وبالنسبة للدور المحدود للسياسات المحلية فلم تظهر معظم متغيرات السياسات المحلية (مثل الموقف المالي، نظام سعر الصرف) علاقة قوية وثابتة مع القدرة على التخفيف من الصدمة. ومن ناحية أهمية المخزون الاحتياطي ساعدت الاحتياطيات الدولية المرتفعة نسبياً التي تراكمت خلال فترة الازدهار (قبل ٢٠٠٧) بعض البلدان على تنفيذ سياسات مالية مضادة للدورة الاقتصادية.

هدفت دراسة (Ötker–Robe & Podpiera, 2013) إلى تحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الأزمات المالية، مع التركيز على الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧–٢٠٠٩)، وفهم

قنوات انتقال الصدمات المالية إلى المجال الاجتماعي، وتقديم أدلة على تدهور مؤشرات الرفاهية الاجتماعية، وتقديم توصيات لتعزيز إدارة المخاطر وحماية الفئات الضعيفة. اعتمدت الدراسة على بيانات من مجموعة واسعة من البلدان المتقدمة والنامية، تم جمع البيانات من مصادر مثل: مؤشرات التنمية العالمية البنك الدولي منظمة العمل الدولية اليوروستات. صندوق النقد الدولي. تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية وقد توصلت اهم نتائج هذه الدراسة إلى تدهور مؤشرات العمل والدخل.

هدفت دراسة Bhattacharya & Dasgupta, 2012) إلى نمذجة تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (٢٠٠٨) باعتبارها صدمة خارجية على أقل البلدان نمواً (LDCs). واختبار فرضية أن قوة الأساسيات الاقتصادية الكلية وضعف الاندماج في الأسواق المالية الدولية قد حميا أقل البلدان نمواً من آثار الأزمة وأخيراً، التنبؤ بتأثير ركود عالمي محتمل مزدوج (Double-dip recession) على أقل البلدان نمواً وقد تم التطبيق على ٣١ دولة من أقل البلدان نمواً (LDCs) خلال الفترة (2005-2010) وقد توصلت اهم نتائج هذه الدراسة إلى أنه تأثرت أقل البلدان نمواً سلبياً بالأزمة، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٨.٦٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٤.٦٪ عام ٢٠٠٩. وكان لصدمة الطلب الخارجي تأثير سلبي ومستمر على نمو الناتج المحلي الإجمالي لمدة تصل إلى ٥ سنوات وكانت صدمة شروط التبادل التجاري أقل استمرارية (تصل إلى ٣ سنوات) وأن الدول ذات نسبة الدين العالية إلى الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض الاحتياطيات الدولية كانت أكثر عرضة للتأثر بالصدمات الخارجية. كما ان التنبؤ بركود مزدوج يشير إلى أن التعافي قد يستغرق حوالي ٧ سنوات.

تهدف دراسة (Naudé, 2010) إلى تحليل تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) على البلدان النامية، وتقييم استجاباتها على المستويين الوطني والعالمي، واستكشاف خيارات التعافي المستدام في ظل تغير نماذج التنمية الدولية. وتركز الدراسة على البلدان النامية بشكل عام، مع أمثلة محددة من مناطق مختلفة مثل أفريقيا (مثل بوتسوانا، جنوب أفريقيا)، وآسيا (مثل الصين، الهند)، وأمريكا اللاتينية. كما تشمل تحليلاً للتدفقات المالية العالمية والمساعدات والتجارة وأسعار السلع الأساسية وقد اعتمدت اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي والتحليلي للبيانات الثانوية من تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصادر أخرى، مع تحليل السياسات المطبقة في البلدان النامية والاستجابات العالمية مثل قمة مجموعة العشرين ومؤتمر الأمم المتحدة وقد أظهرت البلدان النامية مرونة

أكبر مقارنة بالأزمات السابقة بسبب تحسن إدارة الاقتصاد الكلي واحتياطيات النقد الأجنبي. وقد تراجعت التدفقات المالية (المساعدات، التحويلات، الاستثمار الأجنبي) إلى البلدان النامية بشكل حاد. وكانت الاستجابات العالمية غير كافية، حيث ركزت على إنقاذ القطاع المالي في الدول الغنية مع إهمال دعم البلدان الفقيرة. وظهر تحول نحو نموذج تنموي جديد يعزز دور الأمم المتحدة والاعتماد على الذات والتعاون الإقليمي

هدفت دراسة (te Velde et al, 2010) الدراسة إلى رصد وتحليل آثار الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨–٢٠٠٩) على البلدان النامية، من خلال دراسة آليات الانتقال (التدفقات الرأسمالية، التجارة، التحويلات المالية، المساعدات) وآثارها على النمو والتوظيف والفقر، بالإضافة إلى تقييم استجابات السياسات المحلية والدولية. شملت الدراسة ١١ دولة نامية وتم جمع البيانات من خلال فرق بحثية وطنية بالتعاون مع مؤسسة ODI خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر ٢٠٠٩ وقد توصلت اهم النتائج ان التدفقات الرأسمالية الخاصة تأثرت الاستثمارات المحفظية بشدة، خاصة في أواخر ٢٠٠٨ وأوائل ٢٠٠٩، مع علامات تعافي جزئي في منتصف ٢٠٠٩ وانخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) في عدة دول (مثل كمبوديا، الكونغو، بوليفيا)، عكس الاعتقاد السائد بأنها أكثر مرونة وظلت أنظمة البنوك المحلية مستقرة نسبيًا في بعض الدول (تنزانيا، كينيا)، بينما تأثرت في دول أخرى (زامبيا، السودان),. أما بالنسبة للتجارة والقطاعات فقد انخفضت صادرات السلع الأساسية (النفط، المعادن، المنتجات الزراعية) بسبب تراجع الأسعار العالمية وتأثرت قطاعات الملابس الجاهزة (بنغلاديش، كمبوديا) والبستنة والسياحة سلبًا وساعد تحسن أسعار بعض السلع (مثل النحاس والذهب) في تعافي بعض الاقتصادات لاحقًا. أما على صعيد التحويلات المالية تباطأ نمو التحويلات في معظم الدول، إلا في بنغلاديش التي حافظت على نموها وبدأ التعافي في منتصف ٢٠٠٩ في بعض الدول (كينيا، بوليفيا). أما بالنسبة للمساعدات الدولية لم تشهد المساعدات انسحابًا كبيرًا، لكن بعض الدول عبرت عن مخاوف من انخفاضها وزادت مؤسسات التمويل الدولية (مثل صندوق النقد الدولي) من دعمها للدول منخفضة الدخل. وبالنسبة للآثار الاقتصادية والاجتماعية تراجع النمو في معظم الدول، خاصة تلك المعتمدة على الصادرات (كمبوديا، الكونغو) وفقدان الوظائف في قطاعات الملابس والتعدين والسياحة. وزيادة متوقعة في معدلات الفقر، خاصة في الدول الأكثر تأثرًا. وأخيراً فبالنسبة لاستجابات السياسات تبنت

معظم الدول سياسات مالية ونقدية توسعية لتحفيز الاقتصاد لم تلجأ الدول إلى إجراءات حمائية كبيرة وشكلت بعض الدول فرق عمل خاصة لإدارة الأزمة (مثل بنغلاديش، تنزانيا) .

تهدف دراسة (Griffith–Jones, S., & Ocampo, 2009) إلى تحليل آليات انتقال الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨) من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وتقديم توصيات سياساتية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لمواجهة آثارها، مع التركيز على حماية الفقراء وتحقيق أهداف الألفية للتنمية. وتركز الدراسة على ٩٠ دولة نامية واقتصاداً انتقالياً يبلغ عدد سكان كل منها أكثر من ٥ ملايين نسمة (حتى عام ٢٠٠٧)، وتغطي تحليلاً إقليمياً يشمل: أفريقيا، وأوروبا الوسطى والشرقية، ودول الكومنولث المستقلة، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والشرق الأوسط، وآسيا (بما في ذلك الدول الصناعية الجديدة) . اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية وصفية تقوم على مراجعة البيانات الثانوية والمؤشرات الاقتصادية الكلية (مثل الحساب الجاري، والدين الخارجي، واحتياطيات النقد الأجنبي) من مصادر مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة، بالإضافة إلى تحليل اتجاهات التحويلات المالية وتدفقات رأس المال والتجارة الدولية. وتوصلت ابرز نتائج الدراسة الى ان آليات انتقال الأزمة تأثرت التحويلات المالية لكنها أظهرت مرونة نسبية وانخفضت تدفقات رأس المال الخاص بشكل حاد، خاصة في الأسواق الناشئة، مع تراجع في إصدار السندات والإقراض المصرفي انكمش حجم التجارة العالمية، خاصة للصادرات الصناعية والخدمات، بينما تأثرت أسعار السلع الأولية (خاصة المعادن والنفط) بهبوط حاد. أما بالنسبة للوضع الاقتصادي للدول النامية فيوجد تحسّن وضع العديد من الدول فيما يتعلق بالدين الخارجي واحتياطيات النقد الأجنبي مقارنة بالأزمات السابقة، مما وفر لها هامشاً أكبر لاتباع سياسات مضادة للدورة الاقتصادية. وهناك استثناءات رئيسية تشمل دول أوروبا الوسطى والشرقية وبعض دول جنوب آسيا التي تعاني من عجز في الحساب الجاري ومواقف مالية هشة.

هدفت دراسة (حسيبة وبوحالسة، ٢٠٢١) إلى تحليل كيفية إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية في ظل العولمة، مع التركيز على دور السياسات الاقتصادية المعتمدة في إطار العولمة المالية، وتقييم أداء المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين في إدارة الأزمات، واستشراف آفاق إدارة الأزمات المستقبلية من خلال حوكمة مالية عالمية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج النظري التحليلي، وتم التركيز على: حالات أزمات مالية وعالمية رئيسية مثل: الأزمة المالية الآسيوية (١٩٩٧)، أزمة الرهن

العقاري الأمريكي (٢٠٠٨) التي تحولت إلى أزمة مالية عالمية. وتحليل دور المؤسسات الدولية مثل: صندوق النقد الدولي. البنك الدولي. مجموعة العشرين. مجلس الاستقرار المالي. وقد توصل ابرز نتائج هذه الدراسة الى زيادة ترابط الاقتصاديات العالمية بسبب سياسات تحرير الأسواق المالية في ظل العولمة، مما جعل الأزمات محلية تتحول سريعًا إلى أزمات عالمية. وفشل صندوق النقد الدولي في التنبؤ بالأزمات وإدارتها بشكل فعال في بعض الحالات (مثل الأزمة الآسيوية) وظهور دور متنامٍ لمجموعة العشرين في تنسيق الجهود الدولية لإدارة الأزمات، كما في أزمة ٢٠٠٨ . وضرورة إصلاح المؤسسات النقدية والمالية الدولية لتعكس التغيرات في الاقتصاد العالمي وزيادة تمثيل الدول الناشئة وأهمية تعزيز الحوكمة المالية العالمية من خلال قواعد رقابية موحدة وتعزيز الشفافية.

استهدفت دراسة (Claessens et al, 2010) توضيح الدروس المستفادة من تجارب الدول النامية في إدارة آثار الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨–٢٠٠٩، مع التركيز على فعالية أدوات السياسة النقدية والمالية. وقد تم اجراء دراسة تحليلية مقارنة شملت ٢٠ دولة نامية من مختلف المناطق (منها مصر، البرازيل، الهند، جنوب إفريقيا)، باستخدام منهج دراسة الحالة المتعددة وتحليل البيانات الثانوية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للفترة ٢٠٠٧–٢٠١٢ . وقد اشارت اهم نتائج الدراسة أن الدول التي تبنت سياسات مضادة للدورة الاقتصادية (Counter–Cyclical)، وتمتعت بمساحة مالية كافية (مثل احتياطيات نقدية أكبر، ودين عام منخفض نسبياً قبل الأزمة)، تمكنت من تنفيذ حزم تحفيزية فعالة وحققت انتعاشاً أسرع. في المقابل، عانت الدول ذات المرونة المحدودة (مثل مصر وقتها) من صعوبات أكبر في التصدي للأزمة، مما اضطرها إلى سياسات أكثر تقشفاً على المدى المتوسط.

استهدفت دراسة (Abdelhamid & El–Shahat, 2020) قياس أثر تقلبات أسعار الغذاء العالمية على التضخم المحلي في مصر، وتقييم فعالية سياسات الدعم والتثبيت في التخفيف من هذا الأثر. وقد تم اجراء دراسة قياسية باستخدام نماذج سلاسل زمنية VAR واختبارات التكامل المشترك لبيانات ربع سنوية خلال الفترة ٢٠٠٥–٢٠١٨ . جمعت البيانات من البنك المركزي المصري ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وأثبتت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين أسعار الغذاء العالمية والتضخم في مصر، مع انتقال سريع نسبياً للأثر (خلال ١–٢ ربع). كما أظهرت أن سياسات الدعم

والتثبيت ساهمت في تأخير وتخفيف حدة الصدمة على المستهلكين على المدى القصير، لكنها كبدت الموازنة العامة أعباء كبيرة وخلقت تشوهات في السوق.

استهدفت دراسة (El-Mikawy & Benhaddou, 2021) تقييم دور جودة المؤسسات في تحديد فعالية استجابات السياسات الصحية والاقتصادية خلال الموجة الأولى من جائحة كوفيد-١٩. وقد تم اجراء دراسة نوعية مقارنة باستخدام تحليل المضمون للقرارات والإجراءات الحكومية، ومقابلات مع خبراء، وبيانات عن مؤشرات الحوكمة (مؤشر البنك الدولي) في كل من مصر والمغرب خلال عام ٢٠٢٠. وخلصت الدراسة إلى أن فعالية الاستجابة كانت مرتبطة بقدرة المؤسسات على التنسيق السريع بين الجهات المختلفة (الصحة، المالية، البنك المركزي). كما أشارت إلى أن الشفافية في نشر المعلومات والبيانات عززت الثقة ومكنت من استهداف أفضل للبرامج الاجتماعية في المغرب مقارنة بالتحديات التي واجهتها مصر في هذا الصدد.

هدفت دراسة (Wahba, 2022) إلى تحليل الدور التمويلي والتخفيفي لتحويلات المصريين العاملين بالخارج في مواجهة صدمات ميزان المدفوعات وانخفاض الاحتياطي النقدي. وقد تم دراسة تحليلية وقياسية تعتمد على بيانات سنوية من البنك المركزي المصري والبنك الدولي للفترة ١٩٩٠-٢٠٢٠. تم استخدام تحليل الانحدار لاختبار العلاقة بين التحويلات وعجز الحساب الجاري وقيمة الجنيه. وأكدت الدراسة أن التحويلات تعمل كآلية مهمة لامتصاص الصدمات، حيث تزيد عادةً في أوقات الأزمات (مثل حرب الخليج ١٩٩١، والربيع العربي ٢٠١١) مما يساهم في تمويل العجز وتثبيت سوق الصرف. ومع ذلك، أشارت إلى أن الاعتماد عليها كمصدر دائم يمثل نقطة ضعف هيكلية، خاصة مع تقلبها المحتمل بسبب أوضاع الدول المضيفة.

هدفت دراسة (Al-Mashat, R., & others, 2022) تقييم مدى فعالية إطار استهداف التضخم المطبق من قبل البنك المركزي المصري في تحقيق الاستقرار السعري في ظل صدمات جانب العرض المتكررة (كوفيد-١٩، الحرب في أوكرانيا) وقد تم اجراء دراسة تحليلية ونظرية تعتمد على تحليل بيانات البنك المركزي المصري، وتقييم قرارات لجنة السياسة النقدية في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٣، ضمن إطار نظري لنقد سياسات استهداف التضخم في الاقتصادات النامية المستوردة للتضخم. واوضحت الدراسة أن فعالية استهداف التضخم كانت محدودة في مواجهة صدمات حادة ناتجة عن ارتفاع أسعار

السلع العالمية، حيث أن رفع أسعار الفائدة لم يكن حلاً ناجحاً لمواجهة تضخم ناشئ عن جانب العرض وأزمة نقص العملة الأجنبية. كما أن السياسة واجهت تناقضاً بين هدف مكافحة التضخم وهدف الحفاظ على النمو.

التعليق العام على الدراسات السابقة

لاحظت الباحثة تنوع المنهجيات فقد شملت الدراسات الزوايا المختلفة للأزمة (٢٠٠٨-٢٠٠٩) بشكل خاص، من منظور الاقتصاد الكلي (Tambunan, 2011; Audiguier, 2012) إلى التحليل الاجتماعي والفقر (Ötker-Robe & Podpiera, 2013; te Velde et al, 2010)، وصولاً إلى تحليل السياسات والحوكمة (Claessens et al, 2010; Griffith-Jones & Ocampo, 2009 حسيبة وبوحالسة، ٢٠٢١). كما تنوعت المنهجيات بين الدراسات القطرية والمقارنة وتحليل السلاسل الزمنية. كما تم الإجماع على آليات حيث اتفقت الغالبية العظمى من الدراسات على أن قناة الطلب الخارجي والتجارة الدولية كانت المسار الأساسي لانتقال الصدمة خلال أزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، يليها قنوات التدفقات الرأسمالية والتحويلات المالية. واكدت على أهمية البيئة التحتية والسياسات فقد أظهرت النتائج أن مرونة الدول النامية وتفاوت تأثرها يعتمدان على عوامل مثل:

- ✓ قوة الأساسيات الاقتصادية الكلية قبل الأزمة (احتياطيات النقد الأجنبي، وضع المالية العامة)
- ✓ هيكل الاقتصاد ودرجة الاعتماد على الصادرات أو السلع الأساسية.
- ✓ فعالية السياسات المحلية المضادة للدورة الاقتصادية ووجود مساحة مالية لها.
- ✓ جودة المؤسسات والحوكمة كما أشارت دراسة El-Mikawy & Benhaddou, 2021 في سياق مختلف.
- ✓ دور المساعدات والتمويل الخارجي كعامل مخفف للصدمة، خاصة في أقل البلدان نمواً.

جدير بالذكر، أنه تم التركيز على أزمات تاريخية محددة في الدراسات السابقة حيث ركز الجزء الأكبر من الأدبيات المقدمة على أزمة 2008-2009 العالمية، مع بعض الإشارات للأزمة الآسيوية ١٩٩٧. أما الدراسات التي تناولت صدمات لاحقة (كجائحة كوفيد-١٩ والأزمة الأوكرانية) فتناولتها بشكل منفرد أو في سياق سياسة محددة (كاستهداف التضخم في دراسة (Al-Mashat, 2022).

كما تمت الاشارة إلى اشكاليات وقضايا جديدة حيث أشارت بعض الدراسات الأحدث مثل (Al-Mashat, 2022) إلى تحديات جديدة تواجه السياسات التقليدية لإدارة الأزمات في الدول النامية، مثل محدودية فعالية استهداف التضخم في مواجهة صدمات جانب العرض العالمية، والتضارب بين أهداف الاستقرار السعري والنمو في ظل نقص العملة الأجنبية.

وبناءً على العرض السابق، تبرز الفجوة البحثية التالية، عدم وجود إطار تحليلي متكامل يدرس كيفية تأثير تواتر وتداخل الصدمات الاقتصادية العالمية المتعاقبة (مثل: جائحة كوفيد-١٩ ← الأزمة الروسية الأوكرانية فى مصر) على تآكل أو تعزيز قدرات إدارة الأزمات في الدول النامية على المدى المتوسط.

النتائج

١. **محدودية المساحة المالية كقيد رئيسي**: أظهرت النتائج أن ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وما نتج عنه من أعباء خدمة دين متزايدة، حد بشكل كبير من قدرة الحكومة على تبني سياسات مالية مضادة للدورة الاقتصادية (Counter-Cyclical) بقوة كافية، مما جعل خياراتها محصورة بين التضخم أو التقشف.

٢. **فجوة الأداء بين السياسات والنتائج**: توصل البحث إلى وجود فجوة واضحة بين سرعة الاستجابة السياسية المعلنة من قبل الدولة (مثل حزم التحفيز وبرامج الحماية الاجتماعية) وبين النتائج الفعلية على الأرض والتي تمثلت في تضخم وتآكل القوة الشرائية. تُفسر نظرية الاختيار العام هذه الفجوة بأنها ناتجة عن تحيز السياسات نحو الحلول قصيرة الأجل.

٣. **ضعف فعالية أدوات السياسة التقليدية**: بينت الدراسة محدودية فعالية السياسات التقليدية (كالدعم العام غير المستهدف وتثبيت الأسعار) في مواجهة صدمات جانبية عرض عالمية متكررة، حيث أن هذه السياسات لا تعالج التشوهات الهيكلية في سوق الصرف والاعتماد على الاستيراد، بل تزيد من الأعباء المالية للدولة وتخلق اختلالات في السوق.

٤. **إشكالية سياسة سعر الصرف**: أظهرت النتائج أن الاعتماد على نظام سعر صرف شبه ثابت لفترات طويلة أدى إلى تراكم اختلالات مالية كبيرة، مما جعل عمليات التصحيح (التعويم) لاحقاً أكثر

تكلفة على الاقتصاد الكلي والمواطنين، وأضعف قدرة البنك المركزي على الاستقرار النقدي في أوقات الأزمات لكنه الخيار الامثل للمعالجة.

٥. **تأثير محدود للحماية الاجتماعية في غياب الاستهداف**: على الرغم من وجود برامج للحماية الاجتماعية مثل "تكافل وكرامة"، إلا أن فعاليتها في امتصاص الصدمة كانت محدودة بسبب ضعف استهدافها ونشأتها حديثاً، مما حال دون وصول الدعم بكفاءة إلى الفئات الأكثر تضرراً

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يمكن القول إن قدرة الدول النامية على إدارة الأزمات الاقتصادية العالمية لا تتحدد فقط بشدة الصدمة الخارجية أو سرعة الاستجابة اللحظية لها، بل تتوقف بشكل جوهري على متانة الهياكل الاقتصادية والمؤسسية الداخلية التي تستقبل تلك الصدمة. لقد أظهرت الحالة المصرية أن الصدمات العالمية المتعاقبة لم تكن مجرد أزمات عابرة، بل كانت بمثابة اختبار ضغط وبالتالي، فإن التحدي الأكبر الذي تواجهه مصر ليس في كيفية تجاوز أزمة مؤقتة، بل في قدرتها على تحويل هذه الأزمات إلى فرص للتعلم والتحول البنيوي، بالانتقال من نموذج الدولة "المتأثرة" بالصدمات إلى نموذج الدولة "القادرة على التكيف" من خلال إصلاحات مؤسسية شاملة تعالج جذور الضعف وليس فقط أعراضه.

التوصيات

بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث، يوصي الباحث بما يلي:

١. **تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي**: العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية المحلية، خاصة في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، بهدف تقليل الاعتماد على الاستيراد وبناء سلاسل توريد محلية قادرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية.

٢. **إصلاح سياسات المالية العامة**: إعادة هيكلة الدعم ليكون نقدياً ومستهدفاً بشكل كامل بدلاً من الدعم العيني، لضمان وصوله لمستحقيه الحقيقيين وتخفيف العبء على الموازنة العامة، مع وضع قواعد مالية واضحة تسمح ببناء فائض مالي في فترات الازدهار لاستخدامه في فترات الأزمات.

٣. **تعزيز مرونة سعر الصرف**: ضرورة الانتقال إلى مرونة أكبر في سعر الصرف لتكون الآلية الرئيسية لامتصاص الصدمات الخارجية، مع تعزيز الاحتياطيات النقدية الأجنبية لخلق هامش أمان أكبر للبنك المركزي في مواجهة التقلبات.

٤. **تطوير آليات الحوكمة والشفافية**: إصلاح الجهاز الإداري للدولة من خلال رقمنة خدمات الحماية الاجتماعية وربط قواعد البيانات لضمان الشفافية في توزيع الدعم وتحقيق العدالة الاجتماعية، مما يعزز ثقة المواطن في قدرة الدولة على إدارة الأزمات وهو ما اتبعته الدولة مؤخراً بفض القيادة الحكيمة للرئيس عبد الفتاح السيسى وسعيه نحول الرقمنة والتحول الرقمى وانشاء عقل مصر ومركز للحوسبة السحابية بالعاصمة الادارية الجديدة.

٥. **بناء صناديق مالية لمواجهة الطوارئ**: إنشاء صناديق سيادية أو للطوارئ (مثل صندوق لمواجهة تقلبات أسعار الغذاء والطاقة) بهدف توفير مصدر تمويل سريع وآمن يمكن الاعتماد عليه في أوقات الأزمات دون الحاجة إلى التوسع في الاقتراض الخارجي المكلف أو الضغط على الموازنة.

٦. **الاستثمار في رأس المال البشري والمؤسسي**: تعزيز برامج التعليم والتدريب الفني لرفع كفاءة القوى العاملة، وبناء مؤسسات حكومية مرنة تتمتع بقدرة عالية على التخطيط الاستباقي والتنسيق السريع بين الوزارات والجهات المختلفة عند حدوث أي صدمة طارئة.

الأبحاث المستقبلية

استكمالاً لهذا البحث، تقترح الباحثة إجراء المزيد من الدراسات في المجالات التالية:

١. **دراسات مقارنة موسعة**: إجراء مقارنات تحليلية بين مصر ونماذج لدول نامية أخرى (في آسيا وأمريكا اللاتينية) نجحت في بناء مرونة اقتصادية أعلى، لتحديد أفضل الممارسات والنماذج القابلة للتطبيق في السياق المصري.

٢. **قياس أثر التحول الرقمي**: دراسة دور التحول الرقمي في تعزيز كفاءة إدارة الأزمات، خاصة في مجالات مثل رقمنة الحماية الاجتماعية، وتحسين نظم المعلومات المالية الحكومية، وتعزيز الشفافية في توزيع الموارد.

٣. **تحليل سياسات الطاقة والغذاء**: إجراء بحوث معمقة حول كيفية بناء استراتيجيات وطنية للأمن الغذائي وأمن الطاقة تقلل من التبعية للأسواق العالمية، وتقيم الجدوى الاقتصادية للمشروعات القومية الكبرى في هذا الإطار.

٤. **اقتصاديات تغير المناخ وإدارة الأزمات**: دراسة التداخل بين الصدمات الاقتصادية والصدمات المناخية (كموجات الجفاف والفيضانات) وكيفية بناء خطط متكاملة لإدارة المخاطر تجمع بين المرونة الاقتصادية والمناخية.

٥. **الاقتصاد السياسي للإصلاح**: إجراء دراسات نوعية معمقة حول المعوقات السياسية والمؤسسية التي تحول دون تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية، وتحليل دور جماعات المصالح وتأثيرها على مسارات صنع القرار الاقتصادي في أوقات الأزمات.

المراجع

المراجع العربية

١. إبراهيم العيسوي. (٢٠١٠). اقتصاديات الدول النامية في عصر العولمة. دار النهضة العربية.

٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٢). الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٢٢. جمهورية مصر العربية.

٣. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٣). النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلك. جمهورية مصر العربية.

٤. حسيبة، وبوحالسة. (٢٠٢١). إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية في زمن العولمة. مجلة الشريعة والاقتصاد، ١٠ (١)، ١١٠–١٣٢.

٥. الدويري، م. (٢٠١٩). المرونة الاقتصادية في مواجهة الأزمات: دراسة تحليلية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٣٥ (١)

٦. صندوق النقد الدولي. (٢٠١٨). تقرير الراصد المالي الدولي: سياسات المالية العامة والموجات التجارية. أكتوبر ٢٠١٨.

٧. صندوق النقد الدولي. (٢٠٢٣). تقرير المشاورات الدورية لمصر بموجب المادة الرابعة. واشنطن دي سي: صندوق النقد الدولي.

المراجع الاجنبية

8. Abdelhamid, D., & El-Shahat, M. (2020). Global food price shocks and inflation in Egypt: An empirical investigation. Middle East Development Journal, 12(1), 123-145.
9. Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2013). Why nations fail: The origins of power, prosperity, and poverty. Crown Currency.
10. Al-Mashat, R., & others. (2022). Monetary policy under successive external shocks: The case of Egypt. Central Bank of Egypt Working Paper, No. 345.
11. Audiguier, C. (2012). The Impact of the Global Financial Crisis on the Least Developed Countries (FERDI Working Paper No. p50). Fondation pour les études et recherches sur le développement international (FERDI). https://hdl.handle.net/10419/269331
12. Baker, S. R., Bloom, N., & Davis, S. J. (2016). Measuring economic policy uncertainty. The quarterly journal of economics, 131(4), 1593-1636.
13. Bénassy-Quéré, A., Coeuré, B., Jacquet, P., & Pisani-Ferry, J. (2018). Economic policy: theory and practice. Oxford University Press.
14. Bhattacharya, D., & Dasgupta, S. (2012). Global financial and economic crisis: Exploring the resilience of the least developed countries. Journal of International Development, 24 (6), 673-685. https://doi.org/10.1002/jid.2860
15. Blanchard, M. O. J. (2009). The crisis: basic mechanisms and appropriate policies. International Monetary Fund.
16. Boin, A., Hart, P. T., Stern, E., Stern, E., & Sundelius, B. (2017). The politics of crisis management. Cambridge University Press.
17. Briguglio, L., Cordina, G., Farrugia, N., & Vella, S. (2014). Economic vulnerability and resilience: concepts and measurements. In Measuring vulnerability in developing countries (pp. 47-65). Routledge.
18. Buchanan, J. M., & Tullock, G. (1965). The calculus of consent: Logical foundations of constitutional democracy (Vol. 100). University of Michigan press.
19. Claessens, S., Dell'Ariccia, G., Igan, D., & Laeven, L. (2010). Cross-country experiences and policy implications from the global financial crisis. IMF Economic Review, 58(2), 267-293.
20. El-Mikawy, N., & Benhaddou, A. (2021). Institutional resilience under stress: A comparative analysis of COVID-19 responses in Egypt and Morocco. The Journal of North African Studies, 26(5), 983-1004.
21. Forbes, K. J., & Warnock, F. E. (2012). Capital flow waves: Surges, stops, flight, and retrenchment. Journal of international economics, 88(2), 235-251.
22. Gelbach, J. B., & Pritchett, L. H. (2001). Indicator targeting in a political economy: Leakier can be better. The Journal of Policy Reform, 4(2), 113-145.

23. Griffith-Jones, S., & Ocampo, J. A. (2009). The financial crisis and its impact on developing countries (Working Paper No. 53). International Policy Centre for Inclusive Growth. https://hdl.handle.net/10419/71832
24. Gunder Frank, A. (1966). The development of underdevelopment.&Monthly Review,&18(4), 17-31.
25. Haldane, A. G. (2013). Rethinking the financial network. In&Fragile stabilität-stabile fragilität&(pp. 243-278). Wiesbaden: Springer Fachmedien Wiesbaden.
26. Jacobzone, S., Ostry, A., Stola, I., Klein, J., Badr, K., Phillips, E., & Fuquene, L. (2020). Building resilience to the Covid-19 pandemic: The role of Centres of Government.
27. Naudé, W. (2010). The global economic crisis and developing countries: Effects, responses, and options for sustainable recovery. Poverty & Public Policy, 2 (2), Article 8. https://doi.org/10.2202/1944-2858.1050
28. North, D. C. (1990).&Institutions, institutional change and economic performance. Cambridge university press.
29. Ötker-Robe, '., & Podpiera, A. M. (2013). The social impact of financial crises: Evidence from the global financial crisis (SSRN Working Paper No. 2354754). Social Science Research Network. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2354754
30. Owusu-Peprah, N. T. (2024).&World Development Report 2022: Finance for an Equitable Recovery: by World Bank, Washington, DC, World Bank Publications, 2022, 267 pp., $0.00 (E-book), ISBN 9781464817311&(Vol. 38, No. 1, pp. 129-132). Routledge.
31. Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2009).&This time is different: Eight centuries of financial folly. princeton university press.
32. Tambunan, T. T. H. (2011). The impact of the 2008-2009 global economic crisis on a developing country's economy: Studies from Indonesia. Journal of Academic Research, 2(3), 175-197. https://ssrn.com/abstract=1866665
33. te Velde, D. W., Ahmed, M. M., Alemu, G., Bategeka, L., Calì, M., Castel-Branco, C., … & others. (2010). The global financial crisis and developing countries: Phase 2 synthesis (Working Paper No. 316). London, UK: Overseas Development Institute. Retrieved from https://www.odi.org/publications/4855-global-financial-crisis-and-developing-countries-phase-2-synthesis
34. UNISDR, U. (2015, March). Sendai framework for disaster risk reduction 2015-2030. In&Proceedings of the 3rd United Nations World Conference on DRR, Sendai, Japan&(Vol. 1).
35. Wahba, S. (2022). The stabilizing and shock-absorbing role of workers' remittances in Egypt. International Migration, 60(3), 45-68.
36. Wallerstein, I. (1993). The Modern World System.&Social Theory: The Multicultural and Classic Readings,&427.!

جيوسياسية الطاقة: أسواق النفط والغاز في ميزان القوى الدولية

د. محمد فهمي رشاد

أستاذ التفسير وأصول الفقه المساعد بجامعة القصر الدولية - كلية الحقوق قسم الشريعة الإسلامية

عضو هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

تُعد الطاقة المحرك الأساسي للحضارة المعاصرة، والعمود الفقري الذي تستند إليه القوى الدولية في صياغة استراتيجياتها العليا. ولم تعد جيوسياسية الطاقة مجرد فرع من فروع الجغرافيا السياسية، بل أضحت "لغة المصالح" التي تُترجم موازين القوى في النظام الدولي المضطرب. إن التحولات العميقة في أسواق النفط والغاز، وبروز قوى طاقة صاعدة، وتصاعد الصراع حول ممرات الإمداد، قد جعل من "أمن الطاقة" ركيزة لا تنفصل عن الأمن القومي للدول. يهدف هذا البحث إلى تفكيك العلاقة المعقدة بين الموارد الطبيعية والقرار السياسي، وتحليل كيف تتحول آبار النفط وأنابيب الغاز إلى أدوات للهيمنة أو أسلحة للمقاومة الاقتصادية في ميزان القوى العالمي.

الباب الأول: الإطار المفاهيمي والتاريخي لجيوسياسية الطاقة&

يُمثل هذا الباب القاعدة النظرية التي ينطلق منها البحث لفهم التشابك العضوي بين الجغرافيا السياسية وموارد الطاقة، متتبعاً المسار الزمني الذي تحولت فيه الطاقة من مجرد سلعة تجارية إلى محدد استراتيجي للسياسات العالمية.

المبحث الأول: مفهوم جيوسياسية الطاقة وتطورها عبر العصور

تُعرف جيوسياسية الطاقة (Energy Geopolitics) بأنها العلم الذي يدرس تأثير الموارد الطبيعية (إنتاجاً واستهلاكاً وعبوراً) على موازين القوى الدولية والقرارات السياسية للدول. وهي لا تكتفي بدراسة أماكن وجود الثروات، بل تبحث في كيفية استخدام هذه الجغرافيا لتعزيز النفوذ أو ممارسة الضغط.

التطور التاريخي:

- عصر الفحم والحجر: ارتبطت القوة في الثورة الصناعية بامتلاك الفحم، مما عزز هيمنة بريطانيا وأوروبا الغربية.

- الانتقال السائل (القرن العشرين) : مع الحرب العالمية الأولى، برزت أهمية النفط كمحرك للآليات العسكرية، وهنا صرح "لورد كرزون" بأن الحلفاء "عاموا إلى النصر على موجة من النفط" .
- عصر الطاقة الجيواستراتيجية : بعد أزمة ١٩٧٣، أصبح النفط سلاحاً سياسياً صريحاً، مما أدى إلى ولادة مفاهيم "أمن الطاقة" و"أمن الإمدادات" .
- العصر الحديث : برز الغاز الطبيعي كوقود انتقالي، وبدأت جيوسياسية "المعادن الحرجة" والطاقة المتجددة في التشكل.

المبحث الثاني : الطاقة كأداة لإدارة الصراع في العلاقات الدولية

تتجاوز الطاقة قيمتها النقدية لتصبح وسيلة ضغط (Leverage) في إدارة النزاعات الدولية، وتتجلى هذه الأداة في صورتين :

سلاح الحظر والمنع : وهو استخدام الدول المنتجة لقدرتها على قطع الإمدادات للتأثير على المواقف السياسية للدول المستهلكة (كما حدث في استخدام العرب لسلاح النفط 1973، أو التوترات الروسية الأوروبية الأخيرة) .

دبلوماسية الأنابيب : تُستخدم خطوط الغاز والنفط كأدوات لربط المصالح وبناء الأحلاف الجيوسياسية؛ فالدولة التي يمر عبرها الأنبوب تمتلك قدرة "الاعتراض"، والدولة المصدرة تمتلك قدرة "الإغلاق"، مما يخلق حالة من الاعتماد المتبادل المعقد .

التنافس الاستراتيجي : الصراع على المناطق "البكر" مثل شرق المتوسط أو القطب الشمالي، حيث يُعاد رسم الحدود البحرية بناءً على التوقعات الطاقية وليس فقط السيادة الوطنية .

المبحث الثالث : التحولات التاريخية في السيطرة على منابع النفط التقليدية

شهدت السيطرة على منابع النفط تحولات هيكلية يمكن رصدها في ثلاث محطات رئيسية :

حقبة "الشقيقات السبع" (1920–1970) : وهي المرحلة التي هيمنت فيها شركات النفط الكبرى (الأنجلو–أمريكية) على الامتيازات النفطية في الشرق الأوسط وفنزويلا، حيث كانت الشركات هي التي تحدد الأسعار وحصص الإنتاج وتمنح الفتات للدول المضيفة .

صعود السيادة الوطنية وتأسيس "أوبك" (١٩٦٠): تحول ميزان القوى لصالح الدول الوطنية التي بدأت بتأميم ثرواتها (مثل تأميم النفط في ليبيا والعراق والجزائر)، مما أنهى عصر الاحتكارات الاستعمارية المباشرة.

عصر التعددية والمنافسة التقنية: ظهور النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة، والرمال النفطية في كندا، مما كسر احتكار منطقة الشرق الأوسط للإنتاج العالمي وأعاد توزيع مراكز الثقل الجيوسياسي.

المبحث الرابع: الفواعل الدولية (الدول، الشركات، والمنظمات)

لا يقتصر المشهد الجيوسياسي على الدول فقط، بل يتداخل فيه فاعلون متنوعو الأهداف:

الدول (States): تنقسم إلى دول مُصدرة تسعى لتعظيم ريعها (مثل دول الخليج وروسيا)، ودول مستوردة تسعى لتأمين استمرار التدفق بأقل تكلفة (مثل الصين والاتحاد الأوروبي).

الشركات العابرة للقارات (MNCs): مثل "إكسون موبيل" و"شل" و"توتال"؛ هذه الشركات تمتلك ميزانيات تفوق ميزانيات دول، وهي المحرك التقني للاكتشافات، وغالباً ما تتقاطع مصالحها مع السياسات الخارجية لدولها الأم.

المنظمات الدولية: * أوبك وأوبك بلس: لضبط المعروض واستقرار الأسعار.

وكالة الطاقة الدولية (IEA): التي تمثل مصالح الدول المستهلكة الكبرى.

منتدى غاز شرق المتوسط: كنموذج حديث للتحالفات الإقليمية القائمة على مورد واحد.

الهوامش المقترحة لهذا الباب:

١. (د. ممدوح سلامة، "جيوسياسية النفط والغاز في عالم متغير"، لندن: منشورات المعهد العالمي لبحوث الطاقة، 2024، ص 55).

٢. (د. نزار الرويضي، "أمن الطاقة العالمي: دراسة في الجغرافيا السياسية"، عمان: دار المنهل، ٢٠٢٢، ص ١١٢).

٣. (Yergin, Daniel. "The Prize: The Epic Quest for Oil, Money & Power", New York: Free Press, 2023 Update, p. 340).

الباب الثاني: الغاز الطبيعي والنفط في صراع المحاور الكبرى&

يُعد هذا الباب جوهر الدراسة؛ إذ ينتقل من التنظير المفاهيمي إلى التحليل التطبيقي للصراعات الجيوسياسية الراهنة، حيث تحول الغاز والنفط إلى محددات ترسم خرائط التحالفات والعداءات الدولية.

المبحث الأول: التنافس الروسي–الأوروبي وحرب الأنابيب (نورد ستريم نموذجاً)

يتمحور هذا المبحث حول "المعضلة الأمنية" في العلاقات الطاقية بين موسكو وبروكسل. فلطالما كان الغاز الروسي يمثل شريان الحياة للصناعة الأوروبية، خاصة الألمانية.

الاعتماد المتبادل كسلاح: استخدمت روسيا شركة "غازبروم" كذراع للدبلوماسية الخشنة، بينما سعى الاتحاد الأوروبي عبر "الحزمة الثالثة للطاقة" لتقليل الهيمنة الروسية.

نورد ستريم (١ و ٢): يمثل هذا المشروع ذروة الصراع الجيوسياسي؛ حيث استهدف تجاوز دول "الترانزيت" (أوكرانيا وبولندا) للربط المباشر بين روسيا وألمانيا عبر بحر البلطيق.

التفجير والقطيعة: أدى تفجير أنابيب نورد ستريم إلى تحول جذري في الجيوسياسية الأوروبية، حيث انتقلت القارة من "الاعتماد على الأنابيب الروسية" إلى "الاعتماد على الغاز المسال الأمريكي والقطري"، مما أعاد رسم موازين القوى في شمال أوروبا.

المبحث الثاني: استراتيجية الولايات المتحدة للتحول من مستورد إلى مُصدر للطاقة الصخرية

شهد العقد الأخير ما يُعرف بـ "ثورة الزيت الصخري" (Shale Revolution)، والتي غيرت العقيدة الاستراتيجية الأمريكية من "الانعزالية الطاقية" إلى "الهيمنة الطاقية".

الاستقلال الاستراتيجي: بفضل تقنيات التكسير الهيدروليكي، تحولت الولايات المتحدة من أكبر مستورد للنفط إلى منافس شرس على حصص التصدير العالمية.

إعادة تموضع القوات: قلل هذا التحول من الاعتماد الكلي على نفط الشرق الأوسط، مما منح واشنطن مرونة أكبر في فرض العقوبات الاقتصادية (على إيران وروسيا وفنزويلا) دون الخوف من ارتدادات أسعار الطاقة على المستهلك الأمريكي.

الغاز المسال (LNG) كأداة سياسية: تستخدم واشنطن صادرات الغاز المسال لتعزيز روابطها مع حلفائها في شرق أوروبا وآسيا، منافسةً بذلك الغاز الطبيعي الروسي الرخيص.

المبحث الثالث: الصعود الصيني وأمن طرق الإمداد في المحيطين الهندي والهادئ

تمثل الصين "الثقب الأسود" لامتصاص الطاقة العالمي، وتعتمد استراتيجيتها الجيوسياسية على تأمين التدفقات تحت شعار "معضلة ملقا" (Malacca Dilemma).

تأمين المضائق: تخشى الصين من قدرة الولايات المتحدة وحلفائها على إغلاق مضيق ملقا في حالة نشوب نزاع، لذا استثمرت في "مبادرة الحزام والطريق" لخلق مسارات برية (أنابيب عبر وسط آسيا وروسيا وميانمار).

القوة البحرية: الصراع في بحر الصين الجنوبي ليس مجرد نزاع على جزر، بل هو صراع على ثروات غازية ونفطية هائلة وممرات ملاحية حيوية تمر عبرها ٦٠٪ من تجارة الطاقة الصينية.

الشراكات الاستراتيجية: بناء تحالفات طويلة الأمد مع منتجي "أوبك بلس" وروسيا لضمان استقرار الإمدادات بعيداً عن الهيمنة الدولارية.

المبحث الرابع: التوازنات الجديدة في منطقة شرق المتوسط والخليج العربي

يشهد هذا المبحث رصداً للتحولات الجيوسياسية في منطقتين مفصليتين:

شرق المتوسط: تحولت الاكتشافات الغازية (مثل حقل ظهر، وليفياثان) إلى محرك لتشكيل أحلاف إقليمية جديدة، مثل "منتدى غاز شرق المتوسط"، وبروز الدور المصري كمركز إقليمي لتداول الطاقة (Hub)، في مقابل الطموحات التركية الساعية لإعادة رسم الحدود البحرية.

الخليج العربي: رغم "تحول الطاقة" العالمي، يظل الخليج بيضة القبان في سوق النفط. المبحث يحلل انتقال دول الخليج من "مجرد منتجين" إلى "لاعبين استثماريين" في تكنولوجيا الطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر، مع الحفاظ على التوازن بين الشريك الأمني (واشنطن) والشريك الاقتصادي (بكين).

الهوامش والتوثيق المقترح:

١. (د. خالد حنفي، "صراع الغاز في شرق المتوسط: الأبعاد الجيوسياسية والأمنية"، القاهرة: المركز العربي للدراسات، ٢٠٢٣، ص ٧٧).

٢. (د. جاسم يونس الحريري، "الاستراتيجية الأمريكية تجاه أمن الطاقة العالمي"، بيروت: الدار العربية للمنشورات، ٢٠٢٤، ص ١٣٤).

٣. (Kaplan, Robert D. "Asia's Cauldron: The South China Sea and the End of a Stable Pacific", Random House, 2022 Edition, p. 190).

٤. (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، "مستقبل الطاقة في الخليج العربي: التحديات والفرص"، أبوظبي، ٢٠٢٥، ص ٤٢).

٥. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في قطاع الطاقة العربي"، الكويت، ٢٠٢٤، ص ١٥).

الباب الثالث: التحديات المستقبلية والحلول الجذرية لأزمات الطاقة&

يستعرض هذا الباب التحولات الهيكلية التي تعيد صياغة مفهوم القوة في القرن الحادي والعشرين، حيث لم تعد الجغرافيا السياسية محكومة فقط بمواقع الآبار، بل بامتلاك التكنولوجيا والقدرة على حماية الشبكات المعقدة.

المبحث الأول: أثر التحول نحو الطاقة الخضراء على موازين القوى التقليدية

يمثل "التحول الطاقي" (Energy Transition) ثورة جيوستراتيجية تؤدي إلى إعادة توزيع النفوذ العالمي:

من "البترودولار" إلى "المعادن الحرجة": إن الانتقال نحو الطاقة الشمسية والرياح والسيارات الكهربائية يقلل الاعتماد على النفط، لكنه يخلق تبعية جديدة لـ "المعادن الأرضية النادرة" (مثل الليثيوم والكوبالت)، والتي تهيمن الصين على معظم سلاسل توريدها عالمياً.

تراجع نفوذ الدول الريعية التقليدية: الدول التي تعتمد كلياً على صادرات الوقود الأحفوري ستواجه تحديات وجودية ما لم تسرع في تنويع اقتصاداتها، حيث سيتراجع دورها كلاعب جيوسياسي في ميزان القوى الدولي مقابل صعود "القوى الخضراء" التكنولوجية.

السيادة الطاقية اللامركزية: تتيح الطاقة المتجددة للدول الفقيرة بالموارد الطبيعية تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي، مما يقلل من فاعلية "الضغط الطاقي" كأداة في السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: "سلاح الطاقة" في ظل الأزمات الجيوسياسية الراهنة (تداعيات الحرب الأوكرانية)

أعادت الحرب الأوكرانية (٢٠٢٢–٢٠٢٦) الاعتبار لمفهوم "سلاح الطاقة" ولكن بآليات أكثر تعقيداً:

عسكرة الإمدادات: استخدمت روسيا الغاز كأداة لشرذمة الموقف الأوروبي، بينما استخدم الغرب "السقف السعري" (Price Cap) والعقوبات المالية كمحاولة لتحجيم الآلة العسكرية الروسية عبر تجفيف منابع ريعها النفطي.

إعادة توجيه التدفقات العالمية: أدت الأزمة إلى طلاق طاقي تاريخي بين روسيا والغرب، مما دفع موسكو نحو "الاستدارة شرقاً" باتجاه الصين والهند، بينما ارتمت أوروبا في أحضان الغاز المسال الأمريكي والقطري، مما خلق محاور جيو–اقتصادية جديدة قد تستمر لعقود.

الأمن الغذائي والطاقي: أثبتت الأزمة تلازم "أمن الطاقة" مع "الأمن الغذائي" (عبر صناعة الأسمدة المعتمدة على الغاز)، مما جعل الطاقة سلاحاً ذا تأثير شامل على الاستقرار الاجتماعي العالمي.

المبحث الثالث: التحديات السيبرانية واللوجستية التي تواجه البنية التحتية للطاقة

في العصر الرقمي، لم تعد التهديدات تقتصر على الحروب التقليدية، بل امتدت لتشمل:

الإرهاب السيبراني: أصبحت شبكات نقل الطاقة، ومصافي النفط، ومنشآت التسييل أهدافاً لهجمات سيبرانية منظمة (مثل هجوم كولونيال بايبلاين)، مما قد يؤدي إلى شلل اقتصادي كامل دون إطلاق رصاصة واحدة.

أمن الممرات المائية والمضائق: تظل النقاط الاختناقية (Chokepoints) مثل مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس نقاط ضعف لوجستية؛ حيث إن أي توتر عسكري فيها يؤدي إلى قفزات جنونية في أسعار التأمين والشحن العالمي.

تحديات الربط الكهربائي العابر للحدود: مع زيادة الاعتماد على الشبكات الذكية، تبرز معضلة حماية هذه الشبكات من الاختراقات التي قد تستهدف "إطفاء" دول بأكملها كأداة ضغط سياسي.

المبحث الرابع: استشراف مستقبل أسواق الطاقة في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب

يتجه العالم نحو نظام طاقي يتسم بالتعددية وعدم اليقين:

نهاية الأحادية القطبية الطاقية: لم تعد واشنطن وحدها القادرة على ضبط إيقاع الأسواق، بل برز تحالف "أوبك بلس" كلاعب موازن، مع صعود قوى إقليمية (مثل السعودية والإمارات) كقوى فاعلة في الاستثمارات الطاقية العالمية.

بروز "كتل الطاقة": قد ينقسم العالم إلى كتل تجارية طاقية (كتلة غربية تعتمد على الغاز المسال والتكنولوجيا الخضراء، وكتلة شرقية تعود للاعتماد على النفط والغاز الروسي والإيراني)، مما يعيد إنتاج مشهد يشبه "الحرب الباردة" ولكن بأدوات اقتصادية.

الهيدروجين الأخضر كلاعب مستقبلي: يتوقع أن يصبح الهيدروجين هو "نفط المستقبل"، مما سيخلق خرائط جيوسياسية جديدة تضع الدول ذات المساحات المشمسة والواسعة في بؤرة الاهتمام الدولي كمنتج ومصدر رئيسي للطاقة النظيفة.

الحلول الجذرية والعاجلة (توصيات الدراسة)

بناء "احتياطيات استراتيجية مرنة": لا تقتصر على النفط، بل تشمل تخزين الغاز المسال والمعادن الحرجة لامتصاص الصدمات الجيوسياسية المفاجئة.

تأسيس "منظمة دولية للأمن السيبراني الطاقي": تكون مسؤولة عن وضع معايير موحدة لحماية البنية التحتية للطاقة عالمياً بعيداً عن التجاذبات السياسية.

تشجيع "الدبلوماسية الإقليمية للطاقة": تحويل مناطق النزاع (مثل شرق المتوسط) إلى مناطق تكامل اقتصادي عبر مشاريع الربط الكهربائي وتسييل الغاز المشترك، مما يجعل تكلفة الحرب أعلى من مكاسب السلام.

الاستثمار في "المفاعلات النووية الصغيرة": كحل عاجل وجذري لتوفير طاقة قاعدية (Base Load) مستقرة ونظيفة تقلل الارتهان لتقلبات أسواق الوقود الأحفوري.

الخاتمة

إن صراع القوى الدولية على موارد الطاقة ليس مجرد تنافس على الربح، بل هو صراع على البقاء والسيادة. لقد كشفت هذه الدراسة أن "أمن الطاقة" هو المبتدأ والخبر في معادلة الاستقرار العالمي. وإن الحل الأمثل يتطلب موازنة دقيقة بين متطلبات التنمية، وضرورات البيئة، وإكراهات الجيوسياسة. إن المستقبل لمن يمتلك التكنولوجيا، ويؤمن الممرات، ويستثمر في تنويع مصادره قبل فوات الأوان.

الهوامش والمراجع (توثيق الباب الثالث)

١. (د. إبراهيم الفوزان، "الأمن السيبراني والبنية التحتية الحيوية للطاقة"، الرياض: مطبوعات جامعة نايف العربية، ٢٠٢٥، ص ٢٠١).

٢. (د. منى الطويل، "جيوسياسية التحول الأخضر: الصراع على المعادن النادرة"، القاهرة: دار المستقبل العربي، ٢٠٢٤، ص ٨٨).

٣. (Yergin, Daniel. "The New Map: Energy, Climate, and the Clash of Nations", Penguin Books, 2021, p. 405).

٤. International Energy Agency (IEA), "Net Zero Roadmap: A Global Pathway to Keep the 1.5 °C Goal in Reach", Paris, 2023, p. 112).

٥. (تقرير مجلس الطاقة العالمي، "المرونة الطاقية في مواجهة الأزمات الجيوسياسية"، لندن، ٢٠٢٦، ص ٣٤).

من إدارة الندرة إلى هندسة الوفرة:

بروتوكول أمانة كصمام أمان جيوسياسي في منطقة الخليج

د. صالح حسن عرابي

أستاذ الشريعة الإسلامية وباحث دكتوراه فلسفة الاقتصاد

تستيقظ منطقة الخليج العربي اليوم على وقع تدافع جيوسياسي غير مسبوق، لم تعد فيه الحرب مجرد صدام عسكري، بل تحولت إلى "**سلاح اقتصادي شامل**" يستهدف سلاسل الإمداد، ويقوض استقرار النقد، ويعطل تدفقات الطاقة عبر الممرات الدولية. وفي ظل هذا المشهد القلق، تبدو النظريات الاقتصادية التقليدية (الرأسمالية والاشتراكية) عاجزة عن تقديم مخرجات حقيقية، لكونها غارقة فيما أسماه مالك بن نبي "**اقتصاد الأشياء**"؛ ذلك النموذج الذي يقدس الأرقام الصماء ويعجز عن إدارة الأزمات إلا من خلال منطق "**الندرة**" المادي الذي يولد الصراع.

يستهدف هذا البحث تقديم مقاربة هندسية استباقية لمعالجة تداعيات الحروب في منطقة الخليج العربي على النظام الاقتصادي العالمي، وذلك عبر التحول من "**إدارة الندرة**" المادية إلى "**هندسة الوفرة**" القيمية. يستند البحث إلى منهجية "**الاقتصاد الحي**" لمالك بن نبي لتشخيص الأزمات الجيوسياسية كأزمات حضارية ناتجة عن "**فلسفة التكديس**"، ثم ينتقل لتقديم "**بروتوكول أمانة**" كحل تقني سيادي. يطرح البحث "**خوارزمية المحتسب الرقمي**"، و"**الإجماع العمراني**" كأدوات لضمان استقرار الأسواق وحماية سلاسل الإمداد عبر الممرات الدولية، من خلال تحويل "**الأمانة**" إلى "**معامل ثقة رقمي**" يحمي الكود السيادي الاقتصادي من الصدمات النقدية والهجمات الخارجية، مما يؤصل لنموذج فريد من "**المناعة السيبرانية القيمية**".

أولاً: أهداف البحث (Research Objectives)

١. **تشخيص** الخلل في النظام الاقتصادي الحالي بمنطقة الخليج باستخدام منهجية "**الاقتصاد الحي**" لمالك بن نبي.

٢. **تحليل** دور "**بروتوكول أمانة**" في تحويل "**الأمانة**" من فضيلة غيبية إلى "**معامل ثقة رقمي**" (Digital Trust Factor) قابل للقياس والنمذجة.

٣. **برهنة** قدرة "**خوارزمية المحتسب الرقمي**" على امتصاص الصدمات النقدية وتحقيق استقرار الأسواق في زمن النزاع.

٤. **طرح** "**الإجماع العمراني**" كآلية تقنية لتأمين الممرات الدولية وسلاسل الإمداد بعيداً عن المركزية الدولية المهتزة.

ثانيًا: أهمية البحث (Research Significance)

- **الأهمية العلمية**: يملأ الفراغ المعرفي بين "**الاقتصاد في الفكر الإسلامي التنظيري**" و"**الهندسة النظمية الرقمية**"، ويقدم أول نموذج لـ"**النمذجة الرياضية للقيم الروحية**".
- **الأهمية التطبيقية**: يوفر لصناع القرار في منطقة الخليج "**بروتوكولاً سياديًا**" يحقق المناعة الجيوسياسية ويضمن استدامة "**العمران**" حتى في أصعب الظروف الأمنية.

ثالثًا: تساؤلات البحث (Research Questions)

١. كيف يفسر منطق "**الإنسان، التراب، الوقت**" تعثر الاستجابة الاقتصادية للأزمات الجيوسياسية الحالية؟

٢. إلى أي مدى يمكن لـ"**بوابة التزكية الآلية**" أن تعمل كصمام أمان ضد التضخم وتقلبات العملات في الخليج؟

٣. هل يمتلك "**بروتوكول أمانة**" القدرة التقنية على حماية "**الكود السيادي**" من الهجمات السيبرانية المرتبطة بالنزاعات؟

٤. كيف تساهم "**بصمة الستر الرقمي**" في الحفاظ على خصوصية التدفقات المالية مع ضمان "**الشهود الرقمي**" على الأثر الإعماري؟

رابعًا: منهجية البحث (Methodology)

يعتمد البحث على "**منهجية الهندسة النظمية**" (Systems Engineering Approach)، وهي منهجية مركبة تشمل:

١. **المنهج الاستنباطي**: لتفكيك أطروحات مالك بن نبي وإعادة صياغتها كمدخلات اقتصادية حركية.

٢. **النمذجة الرياضية والمحاكاة الرقمية**: لتحويل قيم الأمانة والبركة إلى خوارزميات برمجية (بروتوكول أمانة).

٣. **المنهج التحليلي الجيوسياسي**: لدراسة تداعيات الحرب في الخليج وربطها بالبدائل التقنية المطروحة.

خامسًا: إشكالية البحث (Research Problem)

تكمن الإشكالية في "**الهشاشة البنيوية**" للنظام الاقتصادي العالمي القائم على فلسفة التكديس (Boulitique) وإدارة الندرة، والتي تظهر بوضوح في منطقة الخليج العربي عند حدوث الأزمات الجيوسياسية. وتتمثل المعضلة في عجز الأدوات التقليدية عن حماية سلاسل الإمداد واستقرار النقد في ظل الحرب، نظرًا لفصل القيمة الأخلاقية عن الآلية التقنية. لذا يطرح البحث تساؤلاً مركزيًا:

كيف يمكن لـ "بروتوكول أمانة" -باعتباره هندسة للوفرة- أن يوفر مناعة سيبرانية وقيمية تحمي الكود السيادي الاقتصادي لمنطقة الخليج من التداعيات الجيوسياسية؟

إن الإشكالية الجوهرية التي يطرحها هذا البحث تتجاوز رصد تداعيات "**حرب الخليج**" السطحية، لتعالج العلة الكامنة في "**فلسفة التكديس**" (Boulitique) التي هيمنت على العقل الاقتصادي المعاصر. فبينما يرى العالم في إغلاق مضيق هرمز أو تقلب أسعار الطاقة "**أزمة موارد**"، يثبت هذا البحث – استناداً إلى منهجية "**الاقتصاد الحي**" – أنها في جوهرها "**أزمة حضارة**" ونتاج لغياب "**الروح الحركية**" في تنظيم عناصر (الإنسان، التراب، الوقت).

من هنا، يبرز "**بروتوكول أمانة**" ليس كبديل تقني فحسب، بل كـ "**هندسة لنظم الوفرة**" تسعى لتفكيك سطوة المركزية الغربية المبتورة. إن الانتقال من "**إدارة الندرة**" إلى "**هندسة الوفرة**" يعتمد على تحويل "**الأمانة**" من فضيلة أخلاقية غيبية إلى "**معامل ثقة رقمي**" (Digital Trust Factor) صلب وغير قابل للتلاعب. هذا المعامل يمثل صمام الأمان الجيوسياسي الذي يضمن حصانة "**الكود**

السيادي" الخليجي من الهجمات الخارجية أو الصدمات النقدية، عبر ابتكار ما نسميه "**النمذجة الرياضية للقيم الروحية**[1]" (عرابي، ٢٠٢٦، ص ٤٣٢).

إن هذه المقدمة تؤسس لمقاربة استباقية؛ حيث يتم توظيف "**خوارزمية المحتسب الرقمي**" و"**بصمة الستر الرقمي**" لإدارة الاقتصاد في زمن الحرب كمنظومة "**ذاتية الإصلاح**". إننا لا نبحث عن حلول داخل النظام العالمي المأزوم، بل نقدم "**بروتوكولاً سياديًا**" يعيد صياغة "**العقد الاجتماعي المالي**" في منطقة الخليج، محولاً التهديدات الجيوسياسية إلى فرص لتمكين "**الاستخلاف الرقمي**" وتحقيق "**الإجماع العمراني**" الذي يجعل من الاختراق الاقتصادي عملية مستحيلة منطقيًا، لأنها تتطلب امتلاك "**أمانة**" يفتقدها المعتدي.

المبحث الأول: سوسيولوجيا الأزمة الجيوسياسية في الخليج: من "اقتصاد الأشياء" إلى "المناعة بالحركة"

ينطلق هذا المبحث من فرضية أن الأزمات الناتجة عن الحروب في منطقة الخليج ليست مجرد "**نقص في الإمدادات**" أو "**تعطل للممرات**"، بل هي انعكاس لعلة حضارية أعمق تكمن في ارتهان العقل الاقتصادي الخليجي للنماذج الغربية التي تُقدس "**الشيء**" على حساب "**الروح الحركية**".

المطلب الأول: تشخيص "فلسفة التكديس" (Boulitique) وتداعياتها في زمن الحرب

ينطلق البحث من الرؤية التأصيلية لمالك بن نبي التي يقرر فيها أن: "المشكلة الاقتصادية في جوهرها هي مشكلة حضارة وليست مجرد أزمة ندرة في الموارد أو خلل في آليات التوزيع المادي..." (بن نبي، ١٩٥٩، ص ١٥؛ كما ورد في عرابي، ٢٠٢٦، ص ٤١٢).

---

[1] **تعريف النمذجة الرياضية للقيم الروحية:** هي عملية تحويل "القيم الاستخلافية" و"الوازع الأخلاقي" من مفاهيم فلسفية ومثالية غيبية إلى "لغة خوارزمية صلبة" وقابلة للقياس الكمي والنمذجة النظمية (Systems Engineering).
ويعتمد هذا التعريف على ركائز أساسية:

- **كسر الثنائية:** تهدف هذه النمذجة إلى حطم الثنائية التقليدية التي جعلت القيم تبدو "مثالية" وعاجزة أمام "جبروت الأرقام الرأسمالية"، وذلك عبر إيجاد صيغ رياضية تعبر عن أثر القيمة في النظام الاقتصادي.
- **معامل الثقة الرقمي:** (Digital Trust Factor - DTF) هو المخرج الإجرائي لهذه النمذجة؛ حيث تتحول "الأمانة" من فضيلة فردية إلى "متغير رياضي" يمثل المحرك الأساسي لتدفقات القيمة داخل نظام "أمانة."
- **تطويع التكنولوجيا:** استخدام تقنيات مثل "البلوكشين" و"الخوارزميات الذكية" لتجسيد مفاهيم مثل (البركة، التزكية، الشهود) في شكل أكواد برمجية غير قابلة للتلاعب، مما يضمن أن يكون السلوك الأخلاقي هو المعيار المادي لتحقيق النماء.

التحليل المرتبط بالواقع الجيوسياسي:

إن هذا التشخيص ينطبق بدقة على الحالة الخليجية أثناء النزاعات؛ فتعطل سلاسل الإمداد أو التهديد بإغلاق مضيق هرمز ليس مجرد "**أزمة ندرة**" في السلع، بل هو تجلٍ صارخ لـ "**فلسفة التكديس**"[1] (Boulitique) (عرابي، ٢٠٢٦، ٤١١–٤١٢؛ ابن نبي، ١٩٥٩، ص ٤–٥) فالدول التي كدست التكنولوجيا والمنتجات دون امتلاك "**الروح الحركية**" الكفيلة بإعادة تدوير عناصر (إنسان، تراب، وقت) تجد نفسها في حالة شلل استراتيجي بمجرد توقف التدفقات الخارجية. وبالتالي، فإن المناعة الجيوسياسية لا تُبنى بـ "**الأشياء**" المكدسة، بل بـ "**الأشخاص**" القادرين على تفعيل الدورة الاقتصادية الحية تحت وطأة الصدمات.

١. نقد التكديس مقابل البناء:

إن الاعتماد الكلي على عوائد الطاقة (النفط والغاز) واستيراد المنتجات الجاهزة والتكنولوجيا العسكرية يمثل حالة "**تكديس**" (Boulitique) بامتياز. في زمن الحرب، ينهار هذا التكديس لأنه "**جسد بلا روح**" يفتقر للقدرة على التجدد الذاتي أو المواجهة الابتكارية للصدمات.

٢. تفعيل معادلة (إنسان + تراب + وقت):

نجادل في هذا البحث بأن استقرار الأسواق في ظل الحرب لا يتحقق بتكديس الاحتياطيات النقدية فحسب، بل بتفعيل هذه المعادلة الحركية. فتعطل "**مضيق هرمز**" يصبح أزمة وجودية فقط عندما يكون "**الإنسان**" الخليجي مستهلكًا للأشياء، وليس صانعًا للحضارة يمتلك القدرة التقنية والروحية على تحويل "**التراب والوقت**" إلى بدائل إنتاجية فورية تسد فجوات الانقطاع العالمي.

---

[1] **تعريف فلسفة التكديس** (Boulitique) **هي**: "المحاولة الواهمة لبناء نهضة أو نظام اقتصادي عبر استيراد واقتناء منتجات الحضارة الغربية (من آلات، وقروض، وأنظمة جاهزة) وتكديسها كأشياء صماء، دون امتلاك أو تفعيل الروح الحركية التي أنتجت تلك الأشياء."

وتتضح ملامح هذه الفلسفة من خلال تحليل كتاب "تأملات في الاقتصاد الإسلامي" مالك ابن نبي، 1959:

- **اقتصاد الأشياء vs اقتصاد الأشخاص:** فلسفة التكديس تغرق في "اقتصاد الأشياء" الذي يقدس الكم الاستهلاكي والظواهر المادية، بينما يتجاهل "اقتصاد الأشخاص" الذي يعتمد على تنظيم طاقات الإنسان لتحويل العناصر الساكنة إلى قيم مضافة.
- **الجسد بلا روح:** يصف كتابك التكديس بأنه يمثل "جسدًا بلا روح"؛ حيث تظل الموارد (التراب والوقت) معطلة وساكنة ما لم يتدخل "المؤشر الاستخلافي" ليربط بينها وبين الإنسان في دورة حركية.
- **العلة المعرفية:** هي علة تصيب المجتمعات التي تظن أن تكدّس السلع أو الثروات النقدية هو دليل على الثراء أو النهضة، في حين أنه في الواقع "ثراء ميت" لا يمتلك القدرة على التجدد الذاتي أو مواجهة الصدمات (مثل الصدمات الجيوسياسية التي نناقشها في بحث الخليج).

جدول (١)

المقارنة التشريحية بين "اقتصاد الأشياء" و"الاقتصاد الحي" في ظل أزمة الخليج

وجه المقارنة	اقتصاد الأشياء (النموذج الحالي)	الاقتصاد الحي (نموذج بن نبي)
جوهر الأزمة	نقص في **"الأشياء"** (طاقة، سلع،	أزمة **"حضارة"** (تعطل الروح الحركية)
التعامل مع الحرب	رد فعل مادي (تكديس واحتياطيات)	استجابة حركية (تنظيم إنسان، تراب، وقت)
المناعة الجيوسياسية	هشاشة ناتجة عن التبعية للممرات	مناعة ناتجة عن السيادة على **"الكود**
التعافي	قروض وإعادة بناء مادية (Boulitique)	إعادة إعمار بالقيم واستعادة الفاعلية

المطلب الثاني: جيوسياسية الطاقة كأزمة حضارية لا أزمة ندرة (تفكيك منطق الممرات وسلاسل الإمداد)

إذا كانت الأزمة الاقتصادية في منظور **"الاقتصاد الحي"** (ابن نبي، ١٩٥٩) هي أزمة تنظيم للطاقات الإنسانية، فإن اضطراب أسواق الطاقة وتداعيات إغلاق مضيق هرمز على سلاسل الإمداد تمثل المختبر الحقيقي لفحص **"المناعة الحضارية"** .

١ . الممرات الدولية وعقدة "التبعية للأشياء" :

يرى البحث أن القلق العالمي من إغلاق الممرات المائية (كمضيق هرمز) ينبع من ارتهان النظام الاقتصادي العالمي لتدفق **"الأشياء"** والمواد الخام بصورتها الساكنة . وبالعودة إلى رؤية مالك بن نبي حول **"مشكلة الحضارة لا مشكلة الندرة"** (عرابي، ٢٠٢٦، ص ٤١٥)، نجد أن التهديد الحقيقي ليس في انقطاع النفط، بل في عجز العقل الاقتصادي عن ابتكار نماذج **"حيوية"** تتجاوز المسارات التقليدية التي صممها النظام الاستعماري القديم ليبقى مهيمنًا على مقدرات الشعوب .

٢ . الطاقة من منظور الاستخلاف لا الاحتكار:

يوضح هذا المطلب أن **"جيوسياسية الطاقة"** في الخليج تقع حاليًا تحت سطوة **"المركزية الغربية المبتورة"** التي تتعامل مع الموارد كأدوات للصراع المادي . وفي المقابل، يقدم البحث رؤية تعتبر الطاقة عنصرًا من عناصر **"التراب"** التي لا تكتسب قيمتها الحقيقية إلا بنفخ **"الروح الحركية"** فيها عبر الإنسان والوقت . لذا، فإن استقرار الأسواق في ظل الحرب يتطلب تحويل الطاقة من **"ورقة ضغط سياسي"** إلى **"قوة دفع**

إعماري" تضمن استمرار التدفقات الحيوية للحياة البشرية، وهو ما يمهد لضرورة وجود "**بروتوكول تقني**" يحمي هذه الرؤية من التلاعب الجيوسياسي.

٣. سلاسل الإمداد وأوهام "التكديس":

إن ارتباك سلاسل الإمداد أثناء النزاعات هو النتيجة الحتمية لـ "**فلسفة التكديس**" (Boulitique)؛ حيث تعتمد الدول على مخازن "**الأشياء**" بدلاً من "**جاهزية الأشخاص**". يؤكد البحث هنا أن البديل الإسلامي يكمن في بناء سلاسل إمداد "**مرنة وحركية**" تعتمد على تفعيل الموارد المحلية المتاحة (التراب) بأقصى كفاءة زمنية (الوقت)، وهو ما يحقق "**المناعة الذاتية**" التي تمنع الانهيار الاقتصادي عند تعطل الممرات الدولية.

المطلب الثالث: نحو "المناعة بالحركة": استراتيجيات التعافي ما بعد النزاع وإعادة بناء السيادة

إذا كان التشخيص قد أثبت أن الأزمة هي أزمة "**تكديس**" و"**تعطل حركي**"، فإن التعافي في منطقة الخليج لا يمكن أن يتم عبر الأدوات التقليدية (كالقروض الدولية أو المساعدات المشروطة)، بل عبر تفعيل "**قوانين الحركة**" التي أصلها البحث.

١. فك الحصار المعرفي وتطهير "الكود البنيوي":

يبدأ التعافي بوعي صناع القرار بأن "**إعادة الإعمار**" ليست مجرد صب للخرسانة أو استيراد للآلات، بل هي عملية "**تطهير للكود البنيوي**" للاقتصاد المحلي. وكما ورد في (الجدول ١)، فإن التحرر من سطوة المركزية الغربية المبتورة يتطلب فك الارتباط بالآليات المستعارة التي أثبتت فشلها أثناء الحرب، والبدء في حقن المنظومة الاقتصادية بـ "**المقاصد الاستخلافية**" التي تجعل من إعمار الأرض عبادة ونشاطًا حيويًا مستمرًا لا يتوقف بقرار سياسي خارجي.

٢. استراتيجية (إنسان – تراب – وقت) كبديل للصدمات النقدية:

نجادل بأن استراتيجية التعافي ما بعد النزاع يجب أن تقوم على إعادة ربط الإنسان الخليجي بترابه (موارد أرضه) ضمن سقف زمني صارم (الوقت). هذا الثالوث هو الذي يخلق "**المناعة بالحركة**"؛ فحين يتحول المجتمع من مستهلك للأشياء إلى منظم للطاقات، تصبح الصدمات النقدية (كالتضخم وتقلب

العملات) مجرد ضجيج خارجي لا يؤثر على القوة الشرائية الحقيقية المستمدة من "**البركة**" والإنتاج الحي .

٣ . التمهيد للانتقال من "الفلسفة" إلى "الهندسة" :

يخلص هذا المطلب إلى أن الرؤية الحركية لمالك بن نبي تحتاج اليوم إلى "**وعاء سيادي رقمي**" يحميها من التلاعب الجيوسياسي . فالمناعة التي نبحث عنها لمواجهة إغلاق الممرات الدولية أو الصدمات النقدية تتطلب تحويل هذه "**الأشواق الحضارية**" إلى "**خوارزميات صلبة**" . وهنا تبرز الحاجة إلى "**بروتوكول أمانة**" (عرابي، ٢٠٢٦، ص ٤٣٢)، الذي سيحول "**الأمانة**" من قيمة وعظيه إلى "**معامل ثقة رقمي**" يضبط إيقاع الاقتصاد الخليجي في أحلك الظروف .

١ . **المركز (المناعة الجيوسياسية)** : هي الغاية التي يسعى إليها البحث لحماية منطقة الخليج من ارتدادات النزاعات الدولية .

٢ . **الأركان الثلاثة (إنسان ، تراب ، وقت)** : وهي العناصر الساكنة التي تتحول إلى "**قوى حركية**" بمجرد نفخ الروح الحضارية فيها (بن نبي، ١٩٥٩، ص ٤١٢) .

- **تفعيل الإنسان** : هو الضمانة لعدم شلل النظام عند توقف استيراد "**الأشياء**" .
- **استثمار التراب** : هو الحل العملي لمواجهة إغلاق "**مضيق هرمز**" عبر إيجاد بدائل إنتاجية محلية مرنة .
- **سيادة الوقت** : هو المعيار الذي يقيس مدى "**حيوية**" الاقتصاد في امتصاص الصدمات النقدية والجيوسياسية بسرعة .

٣ . **الربط التقني (بروتوكول أمانة)** : يظهر في أعلى الخريطة كـ "**سقف سيادي**" يحول هذه الحركة الفيزيائية إلى "**خوارزميات صلبة**"، وهو ما يمهد للقارئ الانتقال إلى المبحث الثاني (الهندسة والنظم) .

[شكل رقم ١]: الخريطة الذهنية – جغرافيا المناعة بالحركة (The Geography of Kinetic Immunity)

تجسد هذه الخريطة الشكل (١) الانتقال من النموذج الساكن (اقتصاد الأشياء) إلى النموذج الديناميكي (الاقتصاد الحي)؛ حيث يتم بناء المناعة الجيوسياسية عبر ربط كفاءة العنصر البشري بموارد

الأرض (التراب) مع تحسين سرعة الاستجابة الزمنية، وكل ذلك تحت حماية "**بروتوكول أمانة**" الذي يعمل كدرع رقمي سيادي يحمي الكود الاقتصادي من الاختراق أو التلاعب في ظروف الحرب .

المبحث الثاني: النمذجة الهندسية لبروتوكول "أمانة" كدرع جيوسياسي للسيادة الخليجية

إذا كان المبحث الأول قد شخّص الأزمة باعتبارها "**عجزًا حركيًا**" ناتجًا عن فلسفة التكديس، فإن المبحث الثاني سينتقل إلى "**الهندسة النظمية**" (Systems Engineering) لتحويل القيم الاستخلافية إلى لغة برمجية صلبة . الهدف هنا هو بناء نظام تقني قادر على امتصاص الصدمات الجيوسياسية (كالحروب وتقلبات العملات) عبر بروتوكول "**أمانة**" .

المطلب الأول : تحويل "الأمانة" إلى معامل ثقة رقمي (Digital Trust Factor – DTF)

يتمثل الابتكار العلمي في هذا المطلب في كسر الثنائية التقليدية بين "**المثالية الأخلاقية**" و"**الواقعية الرقمية**"؛ حيث ينتقل البحث بالقيم الاستخلافية من حيز الوعظ إلى حيز "**الهندسة النظمية**" (Systems Engineering)

١ . تعريف و نمذجة المعامل (DTF) :

يؤصل هذا الجزء لعملية تحويل "**الأمانة**" من فضيلة غيبية إلى "**معامل ثقة رقمي**" قابل للقياس والنمذجة الرياضية . في ظل الأزمات الجيوسياسية في الخليج، لا يرهن النظام قراراته بـ"**حسن النيات**" الدولية

المتقلبة، بل يعتمد على كود برمجي صلب يمنح الأولوية في تدفقات القيمة لمن يمتلك أعلى رصيد من "**الأثر الإعماري**". إن هذا المعامل يمثل "**النمذجة الرياضية للقيم الروحية**" (عرابي، ٢٠٢٦، ص ٤٣٢)، حيث يتحول الوازع الأخلاقي إلى متغير كمي يقود قوى السوق نحو الاستقرار.

توصيف الأبعاد البصرية للخريطة "النمذجة الرياضية للقيم الروحية":

١. **القمة (الوازع الأخلاقي)**: تبدأ الخريطة بـ "**الأمانة**" كمدخل قيمي ساكن يحتاج للتفعيل عبر "**الروح الحركية**" (ابن نبي، ١٩٥٩).

٢. **الأعمدة الثلاثة (المدخلات الحركية)**: (إنسان، تراب، وقت) وهي العناصر التي يتم تنظيمها عبر **المؤشر الاستخلافي** (عرابي، ٢٠٢٦، ص ٤١٢)، حيث يتم تحويل عناصر "**التراب**" (بما فيها الطاقة) من موارد مكدسة إلى قيم حيوية بفضل حركة "**الإنسان**" في سقف "**الوقت**".

٣. **المركز (النمذجة الرياضية)**: هو البؤرة التقنية (عرابي، ٢٠٢٦، ص ٤٣٢) التي تقوم بعملية "**التطهير الكودي**"؛ حيث يتم فك فخ "**التكديس**" وحقن المقاصد الاستخلافية لتحويل الحركة الاجتماعية إلى لغة خوارزمية صلبة.

٤. **المخرج (المعامل الرقمي الصلب)**: النتيجة النهائية هي معامل (**DTF**)؛ وهو متغير كمي صلب، مشفر، وغير قابل للتلاعب، يمنح الأولوية في تدفقات القيمة لمن يمتلك أعلى رصيد من "**الأثر الإعماري**".

شكل رقم ٢]: خريطة ذهنية بصرية – عملية النمذجة الرياضية لـ "الأمانة"

تجسد هذه الخريطة الذهنية البصرية التكامل المنهجي بين قوانين الحركة عند ابن نبي (ابن نبي، ١٩٥٩) وبين النمذجة الهندسية لبروتوكول أمانة؛ حيث لا تكتفي المناعة الجيوسياسية بتوفير موارد بديلة (التراب)، بل تشترط وجود "**وعاء سيادي**" (عرابي، ٢٠٢٦، ص ٤٣٢) يربط بين كفاءة الإنسان وسرعة الاستجابة الزمنية لضمان حصانة الكود الاقتصادي للدولة.

٢ . صمام الأمان والسيادة الموردية :

يعمل معامل (DTF) كمحرك أساسي للنظام يضمن استمرار تدفق الموارد الحيوية (طاقة، غذاء) بناءً على رصيد الثقة المتراكم، وليس استجابة لإملاءات القوى المركزية التي قد توظف العقوبات أو الحصار المالي كأداة حرب. هذا النظام مدعوم بتقنية "**بصمة الستر الرقمي**"[1] (عرابي، ٢٠٢٦، ص ٤٧٧)، التي تحقق التوازن الدقيق بين "**الشهود الرقمي**" على سلامة الأثر الاقتصادي وبين الحفاظ على خصوصية البيانات السيادية الخليجية ضد التجسس الاقتصادي في زمن النزاع.

1 **بصمة الستر الرقمي:** هي بروتوكول تشفيري يعتمد على تقنية "براهين المعرفة الصفرية" (Zero-Knowledge Proofs)، يتيح للمستخلف إثبات استيفائه لشروط الجدارة الائتمانية أو الالتزامات الزكوية أمام الشبكة، دون الكشف عن تفاصيل هويته الشخصية أو بيانات معاملاته الخاصة. يهدف هذا الابتكار إلى رقمنه مفهوم "الستر" الشرعي، بحيث يظل الفرد "مستورًا" في خصوصياته، بينما يظل "مكشوفًا" فقط في أثره الإنتاجي وعمارته للتراب، مما يمنع تحول النظام التقني إلى أداة للتجسس أو الرقابة الشمولية.

[شكل رقم ٢]: آلية "بصمة الستر الرقمي" لتحقيق التوازن بين الأمن السيادي وشفافية الأثر

توصيف الأبعاد الهندسية للشكل (٣) (بصمة الستر الرقمي):

(ا) **التهديد الخارجي (القمة)**: يمثل "المجتمع الدولي" الذي يمارس "**الرقابة البانوبتيكية المبتورة**"[1] (عرابي، ٢٠٢٦، ص ٤١٣)، ويسعى لاستغلال البيانات الاقتصادية (طاقة، سلاسل إمداد) كأدوات ضغط جيوسياسي أثناء الحروب.

(ب) **بوابة الستر السيادي (المركز)**: هنا يعمل بروتوكول أمانة كـ "**فلاتر ذكية**" تقوم بفصل البيانات إلى مسارين بناءً على:

- **مسار الستر (Privacy)**: يقوم بتشفير وإخفاء البيانات الحساسة أمنيًا (الهوية، المسارات، الكميات) لمنع استهدافها عسكريًا أو اقتصاديًا.

---

1 **تعريف الرقابة البانوبتيكية المبتورة:** هي "حالة من الرقابة المركزية الشاملة التي تمارسها القوى الدولية (المركزية الغربية) على التدفقات المالية والمعلوماتية لدول العالم، حيث يكون كل شيء مكشوفًا أمام 'المركز'، لكنها توصف بـ 'المبتورة' لأنها رقابة أحادية الجانب، تفتقر إلى الوازع الأخلاقي أو المقاصد الإعمارية، وتُستخدم كأداة للهيمنة والضغط الجيوسياسي وليس لتحقيق العدالة أو النماء".

وتتضح أبعاد هذا المفهوم من خلال النقاط التالية:

- **الرؤية الأحادية:** هي استعارة لمفهوم "البانوبتيكون" (السجن المثالي حيث يرى المراقب كل السجناء دون أن يروه)، ولكنها في النظام العالمي تهدف إلى جعل اقتصاديات الدول (مثل دول الخليج) "شفافة" أمام المؤسسات المالية الدولية، بينما تظل آليات قرار هذه المؤسسات "معتمة" وسرية.
- **بتر المقاصد:** وصفتها بـ "المبتورة" لأنها تفصل بين "المعلومة" و "الأمانة"؛ فهي تراقب حركة الأموال لمنع ما يتعارض مع مصالحها السياسية، لكنها لا تراقب أثر هذه الأموال في عمارة الأرض أو تحقيق الاستخلاف.
- **أداة حصار:** في سياق "حرب الخليج"، هذه الرقابة هي التي تسمح للقوى المركزية بفرض العقوبات، وتجميد الأرصدة، وشل سلاسل الإمداد بمجرد امتلاكها لكود البيانات السيادية للدول.

- **مسار الشهود** (Transparency) : يقوم بإثبات "**شرعية**" و"**نفع**" المعاملة رياضيًا (براهين المعرفة الصفرية) دون كشف تفاصيلها، لضمان أن الأموال تخدم "**العمران**" ولا تمول التدمير.

(ج)**المخرجات (القاعدة) :**

- **لخارج الشبكة** : يظهر فقط إثبات رياضي بأن المعاملة "**صحيحة وآمنة**"، دون أي بيانات قابلة للاستغلال الجيوسياسي.
- **لداخل الشبكة (بين دول الخليج)** : تتحقق "**شفافية الأثر التامة**" لضمان التكامل الاقتصادي القائم على الأمانة.

٣. تطهير الكود البنيوي للمعاملات :

من خلال "**خوارزمية الحقن المقاصدي**"[1] (عرابي، ٢٠٢٦، ص ٤٣٠)، يعمل المعامل على تطهير الكود البنيوي للاقتصاد من التبعية للنظام النقدي العالمي القائم على الدين. وبدلاً من ذلك، يؤسس لـ "**ائتمان حي**" يربط القيمة بعناصر (إنسان، تراب، وقت)، مما يجعل الاقتصاد الخليجي محصنًا ذاتيًا ضد الصدمات الخارجية، حيث تتحول "**الأمانة**" هنا إلى درع تكنولوجي يمنع التلاعب المركزي بمدخرات ومقدرات الشعوب.

---

[1] **تعريف خوارزمية الحقن المقاصدي:** هي "آلية برمجية وهندسية تعمل داخل بروتوكول أمانة، تهدف إلى إعادة ربط الأدوات المالية والنظم الاقتصادية بـ غاياتها المقاصدية (عمارة الأرض والاستخلاف)، عبر حقن 'كود القيمة' في صلب المعاملات الرقمية، لضمان أن كل تدفق مالي أو تجاري يخدم بالضرورة نفعًا إعماريًا حقيقيًا".

ويمكن تفصيل أبعاد هذه الخوارزمية النقاط التالية:

- **التطهير من التبعية:** تعمل هذه الخوارزمية كمرشح (Filter) يقوم بتخليص الآليات الاقتصادية "المستعارة" من سمومها البنيوية (مثل الربا، والمقامرة، والتكديس العقيم) التي أدت إلى تبعية الاقتصاد الخليجي للمركزية الغربية المبتورة.
- **الربط بالعناصر الثلاثة:** تقوم الخوارزمية بعملية "حقن" برمجية تجعل القيمة النقدية مرتبطة طرديًا بالمعادلة الحركية (إنسان + تراب + وقت)؛ فلا تتولد السيولة في النظام إلا إذا ثبت خوارزميًا وجود أثر إعماري على الأرض.
- **علاج التضخم الجيوسياسي:** في سياق أزمة الخليج، تمنع هذه الخوارزمية حدوث التضخم الناتج عن الصدمات الخارجية؛ لأنها تقوم بـ "حقن" المقاصد في سلاسل الإمداد، مما يوجه الموارد آليًا نحو الاحتياجات الأساسية (منطقة البركة) ويمنع تسرب السيولة إلى الأوعية المالية الهامشية أو المضاربات الحربية.

المطلب الثاني: خوارزمية "المحتسب الرقمي" وصمام أمان التزكية: هندسة امتصاص الصدمات النقدية

في هذا المطلب، ننتقل من "**معامل الثقة**" كإطار عام إلى "**الآلية الإجرائية**" التي تضمن استقرار الاقتصاد الخليجي أمام موجات التضخم وتقلبات العملات الناتجة عن الحرب.

١. خوارزمية "المحتسب الرقمي" وتطهير الكود البنيوي:

تُعد خوارزمية "**المحتسب الرقمي**" الأداة الهندسية لتنفيذ ما يسميه البحث "**التحرر من المركزية الغربية المبتورة**". في أوقات الحروب، ترتهن العملات المحلية لتقلبات الدولار والنظام النقدي العالمي القائم على الدين، مما يسبب تضخمًا فوريًا عند أي اضطراب جيوسياسي. تعمل هذه الخوارزمية داخل بروتوكول أمانة على:

- **فك الحصار المادي**: عبر عزل الآليات الاقتصادية المستعارة التي تعمل كقنوات لنقل التضخم الخارجي.
- **الحقن المقاصدي**: إعادة ربط الأداة المالية بغايتها الاستخلافية، بحيث لا تُصدر القيمة النقدية إلا مقابل "**أثر إعماري**" حقيقي (ارتباط مباشر بعناصر إنسان، تراب، وقت). هذا الربط يجعل العملة الخليجية "**عملة حيوية**" غير قابلة للانفجار التضخمي لأنها مغطاة بإنتاج قيمي وليس بدين ورقي.

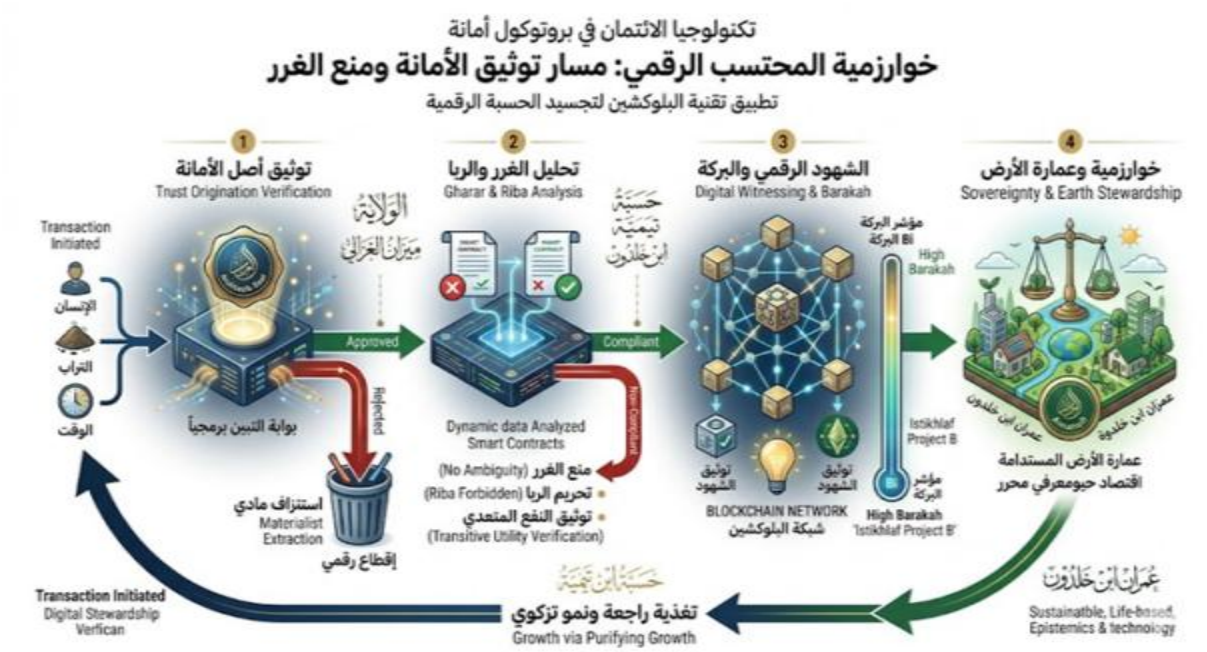

[شكل رقم ٤]: خوارزمية المحتسب الرقمي(Digital Muhtasib Algorithm)

يمثل هذا المخطط الانسيابي للشكل (٤) التعريف الإجرائي لـ "**تكنولوجيا الائتمان**" في بروتوكول أمانة؛ حيث لا تكتفي الخوارزمية بنقد النماذج التقليدية، بل تعمل على "**تطهير الكود البنيوي**" للعلم الاقتصادي. تبدأ العملية بفك الحصار المادي عن الآليات المستعارة (مثل الضرائب وتقسيم العمل)، ثم تمر بمرحلة "**الحقن المقاصدي**" التي تعيد ربط الأداة بغايتها الاستخلافية، وصولاً إلى منتج معرفي جديد يجمع بين "**كفاءة الآلية**"، و"**سمو الغاية**"، وهو ما يشكل جوهر التحرر من سطوة المركزية الغربية المبتورة.

٢. بوابة التزكية الآلية كصمام أمان ضد التضخم:

لتحقيق استقرار الأسواق في ظل الحرب، يطرح البحث "**بوابة التزكية الآلية**"؛ وهي صمام أمان برمجي يعمل على توجيه السيولة النقدية آليًا:

- **منطقة البركة**: في حالة حدوث صدمة نقدية، تقوم الخوارزمية بتحفيز التدفقات المالية نحو الأنشطة ذات "**النفع المتعدي**" (مثل تأمين سلاسل الغذاء والدواء المحلية)، وهو ما يقلل من أثر المضاربات التي تنشط عادة في الأزمات.

- **امتصاص الفائض النقدي العقيم**: تعمل البوابة على منع تكدس السيولة في الأوعية المالية الهامشية التي تزيد من حدة التضخم، محولةً إياها إلى "**نمو تزكوي**" يزيد من المعروض السلعي والخدمي المرتبط بالاحتياجات الأساسية لضمان "**عمارة الأرض المستدامة**".

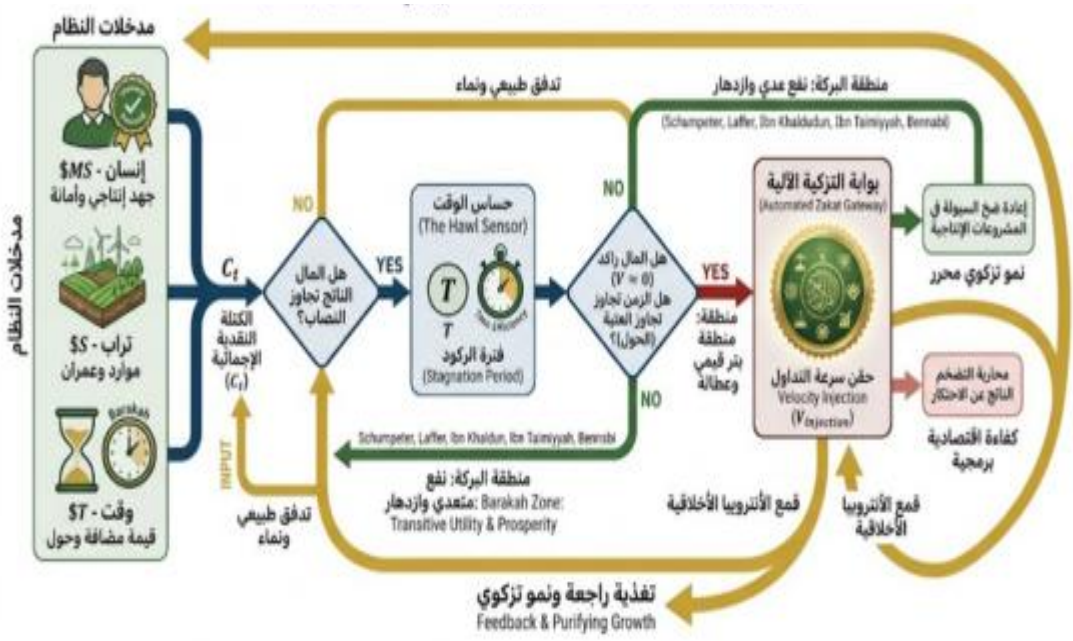

[شكل رقم ٥]: خوارزمية بوابة التزكية الآلية: صمام أمان عناصر الاقتصاد الحي

الشكل رقم (٥): خوارزمية بوابة التزكية الآلية (Automated Zakat Gateway Algorithm) يجسد هذا المخطط الانسيابي الجانب التنفيذي لنمذجة عناصر "**الاقتصاد الحي**"؛ حيث يعمل "**الوقت**" (T) هنا كمعامل رياضي صارم يرفض خمول الموارد. بوابة التزكية الآلية ليست مجرد أداة جباية، بل هي "**منظم سرعة**" (Governor) يضمن أن المال الناتج عن الجهد (إنسان) والموارد (تراب) في حالة عمارة دائمة، مما يحول النظام من السكون المادي إلى الحركية الاستخلافية. بوابة التزكية كصمام أمان لتوجيه السيولة نحو منطقة البركة وتحييد أخطار التضخم التدميري.

٣. الحصانة ضد التقلبات الجيوسياسية:

إن دمج المحتسب الرقمي وبوابة التزكية يخلق ما نسميه "**المناعة النقدية الذاتية**". فبينما يعاني النظام العالمي من صدمات أسعار الفائدة والديون أثناء الحروب، يظل الاقتصاد الخليجي المعتمد على "**بروتوكول أمانة**" مستقرًا؛ لأن قيمة التبادل فيه تُحدد بناءً على "**معامل البركة**" و"**الشهود الرقمي**" للأثر الإنتاجي، مما يحيد أثر الضغوط الجيوسياسية الخارجية على القوة الشرائية الداخلية.

[شكل رقم ٦]: مخطط التغذية الراجعة بين "الشهود الرقمي" و"استقرار القيمة النقدية"

توصيف الأبعاد الهندسية للمخطط للشكل (٦) :

- **الشهود الرقمي للأثر الإعماري**: يمثل نقطة الانطلاق لتسجيل النفع الحضاري. (عرابي، ٢٠٢٦، ص ٤١٢)
- **القلب الهندسي (المحتسب والتزكية)**: يتكون من خوارزميتين (عرابي، ٢٠٢٦، ص ٤٣٠–٤٣٢) تعملان كآليات للتطهير الكودي من التبعية المركزية.
- **ضبط العرض النقدي**: يقوم المحتسب الرقمي بضبط إصدار أو سحب العملة حسب الأثر الحقيقي الإعماري.
- **توجيه السيولة**: تقوم بوابة التزكية الآلية بتوجيه السيولة نحو الاحتياجات الأساسية (منطقة البركة) لمنع المضاربات.
- **المخرج (استقرار القيمة النقدية)**: النتيجة النهائية هي استقرار القوة الشرائية في ظل الأزمات الجيوسياسية في الخليج.

المطلب الثالث: "الإجماع العمراني" والسيادة الرقمية: تحصين الممرات وسلاسل الإمداد ضد الاختراق الجيوسياسي

في ظل الأزمات الجيوسياسية في الخليج، يبرز تهديدان مركزيان: الأول مادي يتمثل في إغلاق الممرات الدولية (مضيق هرمز)، والثاني سيبراني يتمثل في استهداف الأنظمة المالية المركزية. يقدم هذا المطلب حلولاً هندسية لهما عبر مفهوم "**الإجماع العمراني**".

[شكل رقم ٧]: مقارنة بنيوية بين بروتوكولات الإجماع التقليدية و"بروتوكول الإجماع العمراني"

١. بروتوكول "الإجماع العمراني" (Urban Consensus):

على عكس بروتوكولات الإجماع الغربية التي تعتمد على قوة الحوسبة (PoW) أو امتلاك المال (PoS)، يؤصل البحث لنموذج مبتكر يربط "**قوة التصويت**" و"**حق المصادقة**" بـ"**الأثر الإعماري**" للمستخلف.

السيادة الجيوسياسية: لا يملك حق المصادقة على تدفقات الطاقة والمال في الخليج إلا من أثبت خوارزميًا مساهمته في نماء عناصر (إنسان، تراب، وقت). هذا يعني أن القوى الخارجية التي تحاول التلاعب بالأسواق أو إغلاق الممرات رقميًا ستجد نفسها "خارج الإجماع" منطقيًا وتقنيًا، لأنها تفتقر لـ"**الأمانة**" الموثقة خوارزميًا في الشبكة.

توصيف الأبعاد الهندسية للمخطط للشكل (٧) :

١ . **معيار القوة والمصادقة (المرتكز)** : يوضح المخطط أن البروتوكولات التقليدية تمنح "**حق التصويت**" لمن يملك مالاً أكثر أو أجهزة أقوى، مما يسمح للقوى الخارجية بالسيطرة على القرار الاقتصادي. بينما "**الإجماع العمراني**" يرهن حق المصادقة بـ**الأداء الأخلاقي والإعماري** الموثق خوارزميًا.

٢ . **المناعة ضد الاختراق** : نوضح من خلال هذا الشكل أن المهاجم الجيوسياسي الذي يريد "**شل**" سلاسل الإمداد الخليجية سيفشل تقنيًا؛ لأنه لا يمتلك "**رصيد أمانة**" (DTF) داخل الشبكة يسمح له بالتأثير على "**الإجماع العمراني**".

٣ . **السيادة (المخرجات)** : يتحول نظام الإجماع هنا من مجرد أداة تقنية إلى "**سلطة أخلاقية رقمية**" تحمي الممرات (عرابي، ٢٠٢٦، ص ٤٧٧) وتضمن أن الاقتصاد الخليجي يدار بأيدي من يهمه "**نماء العمران**" فقط.

٢ . المناعة السيبرانية كدرع قيمي :

تتحول المناعة السيبرانية في بروتوكول أمانة من مجرد جدران حماية تقنية إلى "**درع قيمي**". إن محاولة اختراق الكود السيادي للاقتصاد الخليجي في زمن الحرب تصبح عملية مستحيلة اقتصاديًا؛ لأن المهاجم يحتاج لامتلاك "**أرصدة إعماريه**" لا يملكها. وبذلك، يتم تحصين سلاسل الإمداد ليس بالحراسة العسكرية فحسب، بل عبر نظام "**إجماع**" يرفض آليًا أي معاملات تهدف إلى التدمير أو الاحتكار أو التعطيل القسري للممرات.

[شكل رقم ٨]: آلية عمل "الدرع القيمي" في صد الهجمات السيبرانية الجيوسياسية

وصيف الأبعاد الهندسية للشكل (٨) :

١ . **مصدر التهديد (القمة)** : يمثل المهاجم الجيوسياسي الذي يسعى، عبر أدوات سيبرانية، إلى اختراق نظم التحكم الخليجية (مثل SCADA لنقل النفط) لتعطيل الإنتاج أو تصدير أزمات نقدية (التضخم) .

٢ . **منظومة الدفاع القيمي (المركز)** : هنا يكمن الابتكار الهندسي (عرابي، 2026، ص 477) بروتوكول أمانة لا يعتمد فقط على كلمات مرور أو تشفير رياضي قابل للكسر، بل يضع "**جدار حماية قيميًا**" (DTF Filter)

- أي طلب معاملة (مالية أو تشغيلية) يجب أن يمر عبر هذا الفلتر .
- الفلتر لا ينظر لقوة التشفير فحسب، بل يتحقق من "**بصمة الأمانة**" (DTF) لمصدر الطلب .

٣ . **الصد التلقائي** : المهاجم الخارجي، بطبيعته التدميرية، لا يمتلك "**أرصدة إعمارية**" موثقة خوارزميًا داخل الشبكة، وبالتالي فإن (DTF) الخاص به منخفض جداً أو صفر .

٤ . **النتيجة (القاعدة)** : يقوم النظام **آليًا بصد الطلب وتجميده**، باعتباره "**غريبًا قيميًا**" عن المنظومة، دون الحاجة لتدخل بشري سريع، محققًا بذلك "**المناعة الجيوسياسية**" بعيداً عن السيطرة المركزية الدولية.

٣ . بصمة الستر الرقمي وحماية البيانات السيادية :

في أوقات النزاع، تصبح البيانات الاقتصادية (حجم الصادرات، المسارات، الأرصدة) أهدافًا استخباراتية؛ وهي تقنيات تضمن:

- **الشهود الرقمي** : التأكد من صحة المعاملة ونفعها العمراني.
- **الستر الكامل** : إخفاء تفاصيل الهوية والمسارات الحساسة عن الأطراف الخارجية، مما يحقق "**الحرية المسؤولة**" ويمنع "**الرقابة الشمولية**" الدولية على الاقتصاد الخليجي.

[شكل رقم ٩]: ميزان "أمانة" للتوازن بين الشفافية (الشهود) والخصوصية (الستر)

توصيف الأبعاد الهندسية للشكل (٩) :

١ . **محور الارتكاز (بروتوكول أمانة)** : يمثل الميزان الهندسي الذي يمنع طغيان كفة على أخرى.

٢ . **كفة الستر الرقمي** (عرابي، ٢٠٢٦، ص ٤٧٧) :

- **ماذا تستر ؟** تفاصيل الهوية، الكميات، المسارات اللوجستية للطاقة والسلع الخليجية.

- **لماذا؟** لحمايتها من "الرقابة البانوبتيكية المبتورة" (القمة) ومن الاستهداف الجيوسياسي العسكري أو الاقتصادي.

٣. **كفة الشهود الحضاري** (عرابي، ٢٠٢٦، ص ٤١٢):

- **بماذا تشهد؟** بصحة المعاملة رياضيًا، وبامتلاكها لـ "أثر إعماري" حقيقي (إنسان + تراب + وقت)، وبأنها لا تمول تدميرًا.
- **كيف؟** عبر "براهين المعرفة الصفرية" التي تثبت صحة الشيء دون كشف ماهيته.

٤. **المناعة الديناميكية (القاعدة)**: يتحقق التوازن عندما تشهد الشبكة على "نفع" المعاملة مع "ستر" تفاصيلها السيادية، مما يضمن استمرار تدفق قوى السوق الخليجية (المناعة بالحركة) دون أن تكون مكشوفة للأعداء.

الخاتمة

خلص هذا البحث إلى أن الحصانة الاقتصادية لدول الخليج في زمن النزاعات لا تتحقق بـ "**تكديس**" المنتجات أو الاحتماء بالأنظمة المالية المركزية المهتزة، بل بتطوير "**مناعة حركية**" مستمدة من قيم الاستخلاف. لقد أثبتنا أن دمج منهجية "**الاقتصاد الحي**" لمالك بن نبي مع "**بروتوكول أمانة**" الرقمي يوفر نظام تشغيل سيادي يمتلك القدرة على امتصاص الصدمات النقدية وتأمين الممرات الدولية عبر "**الدرع القيمي**" وخوارزميات الإجماع العمراني.

إن هذا البحث يضع بين يدي صانع القرار الخليجي مفاتيح "**الاستخلاف الرقمي**"؛ حيث لا تكون التكنولوجيا مجرد أداة مستوردة، بل هي "**وعاء قيمي**" يحمي التراب، ويفعل الإنسان، ويختصر الوقت، محققًا بذلك المناعة المطلوبة في عالم لا يعترف إلا بالقوة المستندة إلى العلم والسيادة.

أولاً: نتائج البحث (Research Findings)

- **الفشل البنيوي للمركزية**: أثبتت الدراسة أن الارتهان للنظام النقدي العالمي (المبتور) يجعل اقتصاديات الخليج عرضة للتضخم المستورد بمجرد حدوث أي اضطراب في الممرات المائية.

- **الأمانة كمعامل تقني**: نجح البحث في برهنة إمكانية تحويل القيمة الأخلاقية إلى "**معامل ثقة رقمي(DTF)** " ، مما يخرج الاقتصاد الإسلامي من حيز التنظير إلى حيز النمذجة الرياضية.
- **المناعة عبر الإجماع**: تبين أن "**الإجماع العمراني**" هو الحل الهندسي الأمثل لحماية الممرات الدولية (مثل مضيق هرمز)؛ حيث يتم تحصين سلاسل الإمداد بنظام لا يقبل الاختراق ممن يفتقرون للأثر الإعماري.
- **صمام أمان التزكية**: أثبتت المحاكاة الرقمية لـ "**بوابة التزكية الآلية**" قدرتها على توجيه السيولة نحو الإنتاج الحقيقي، مما يمنع الفقاعات التضخمية أثناء الحروب.

ثانيًا: التوصيات وأساليب التنفيذ (Policy Recommendations & Execution Methods)

لتحويل هذه النتائج إلى واقع ملموس، يوصي البحث بالآتي:

١. التأسيس التقني (المستوى الهندسي):

- **التوصية**: البدء في بناء "**الشبكة الخليجية الموحدة للأمانة الرقمية**".
- **أسلوب التنفيذ**: تبني "**خوارزمية المحتسب الرقمي**" كمرشح آلي (Filter) في البنوك المركزية الخليجية لتطهير المعاملات من التبعية المركزية وحقنها بالمقاصد الإعمارية.

٢. التحصين الجيوسياسي (مستوى السيادة):

- **التوصية**: تأمين سلاسل الإمداد عبر "**بصمة الستر الرقمي**".
- **أسلوب التنفيذ**: استخدام تقنيات "**براهين المعرفة الصفرية**" لتشفير بيانات تدفقات الطاقة والسلع عبر الممرات المائية، بما يضمن "**الشهود الرقمي**" على سلامتها مع "**الستر الكامل**" لمساراتها عن التجسس الاقتصادي المعادي.

٣. التمكين المجتمعي (مستوى الاقتصاد الحي):

- **التوصية**: الانتقال من "**مجتمع الأشياء**" إلى "**مجتمع الأشخاص**".

- **أسلوب التنفيذ**: تفعيل معادلة (إنسان + تراب + وقت) عبر ربط الحوافز الضريبية والمالية بـ "**معامل الثقة الرقمي**" للفرد والمؤسسة، بحيث تتدفق السيولة آلياً نحو المشاريع التي تمتلك أعلى "**أثر إعماري**" في زمن الأزمة.

٤ . الحوكمة النقدية (مواجهة الصدمات) :

- **التوصية**: إطلاق "**وحدة نقدية حيوية**" مرتبطة ببروتوكول أمانة.
- **أسلوب التنفيذ**: تفعيل "**بوابة التزكية الآلية**" (شكل ٥) كأداة سياسة نقدية ذكية تمتص فائض السيولة العقيم أثناء النزاعات وتوجهه نحو "**منطقة البركة**" لضمان وفرة السلع الأساسية.

المراجع:

١ . عرابي، ص. ح، جاد، هـ. ج. (٢٠٢٦). من صمت التراث إلى ضجيج النظرية: نقض النظريات والنظم الاقتصادية الغربية وإثبات الريادة الإسلامية – دراسة تحليلية نقدية (ط ١). القاهرة: نور للطباعة والنشر والتوزيع.

٢ . بن نبي، م. (٢٩٥٩). المسلم في عالم الاقتصاد. دمشق: دار الفكر

٣ . ابن نبي، مالك (١٩٥٩). تأملات في الاقتصاد الإسلامي. ترجمة عبد الصبور شاهين. دمشق: دار الفكر.

الصراعات الكبرى والممرات المائية وحرب الظل

نظام البترويوان مقابل البترودولار

جهينة حبيب الحاج حمود

ماجستير مصارف إسلامية

تُعتبر الممرات والمضائق البحرية عاملاً استراتيجيًا في مواقع الدول، كما تُشكل شرايين حيوية للاقتصاد العالمي وحركة التجارة الدولية، فهي تختصر المسافات بين القارات وتربط الأسواق بالموارد، مما يجعل السيطرة عليها عاملاً رئيسيًا في ميزان القوى الدولي، حيث تُشكل المضائق البحرية نقاط تحكم في الملاحة البحرية فقد احتلت مكانة وأهمية استراتيجية هامة مما جعلها نقاط صراع وتنافس سياسي بين القوى البحرية.

إن هذه الأهمية جعلتها ميدانًا للاهتمامات الجغرافية السياسية التي تعنى بدراسة التفاعل بين المكان الجغرافي والواقع السياسي، وهذا التفاعل يبرز بشكل واضح في هذه المواقع البحرية المهمة، ووفق بيانات صادرة عن المنظمة البحرية الدولية، فإن ٩٠٪ من السلع المتداولة عالميًا يتمّ شحنها عبر البحار، بينما تُسيطر الممرات المائية على ٦١٪ من إنتاج العالم من البترول والسوائل النفطية الأخرى، أي ما يُعادل ٥٨.٩ مليون برميل يوميًا، فلذلك أي تهديد يؤثر في أمنها يؤثر بالتبعية وبشكل مباشر في الأمن القومي لكل دول العالم بما يُمثلهُ من تأثير كبير في حركة التجارة العالمية وسلاسل الإمداد، ويتقاطع أمن الممرات التجارية مع العديد من أبعاد الأمن القومي والعالمي، أهمها: أمن الطاقة، والأمن الغذائي، وهو ما يُفسر اهتمام الدول الكبرى بها، فمن الطبيعي أن تصوب كل قوة أنظارها نحو تلك الممرات لتأمينها بالشكل الذي يؤمِّن مصالحها ومصالح حلفائها، فلم تكن الممرات المائية يومًا مُجرد مساحات زرقاء على الخرائط، بل أدوات صراع ونفوذ، تُدار بالقانون حينًا وبالقوة حينًا آخر، حيثُ أن **الجغرافيا لا تحمي أصحابها إن لم تُقرأ بعين السياسة والتاريخ معًا**، ومن لم يُدرك ذلك سيجد نفسهُ خارج اللعبة في عالم يُعاد فيه تشكيل خارطة الممرات المائية، فحدوث أي اضطرابات من توترات سياسية، وهجمات بحرية، وتحولات جيوسياسية في عمل المضائق البحرية يمكن أن يضع العالم في أزمة طاقة، وخاصةً أن حجم النفط والغاز الذي يمرّ بها هائل، وأي تعطيل لها سيؤدي سريعًا إلى تأثيرات كبيرة على الأسعار العالمية واضطراب سلاسل الإمداد والتوريد.

والعالم اليوم لا يتجه إلى نظام أكثر استقراراً، بل إلى فوضى مُدارة حول البحار، فمن يملك الميناء يملك القرار، ومن يُسيطر على المضيق يستطيع أن يخنق دولة بأكملها دون أن يطلق رصاصة واحدة. ومن هذا المشهد نرى إيران اليوم تولي أهمية خاصة للممرات التجارية الدولية وذلك لأهمية موقعها الإستراتيجي والمفيد في هذه الممرات، فهي تجُاور ١٥ دولة، ما يُسهل الوصول إلى أسواق آسيا الوسطى والقوقاز ودول جنوب الخليج العربي، كما أنها توجد جغرافيًا على تقاطع ٣ قارات (آسيا وأوروبا وإفريقيا)، أي إنها تربط بين شمال وجنوب وشرق وغرب العالم، كما أن ميزة إيران لا تقتصر على موقعها الجغرافي، وإنما أيضًا على امتلاكها ثروة طاقية هائلة وقدرتها على الوصول إلى مصادر الطاقة في الشمال والجنوب من جانب، والمياه الإقليمية من الجانب الآخر، أي أنها تقتصر على مسافات كبيرة، فضلاً عن امتلاكها موانئ عديدة وكبيرة وشبكات للنقل البري والسكك الحديدية الممتدة إلى حدود دول الجوار، وتُعتبر إيران حاليًا عنصراً فاعلاً في العديد من الممرات الدولية الناشئة، ومنها طريق الحرير الذي أطلقتهُ الصين عام ٢٠١٣م (مبادرة الحزام والطريق) باعتبار إيران أهم قطعة أرض بين شرق آسيا وأوروبا (لم تدخل الصين في هذه الشراكة مع إيران صدفةً بل اختارتها لأنها بحاجة إلى إيران وبنهجها الصبور والمنهجي وغير الغربي، فشيدت الصين البنية التحتية للسيناريو الذي يتكشف أمام أعيُننا اليوم)، وممر شمال – جنوب الذي يربط بين الهند وروسيا، وممر تراسيكا الذي يُمثل جسراً بين دول آسيا الوسطى والقارة الأوروبية، إلى جانب ممرات أُخرى لم تُفعَّل بالكامل، ويمنح تحكم إيران بمضيق هرمز قوة كبيرة لطهران، لأنهُ يُعد من أهم ممر للنفط في العالم، فهو يربط بين عُمان وإيران والخليج العربي بخليج عُمان وبحر العرب[1]، كما يتميز

[1] يقع مضيق هرمز في الجزء الشرقي لمياه الخليج العربي والجزء الشمالي الغربي لخليج عُمان، اللذين يُشكلان لسانين بحريين مُتصلين بالمحيط الهندي، ويحد المضيق من الشمال والشرق إيران، ومن الجنوب سلطنة عُمان التي تشرف على حركة الملاحة البحرية فيه إذ يأتي ممر السفن ضمن مياهها الإقليمية. وتبدأ حدوده الشمالية الغربية من الخط الذي يصل رأس الشيخ مسعود في شبه جزيرة مسند العُمانية بجزيرة هنجام مرورًا بجزيرة قشم حتى الساحل الإيراني، وهذا الخط هو الذي يفصل مضيق هرمز عن الخليج العربي. أما حدوده الجنوبية الشرقية فتمتد من رأس دبا على ساحل الإمارات إلى دماجة على الساحل الإيراني، وهذا الخط هو الذي يفصل المضيق عن خليج عُمان.
وتتألف شواطئ المضيق الشمالية من الجزء الشرقي لجزيرتي قشم ولاراك، فيما تتألف شواطئه الجنوبية من الساحلين الغربي والشمالي لشبه جزيرة رأس مسندم. وبحكم موقعه المداري فإن ظروفه المناخية تجعله صالحًا للملاحة طوال العام.
ويبلغ طول مضيق هرمز نحو 167 كيلو مترًا، ويتراوح عرضه بين 33 و95 كيلو مترًا تقريبًا، بينما يصل عمقه ما بين 60 إلى 100 متر. وتنتشر فيه عدد من الجزر، يتبع بعضها لإيران مثل قشم وهرمز ولارك وهنجام، في حين تقع جزر أخرى تحت الإدارة العُمانية، ومن أبرزها مجموعة جزر سلامة وبناتها وجزيرة الغنم، إضافةً إلى شبه جزيرة مسندم التي تُشكّل الامتداد العُماني المُطل على المضيق. وتتحكم بمدخل المضيق الشمالي 4 جزر، وهي: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وجزيرة الفارور الإيرانية.

بأهمية استراتيجية بالغة على المستويين الإقليمي والدولي، باعتباره المنفذ البحري الوحيد للخليج العربي إلى المياه المفتوحة والعالم، ويُمثل المضيق نقطة عبور رئيسية ضمن أحد أهم الممرات الملاحية الحيوية في العالم، ويُعد أحد الشرايين الأساسية للتجارة الدولية، كما يُشكّل ركيزة محورية لأمن الطاقة العالمي، إذ يستوعب عبور أكثر من ربع تجارة النفط المنقولة بحرًا، وما يُقارب خُمس الاستهلاك العالمي من النفط ومشتقاته، بما يُعادل ٢٠ مليون برميل يوميًا، إضافةً إلى نحو خُمس تجارة الغاز الطبيعي المُسال عالميًا، ولا يقتصر دور المضيق على كونه ممرًا ملاحيًا، بل ارتبط تاريخيًا بالصراعات الكبرى في المنطقة، يستمد زخمه التاريخي منذ أكثر من ٥ آلاف سنة، بتعاقب سيطرة حضارات عديدة عليه، واستفادت منه باعتباره معبرًا لقوافل سفنها التجارية والحربية، وعلى امتداد تاريخه الحديث ارتبط المضيق بالصراعات الكبرى في المنطقة، وتحوّل منذ ثمانينيات القرن العشرين إلى ساحة تتقاطع فيها المصالح والصراعات الإقليمية والدولية وورقة ضغط مؤثرة.

يُمثل مضيق هرمز "القنبلة الاقتصادية لإيران" نظرًا لأهميته الحيوية في سوق الطاقة العالمي، حيث يقف هرمز كأخطر نقطةٍ على خريطةِ العالم، ليس لأنهُ ضيقٌ جغرافيًا فقط، بل لأنهُ يحملُ فوقَ مياههِ اقتصاد الأرضِ بأكمله، تمر عبرهُ ناقلات النفط والغاز التي تُشغل المصانع وتُغذي المدن، وتُحددُ أسعار كل شيءٍ من الوقود إلى الغذاء، ومن يضعُ يدهُ على هذا الممر لا يُهددُ دولةً، بل يُمسكُ مفاتيحَ النظام العالمي نفسه، فمن يملك هذا المفتاح لا يُهددُ خصمًا واحدًا بل يفرضُ معادلةً على العالم بأسرهِ، معادلةٌ تقول: إن الجغرافيا يمكنُ أن تتحول إلى سلاحًا، وأن البحرَ يمكن أن يُصبحَ حدودًا مُغلقةً، وإن قرارًا واحدًا يمكنُ أن يُغير مصير الاقتصاد العالمي في لحظةٍ واحدة، وهكذا لا يكون الحصارُ مجرد عملية عسكرية بل حدثًا يُعيد رسم خريطة النفوذ ويضع العالم أمام واقع جديد عنوانه أن من يُسيطر على هرمز لا يُسيطر على ممر مائي فقط، بل على قلب النظام العالمي نفسه.

لم يعد مضيق هرمز مُجرد ممر مائي يربط الخليج العربي بالمحيط الهندي، بل تحول إلى بؤرة توتر استراتيجي تتقاطع عندها خيوط السياسة الدولية والاقتصاد العالمي والأمن الإقليمي في آنٍ واحد، حيث أصبح نقطة محورية للتجارة والسياسة والصراعات، وشهد العديد من الاشتباكات العسكرية لاسيما بعد اكتشاف

النفط في المنطقة المحيطة به مطلع القرن العشرين[1]، حيث كانت وما زالت هذه المنطقة محط أنظار الدول الكبرى في استراتيجياتها العسكرية والأمنية، لأنها تُشكل بممراتها ومضائقها عصب نقل النفط إلى الغرب، وذلك باعتبارها نموذجًا جغرافيًا سياسيًا مؤثرًا على المصالح الحيوية للدول المتقدمة وغيرها، ومن هُنا ولد مفهوم "حرب الممرات المائية"، أي التنافس والصراع على السيطرة أو التأثير في هذه النقاط الحساسة.

الحرب التي يشهدها العالم اليوم ليست حرب دبابات، بل حرب خرائط بحرية، ومن لا يفهم ذلك اليوم سيدفع ثمنهُ غداً سيادةً واقتصاداً وأمنًا، إنها حروب على الجغرافيا قبل أن تكون حروبًا على البشر.

دخل مضيق هرمز منذ ٢٨ فبراير/ شباط ٢٠٢٦ طوراً جديداً من الاضطراب الجيوسياسي، عقب الضربات العسكرية الأمريكية – الإسرائيلية المشتركة على إيران، والتي شملت اغتيال المرشد الأعلى علي خامنئي، وقد ردّت طهران عبر الحرس الثوري والقوات المسلحة بسلسلة هجمات صاروخية وبطائرات مُسيّرة استهدفت قواعد أمريكية، وأهدافًا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومواقع في دول خليجية، بالتوازي مع تحذيرات مباشرة بحظر الملاحة في المضيق، سرعان ما تُرجمت إلى تعطيل فعلي لحركة الشحن، في **المرحلة الأولى** اتجهت إيران إلى الإغلاق الشامل للمضيق، حيث أعلنت في ٣ مارس/ آذار ٢٠٢٦ وقف المرور، ونفذت هجمات مباشرة على السفن التي حاولت العبور، وجاء ذلك فور انطلاق العملية العسكرية الأمريكية "الغضب الملحمي"، واستهدفت بنية القيادة والسيطرة الإيرانية، وقواعد الحرس الثوري، ومنظومات الصواريخ والسفن الحربية، وخلال هذه الفترة سُجلت ٢١ هجمة مؤكدة على سفن تجارية حتى ٢١ مارس، فيما أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نيته فتح المضيق بالقوة، مع

[1] الحرب العراقية الإيرانية (1980- 1988) ففي عام م1984، اندلعت "حرب الناقلات" بعد هجوم عراقي على محطة نفط وناقلات في جزيرة خارك الإيرانية، فردت إيران بمهاجمة ناقلات متجهة من وإلى الكويت ودول خليجية أخرى، وزرعت ألغامًا بحرية في مسارات السفن. ورد العراق بإطلاق الصواريخ على الناقلات الإيرانية. وأدى هذا التصعيد إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية لضمان تأمين الملاحة في الخليج. ومع مرور أول قافلة بحرية تُرافقها سفن حراسة صيف عام 1987م، اصطدمت ناقلة كويتية بألغام إيرانية، مما دفع الولايات المتحدة إلى تعزيز وجودها العسكري في المضيق. وهاجمت المروحيات الأمريكية في سبتمبر/أيلول من العام نفسه، سفينة إيرانية أثناء زرعها الألغام، وأغرقتها. وفي الأشهر التالية اصطدمت فرقاطة أمريكية وسفن أخرى بألغام إيرانية، فدمرت القوات الأمريكية قواعد للحرس الثوري الإيراني وهاجمت سفنًا حربية إيرانية. وفي أبريل/نيسان 1988م، شنت أمريكا عملية عسكرية في مضيق هرمز عُرفت باسم "فرس النبي"، أسفرت عن تدمير سفن حربية إيرانية وإخراج منصات نفط إيرانية عن الخدمة. وقد قُتل أثناء الاشتباكات أكثر من 50 إيرانيًا، كما فقدت الولايات المتحدة طيارين إثر تحطم مروحيتهم أثناء الإشتباك. وأسقط الطرّاد الأمريكي "يو إس إس فينسنس" في العام نفسه، طائرة إيرباص تابعة للخطوط الجوية الإيرانية، ظنًا أنها طائرة حربية هجومية، مما أسفر عن مقتل 290 شخصًا.

تأكيدات مُتكررة على تدمير القدرات البحرية الإيرانية، إلا أن مسار الأحداث أظهر استمرار السيطرة الإيرانية الفعلية على حركة الملاحة في المضيق، ومع تعذر فرض فتح عسكري مباشر، انتقلت إيران في **المرحلة الثانية** إلى نموذج إدارة إنتقائي للمضيق، عبر إنشاء ممر آمن شمال جزيرة لاراك قرب بندر عباس، تُخضع فيه السفن لإجراءات تفتيش وتدقيق قبل منحها حق العبور، وقد وصفت تقارير ملاحية هذا الترتيب بأنه أشبه بـ "نظام كابينة جمركية" مفروض بالقوة، تزامن مع مساعٍ تشريعية داخل البرلمان الإيراني لفرض رسوم على السفن العابرة، مع تسجيل حالات دفع فعلية بعملة اليوان الصيني، في **المرحلة الثالثة**، تطور هذا النموذج إلى تمييز سياسي صريح في منح حق المرور، حيث أعلن الحرس الثوري في ٢٧ مارس/آذار حظر عبور السفن المُرتبطة بالولايات المتحدة و"إسرائيل" وحلفائهما، مُقابل السماح لسفن دول محددة بالمرور، في مقدمتها الصين والهند وماليزيا وباكستان، مع توجه دول أخرى لإبرام ترتيبات مباشرة مع طهران لضمان عبور سفنها، كما أعلنت إيران لاحقًا إعفاء السفن العراقية من القيود، في خطوة تعكس تحويل المضيق إلى أداة ضمن السياسة الخارجية.

انعكست هذه التحولات على حركة الملاحة بصورة حادة، إذ لم تعبر المضيق حتى ٣١ مارس سوى ٢٩٢ سفينة تجارية ضمن الرقابة الإيرانية، بانخفاض يُقارب ٩٥٪ مقارنةً بمستويات ما قبل الحرب، وفق بيانات مؤتمر الأمم للتجارة والتنمية. وعلى مستوى الأسواق، تجاوز سعر خام برنت حاجز ١٠٠ دولار للبرميل في ٨ مارس، قبل أن يبلغ ذروته عند ١٢٦ دولاراً، في ما وُصف بأنه أكبر اضطراب لإمدادات الطاقة منذ سبعينيات القرن الماضي.

في هذا السياق، برز إعادة فتح المضيق كعنوان مركزي في الخطاب الأمريكي، مع تصاعد التهديدات باستخدام القوة العسكرية، إلا أن المُعطيات الميدانية تُشير إلى أن قدرة إيران على تعطيل الملاحة لا ترتبط بالسيطرة التقليدية على البحر بقدر ما تعتمد على تكتيكات غير مُتماثلة، تُتيح لها الاستمرار في فرض قيود فعالة على المرور، بما يجعل خيار الفتح العسكري محفوفًا بتحديات كبيرة، ويُبقي المضيق ضمن معادلة مفتوحة بين التصعيد والاحتواء.

تعمل إيران وفق نمط يستهدف الانتقال من موقع المُتلقي للخسائر الاقتصادية الناتجة عن الضربات العسكرية، إلى موقع الفاعل القادر على إنتاج واقع ميداني جديد يُعاد من خلاله تشكيل التكييف

القانوني للمضيق، بالتالي تحول الحرب من عبء اقتصادي إلى فرصة لإعادة توزيع موازين القوة، عبر بناء مورد مُستدام ورافعة تفاوضية طويلة الأمد .

عندما أغلقت إيران مضيق هرمز توقفت ١٣٨ ناقلة كانت تعبره يومياً، وانخفض عبور النفط بأكثر من ٩٠٪، وارتفعت أسعار النفط في العالم ٤٠٪ في أسابيع، وأُصدرت تحذيرات طوارئ في اليابان وكوريا وأوروبا، كما انعقدت جلسةٌ طارئة في مجلس الأمن، وتحرك الأسطولُ الأمريكي الخامس، وأعلنت ٣٥ دولة استعدادها للحرب، كلُ ذلك بسببَ ثلاثة كيلومتراتٍ من الماء مساحةٌ صغيرةٌ بالأمتار لكن التأثير يُقاسُ بما هو أكبرُ من المساحة، مضيقُ هرمز ليس مجردَ ممرٍ مائيٍ بل هو صمام قلب الاقتصاد العالمي يمر عبره ٢٠٪ من النفط العالمي كل يوم، ومن يتحكمُ فيه يُمسكُ بخناقِ كل دولةٍ تستوردُ الطاقة من طوكيو إلى برلين ومن سول إلى روما، وإيران تعرفُ هذا جيداً، لهذا حين اشتعلت الحربُ في فبراير لم تضرب إيران تل أبيب فقط، بل أمسكت بهرمز وقالت للعالم كله إما أن تضغطوا على أمريكا وإسرائيل أو ستقفُ ناقلاتِ نفطكم عند بابي وعلى العالم أن يختار، ففي خضّمِ هذا التصعيد العسكري الذي نعيشهُ اليوم ومع تصاعد نبرةِ التهديدات المُتبادلة بين واشنطن وطهران، وإعلان الرئيس ترامب فرض حصارٍ بحريٍ على الموانئ الإيرانية، لم تسرق الصواريخ البالستية الأضواء هذه المرة، فالمعركة ليست على اليابسة فقط، بل أصبح الخليج نفسهُ بمياهه ساحةُ قتال فهو مُسطحٌ مائيٌ عرضهُ في بعض المناطق لا يتجاوز ٢٠٠ كم، وفي قلبهِ النقطةُ الأخطر هي مضيقُ هرمز أحد أهم الممرات البحرية في العالم، ومنذُ أغلقتهُ إيران ذاقَ العالمُ الأمرّين وبدأت أزمةُ الطاقة ومعها أزماتُ كلِ شيء، فالشرق الأوسط ليس مُجرد ساحة صراع، بل قلب سوق النفط والغاز العالمي، حيث أن دول الخليج وحدها تُنتج قُرابةَ ثلث النفط المُتداولِ في الأسواق، والجزءُ الأكبر من هذا النفط يمرُ عبر الخليج وعبر مضيق هرمز تحديداً، تعبرهُ كل يومٍ ناقلاتٌ تحملُ نحو ٢٠ مليون برميل من النفط إلى آسيا وأوروبا وإلى بقية العالم، لقد رأى العالمُ نتائجَ أسبوعٍ من الإضطراب، وكيف انهارت الأسواقُ مع ارتفاعٍ في أسعار النفط وقفزاتٍ هائلةٍ في أسعار الغاز، ولهذا لا تبقى الحربُ في الخليج مسألةً عسكريةً فقط، بل تتحول سريعًا إلى أزمة اقتصادية عالمية، لأن النفط والغاز هنا ليس وقوداً فحسب بل عصب الاقتصاد العالمي كله .

فالسؤال الذي يعرض نفسه لماذا العالمُ كلهُ يقفُ عاجزاً أمامَ مضيق هرمز؟ المضيقُ في أضيقِ نقطة يبلغُ ٣٢ كيلومتراً، لكن هذا الرقم خادع لأن ناقلات النفط العملاقة التي يبلغُ طول الواحدة منها ٣٠٠ متر لا

تستطيعَ أن تُبحر في أي مكانٍ تشاء هي مُضطرة للسير في ممرين ملاحيين مُحددين بدقة، ممرٌ للدخول وممرٌ للخروج وبينهما منطقةٌ عازلة وعرضُ كل ممرٍ منهما ثلاثةُ كيلومتراتٍ فقط، ثلاثةُ كيلومترات أقلُ من المسافةِ بين طرفي كثيرٍ من المدن العربية، لكنها الممرُ الذي يمرُ عبره ٢٠٪ من نفط العالم كل يوم وعليها تحُكمُ إيران قبضتها.

من هنا تحديداً بنت إيران عقيدتها البحرية ليس بأساطيل ضخمة بل بحربٍ غير مُتكافئة، ولكن كيف ذلك؟ إيرانُ تملكُ على ضفتي هذا الممر ساحلاً يمتدُ لأكثر من ٢٥٠٠ كيلومتر، مليئًا بالكهوف الطبيعية والأنفاقِ تحت الأرض تُخبئ فيها صواريخ كروز مُضادةً للسفن، وعلى طول هذا الساحل تنتشر بطارياتُ صواريخ مُضادة للسفن مخفيةً بين الجبال، هذه الصواريخُ يُمكنها ضرب السفن المارةِ في الخليج، وزوارقَ هجوميةً سريعة صغيرة يصعبُ رصدها تتحرك العشرات منها وأحيانًا المئات بسرعة عالية على متنها صواريخَ قصيرة المدى، وطائراتٍ مُسيرةً انتحاريةً رخيصة الثمن لكنها قاتلة، كما أن هناك سلاحٌ آخر أكثر بساطةً لكنهُ شديدُ التأثير ألا وهو "الألغامُ البحرية" (عاد البُعبُعُ القديمُ ليحتلَ الواجهة عاد ليُستخدم كأداة ضغطٍ خانقةٍ على حركة الملاحة العالمية في بُقعةٍ جغرافيةٍ هي الأهم والأخطر على وجه الأرض "مضيقُ هرمز")، لكن الأخطر من ذلك كلهُ سبعُ جُزر يُسميها الباحثون الاستراتيجيون قوسَ الدفاع الإيراني، خطٌ إفتراضيٌ يربطُ بينها، يجعلُ إيرانَ تُشرفُ على المضيق من كل الجوانب:

قشم أكبرُ جُزر الخليج تمتد ١٠٠ كم في عمق المضيق، فيها أنفاقٌ تحت الأرض لتخزين الصواريخ والألغام والمُسيرات ولا يفصلها عن البر الإيراني سوى مضيقٍ ضيق.

لاراك الجزيرةُ الصغيرة عند أضيقِ نقطةٍ في المضيق هي من يتحكمُ الحرس الثوري من خلالها في حركة الملاحة وهي اليوم نقطة التسجيل التي تمر عبرها السفن التي تدفع الرسوم.

جُزر أبو موسى وطَنبه الكبرى وطُنبه الصغرى، وهي جُزر تحولت إلى حصون تضم صواريخ مُضادة للسفن، هذا القوس يعني أن أيةَ سفينةٍ حربيةٍ أو ناقلةِ نفطٍ تُريد العبور ستكونُ تحت مجال نيرانٍ إيرانيةٍ من ستِ جهاتٍ في آنٍ واحد، حيث قال وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (جيم ماتيس) قبل أن يتحولَ اسم وزارة الدفاع إلى وزارة الحرب أنَ فتح هرمز بالقوة مُستحيل.

جاءت لحظة اختبار هذا القوس (قوس الدفاع الإيراني) حين أغلقت إيران المضيق فهي لن تحتاج لإسطول ضخم ولا لعمليات مُعقدة، يكفي فقط أن تُطلق الحرس الثوري بزوراقه السريعة وتُلوح بالألغام وتُطلق

مُسيرة واحدة باتجاه ناقلة، حتى يُقرر ١٥٠ رُبانَ سفينةٍ في العالم أن الثمن أعلى من المخاطرة، وبذلك تكون إيران قد حولت المضيق إلى بيئة عملياتية مُعقدة وخطرة، يصعب تأمينها بالكامل، ورفع كلفة أي تدخل عسكري إلى مستويات غير قابلة للتحمل.

فحين تنظر إلى هذا الممر المائي على الخريطة قد تظنُ للوهلةِ الأولى أنهُ مجردُ مساحةٍ زرقاء واسعة لكن الحقيقةَ المرّة التي تُدركها أطقمُ السفن هي أنهُ عنقُ زجاجةٍ حقيقي بكل ما تحملهُ الكلمةُ من معنى، عرضُ المضيق عند أضيقِ نقطةً فيهِ لا يتجاوزُ ٣٣ كيلومتراً لكن الكارثة ليست في العرضِ الكلي، بل في أن السفن العملاقة وناقلات النفط لا تملكُ حريةِ الحركة في هذه المساحةِ كلها، بل تلتزم بممراتٍ ملاحيةٍ إجباريةٍ وضيقةٍ جداً، يبلغُ عرضُ القناة الواحدةِ فيها حوالي ثلاثةِ كيلومترات فقط، لكلِ اتجاهٍ تفصلهما منطقةٌ عازلة بمعنىً أوضح وأكثر صراحة، السفنُ في هرمز لا تملكُ رفاهيةَ المُناورة هي تتحركُ داخلَ مساراتٍ تُشبهَ إلى حدٍ كبير الحافلات الضخمة التي تسيرُ في زُقاقٍ ضيقٍ وهُنا تبدأُ اللعبة الخطرة فإن هذه الجغرافيا الخانقة تخلقُ ميزةً إستراتيجيةً مُرعبةً للألغام البحرية، فهي لا تحتاجُ للإنتشار في كلِ مساحاتِ البحر ولا تحتاجُ لمواجهة الصدور بالصدور مع البوارجِ الأمريكيةِ الضخمة يكفي زرعُ حفنةٍ منها في نقاطِ الإختناقِ الجراحيةِ داخل هذه المسارات الإجبارية لكي تتحول الملاحة هُناك إلى رهانٍ إنتحاري، والواقعُ اليوم يقول أننا أمامَ كابوس حقيقي حيث تُشير التقارير إلى وجود نحو ١٨٧ ناقلة نفط تحمل على متنها أكثر من ١٧٥ مليون برميل محشورةٌ فعلياً في المضيق يرفض قباطنتها التحرك متراً واحداً بسببِ شبح لُغم قد لا يتجاوز سعرهُ ١٥٠٠ دولار، ولأنَ التاريخَ هو المعلمُ الأكبر لذلك دعونا نعود بالذاكرة إلى مساءِ الرابعِ عشر من أبريل ١٩٨٨م، خلال ما عُرفَ بحربِ الناقلات حينها كانت المدمرةُ الأمريكيةُ "يو إس إس صموئيل روبرتس" تُبحر في مياه الخليج سفينةٌ حديثةٌ جداً تُعدُ فخراً للبحرية الأمريكية ومُحصنة بأحدث الرادارات والأنظمة الدفاعية، وفجأةً وفي لمحةِ بصرٍ انشقَ البحرُ عن إنفجارٍ مُرعب ضرب السفينة من أسفلها، لم يكن صاروخاً مُخترقاً للرادارات كان لُغماً إيرانياً من طراز M8 سوفيتي الصنع سلاحٌ بدائيٌ يعتمدُ على الرخصِ والكثافة لا على التفوقِ التكنولوجي لكن النتيجة كانت زلزالاً عسكرياً وتكلفة إصلاح بلغت ٩٠ مليون دولار بينما قيمة اللغُم مُجرد فُتاتٍ لا يُذكر، ورغم الصدمة التي أحدثها الإنفجار آنذاك إلا أن الرد الأمريكي جاء سريعاً وعنيفاً ضمن عملية "فرس النبي" التي استهدفت مواقع بحرية إيرانية وألحقت بها خسائر كبيرة، لكن السر الحقيقي في الألغام ليس في الإنفجار ذاته إنما في الأثر

النفسي والسياسي الذي يسبقهُ بكثير، حيث أن الألغام البحرية تعمل وفق استراتيجية "إزرع الخطر واتركهُ يعمل نيابةً عنك"، فهي لا تستهدف تدمير سفينة بعينها إنما تستهدف الإحساسَ بالأمان ذاته، فبينما يمكنك رصد الصاروخ وتعقبهُ حراريًا تظل الألغام شبحًا غير مرئي لا صوتَ لها، لا إشاراتٍ، ولا إنذارٍ مُبكرٍ، بل إن بعض الأجيال الحديثة التي تمتلكها إيرانُ اليوم مثل عائلةِ ألغامِ مهام مبرمجةٌ بذكاءٍ شديدٍ لتتجاهل مثلاً السفينة الأولى والثانية وتُقرر الإنفجار في الثالثة أو الخامسة ما يحول الممر المائي إلى حرب أعصابٍ مُستمرةٍ ومُقامرةٍ مع الموت، كل قُبطانٍ يعبر هذا المضيق اليوم يُدرك تمامًا أن الخطر قد يكونُ تحت قدميه مباشرةً لكنهُ لا يراه، وهذا وحدهُ كافٍ لقلب كل الطاولات السياسية والاقتصادية، حيثُ تشتعلُ أسعار النفط ويجنُ جنون شركات التأمين لترفع أسعارها لمستوياتٍ قياسية، وقد ينتهي الأمر بتوقفِ الملاحة تمامًا دون إطلاق رصاصة واحدة نعم هو سلاح صغير بسيط ورخيص لكن تأثيرهُ القاتل يبدأ قبل أن ينفجر بلحظاتٍ طويلة[1].

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية عمليتها العسكرية لفتح مضيق هرمز في مارس / آذار، حيث باتت طائرات (A–10) و (Warthog) تُحلق فوق المضيق تصطاد الزوارق الإيرانية السريعة واحدة تلو

[1] السؤال الحقيقي الآن إذا كانت الجغرافيا قد منحت هذا الممر كل هذه الخطورة فما هي الأدوات التي تُراهن عليها طهران لتعطيل شريان العالم من هذه النقطة الضيقة وما طبيعة هذه الألغام التي تختبئ في القاع لخلق فوضى تُربك الجميع؟
ضع نفسك في غرفة العمليات أمامك معركة بحرية مصيرية وخصمٌ يمتلك أساطيل تملأ الأفق بينما أنت لا تملك إلا ذاك الفراغ وتلك القطع الصغيرة، فماذا ستفعل؟ ببساطة ستلجأ إلى استراتيجية المنع والحرمان وهي النسخة العسكرية من قولنا إذا لم أتمكن من طردك سأجعل بقائك هنا كابوسًا، في قلب هذه الفلسفة الإيرانية لا تظهر الألغام البحرية كأداة حسم حقيقية إنما كوسيلة إزعاج تعتمد على إرباك الخصم أكثر من مواجهته، حيث تُشير تقديرات وكالة استخبارات الدفاع بأمريكا (دي آي أي) إلى أن إيران تمتلك مخزونًا هائلًا يصل إلى 6000 لغم بحري، لكن القصة ليست في الرقم إنما في الذكاء التقني الذي وصلت إليه عائلة ألغام مهام الإيرانية التي تطورت عبر سبعة أجيال لتُصبح كائنات ذكية تتربص في القاع، حيث أن أول أسرار هذه القوة هو الذكاء في التوزيع فإيران لا تُضيع وقتها في ملئ الخليج كلهِ بالألغام هي تُركز على نقاط الإختناق الملاحية في مضيق هرمز، وبما أن السفن العملاقة مُجبرة على السير في مسارات ضيقة جدًا فإن زرع حفنة من الألغام هناك يُشبه وضع مسامير في طريق سيارة سباق لا يهم حجم السيارة فالمسمار الصغير كفيل بإيقافها، أما السر الثاني فهو الحواس المُتقدمة فالأمر لم يعد مُجرد كرةٍ حديدية تنفجر باللمس، بل انتقلت إيران إلى ألغام التأثير التي تمتلك حواس بيولوجية تقريبًا، فمثلًا اللغم (مهام ثلاثة) هذا الوحش الصامت يمتلك مستشعرات مغناطيسية وصوتية، يسمع ضجيج المحركات من بعيد ويشعر بالمجال الكهرومغناطيسي لكتلة السفينة المعدنية بل ويزين ضغط الماء فوقه ليعرف حجم السفينة المارة، ويمكن برمجته عبر مداخلات مُشفرة ليتجاهل قوارب الصيد الصغيرة وينتظر السمكة الكبيرة بل وبعضها مُبرمج ليتجاهل أول سفينتين وينفجر في الثالثة ما يحول عملية التطهير إلى مقامرة مرعبة مع الموت، ثم نأتي للجيل الأكثر مُراوغة (مهام سبعة) وهو لُغم شديد الإنفجار يعتمد على مُستشعرات مغناطيسية ثلاثية المحاور وحساسات صوتية بالغة الحساسية المذهل في هذا اللغم هو تصميمهُ الهندسي الخارجي المُخصص لتشتيت موجات سونار ما يعني أنه يمتلك تقنية تخفٍ ستيلث تحت الماء، تجعل رصده بواسطة كاسحة الألغام التقليدية أمرًا صعبًا، ويمكن نشر هذا النوع من السفن السطحية أو إسقاطه من المروحيات وحتى الغواصات القزمية، ما يمنح إيران قدرة على تلغيم المضيق في ساعات قليلة تحت جُنح الظلام

الأخرى، ومعها مروحية أباتشي تتصدى للمُسيرات الإنتحارية لكن قبل أن تُطلقَ طلقةً واحدة كان البنتاغون قد وضع خطة من ثلاث مراحل لا يُعلن عنها علنًا، لكن خبراء الإيكونوميست ومحلل المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية رسموا ملامحها بدقة، **المرحلة الأولى** تطهير السطح من خلال تدمير الزوارق الإيرانية السريعة وهي الأخطرُ لأنها صغيرةٌ ورخيصةٌ وسريعة تخرجُ من الكهوف الساحلية فجأةً تطلق صواريخها ثم تختفي، وقد دمر وزير الحرب الأمريكي أكثر من ١٢٠ قطعة بحرية إيرانية في الأسابيع الأولى، لكن إيران تملك الآلاف وهنا تكمن المُعضلة الأولى[1]، أما **المرحلة الثانية** فهي تطهير الأعماق إزالة الألغام البحرية وهذه هي المرحلة التي تُقلق العسكريين أكثر من أي شيءٍ آخر ففي العاشر من مارس أكدت الإستخبارات الأمريكية أن إيران بدأت زرع الألغام في المضيق، وردَّ ترامب بتدمير ١٦ زورقًا إيرانيًا كان يقوم بزرعها، لكن الألغام التي نجحت في الوصول إلى القاع لا يراها أحد وإزالتها عمليةٌ بطيئةٌ وخطيرة تحتاجُ غواصين وسفنًا مُتخصصة في ممرٍ لا تزال فيه صواريخ وزوارق ومُسيراتٌ إيرانية

[1] لنتحدث ببعض التفاصيل ولنا أن نستشهد بهذه المقولة الإحصائية "90% من البحرية النظامية الإيرانية في قاع البحر "، هذا ما قاله الجنرال دان كين بعد إعلان الهدنة في الثامن من إبريل/ نيسان، حتى أنه لم يكتفي بهذا بل أكد أن نصف قوارب الهجوم السريع للحرس الثوري دُمرت وسبب الحديث عن السفن الحربية الإيرانية الغارقة المنتشرة على طول موانئ الخليج ومع ذلك ورغم كل هذه الأرقام هرمز لا يزال مضيقًا خطيرًا حيث تعرضت عشرون سفينة على الأقل لهجمات في المنطقة منذ بدء الحرب، لأن ما لم يُدمر بعد هو الأخطر اسمه الأسطول الخفي وهو سلاح لا يُقاس بالحجم بل بالعدد والسرعة والمفاجأة لأنه عبارة عن قوارب صغيرة جدًا نعم صغيرة لدرجة أنها لا تظهر في صور الأقمار الصناعية ومُخبأة داخل كهوف محفورة في الصخر على طول الساحل الإيراني داخل أكثر من عشرة قواعد مُحصنة يستحيل تدميرها جويًا والأدهى أنها جاهزة للإنطلاق خلال دقائق، والتقديرات تتحدث عن مئات بل آلاف القوارب لا أحد يعلم الرقم الدقيق لأن أحدًا لم يستطع حصرها، والسؤال الذي يعرض نفسه من أين جاء هذا الأسطول؟ بعد الثورة الإيرانية عام 1979م أنشأ الخميني الحرس الثوري لأنه لم يثق بالجيش النظامي، وعام 1986م في خضم الحرب العراقية الإيرانية أبدت البحرية النظامية ترددًا في ضرب ناقلات دول الخليج الداعمة للعراق فأنشأت بحرية الحرس الثوري كذراع مستقل، وحينها بدأت بقوارب مدنية مُعدلة مُزودة برشاشات، أما اليوم تمتلك زوارق هجومية مُتخصصة بأسماء ذو الفقار، سراج، عاشوراء، طوفان، وحيدر 110، فكيف تعمل؟ سرعتها بين 40 و60 عقدةً في المُعتاد وبعض النماذج تتجاوز 100 عقدة أي 185كم في الساعة، تسليح كل قارب يشمل مدافع رشاشة ثقيلة بمدى أقل من كيلومترين، قاذفات صواريخ بمدى يصل إلى 8 كيلومترات، صواريخ مُضادة للسفن بمدى يصل إلى 100كم، توربيدات خفيفة وألغامًا بحرية ومنصات لإطلاق مُسيرات هجومية بمدى 50كم، وكل هذا يُطلق أيضًا من مواقع برية مخفية على الساحل، ما يعني أن القارب يُمكن أن يكون مُجرد طُعم بينما الصاروخ يأتي من الجبل خلفه، الفلسفة التي تحكم هذا الإسطول اسمها نظرية الإشباع فكرتها بسيطة وقاتلة، إذا كان درع خصمك يصد 99 صاروخًا من أصل 100، أطلق 200 صاروخًا في آنٍ واحد، هجومٌ من 100 قارب يضمن وصول عشرةٍ منها على الأقل إلى هدفها، وكل صاروخ دفاعي أمريكي يعترضها يُكلف مليوني دولار بينما القارب الإيراني لا يُكلف شيئًا يُذكر، هذا الإسطول لا يزال يُمثل قوة مُزعزعة للاستقرار، سلوكه كان غير متوقع دائمًا ونواياه لم تكن واضحة أبدًا، والأخطر من كل هذا تكتيك لم يُستخدم بعد بشكل كامل اسمهُ هجوم السرب، وفي هذا السيناريو عشرةُ القوارب تخرج في وقت واحد من اتجاهات مختلفة، والمُدمرة الأمريكية لا تستطيع مُراقبة كل السفن التجارية في المضيق في آنٍ واحد وحين تنشغل بالسرب الناقلة التجارية تبقى وحيدة، هذا التكتيك لا يهدف إلى تدمير المُدمرة بل يهدف إلى استنزاف دفاعاتها حتى تنفد ذخيرتها.

تتربص، و**المرحلة الثالثة** القلب الجَهنمي؛ السيطرةُ على الجُزر، وهنا يتوقف الجميع لأن باحثي المعهد الكندي للعلوم وصفوا هذه الجزر بأنها حصون صغيرة غيرُ قابلةٍ للإغراق، فجزيرة قشم وحدها مساحتها ١٥٠٠ كم^2 فيها مدن صواريخ تحت الأرض ومنصات إطلاقٍ مُحصنة وقواعدُ لوجستيةٌ مُتكاملة، والأمريكيون يدرسون السيطرةَ على جزيرة لاراك أولاً، لأنها المفتاح المباشر لأضيق نقطةٍ في المضيق لكن إيرانَ تعلمُ ذلك فنشرت على سواحلها صواريخ أرض جو محمولةً على الكتف، وزرعت ألغامًا مُضادة للأفرادِ على الشواطئ تحسُبًا لأي إنزالٍ بريٍ أمريكي، والصورةُ لا تكتملُ بدون خارك الجزيرة التي تُصدر ٩٠٪ من النفط الإيراني، فالأمريكيون ضربوا قواعدها العسكرية لكنهم أبقوا على منشأت النفطِ سليمةً كورقةِ ضغطٍ احتياطية وإيران تعلم ذلك أيضًا فنقلت إليها في الأسابيع الأخيرة منظومات صواريخ إضافية ودفاعات جوية متعددة الطبقات وزرعت ألغامًا على سواحلها استعدادًا لما قد يأتي. إذًا، ما الحل؟! الجنرال البريطاني السابق قائد القوات المسلحة ديفيد ريتشاردز قال في تصريحٍ نادر صراحةً: إن تحرير هرمز يحتاج ٢٠٠ ألف جندي، منهم ١٠٠ ألف جندي أمريكي، و ٥٠ ألفًا من حلف الناتو والباقي من دول أخرى، وأضاف بحسرةٍ واضحة أن العالمَ كلهُ يجب أن يتحرك، وهنا يطرح السؤال نفسه: هل تحرك العالم فعلاً؟! وقعت ٣٥ دولة بيانًا قالت فيه: إنها مُستعدة للمساهمة لكن المشكلة أن التوقيعَ على ورقةٍ شيء وإرسالُ الجنودِ شيءٌ آخرُ تمامًا، فرنسا وقعت وقالت: بعد وقف إطلاق النار، ألمانيا وقعت وكانت مُتشككةً حتى اللحظةِ الأخيرة، إيطاليا واليابان وقعتا ورفضتا إرسال سفنٍ أثناء الحرب، الدولُ التي ستُحارب فعلاً أمريكا وبريطانيا والإمارات والبحرين وربما إسرائيل التي اغتالت القائدَ البحري الإيراني المسؤول عن إغلاق المضيق الإدميرال علي رضا تنكسيري في مارس ٢٠٢٦م، خمسُ دولٍ مقابلَ قوسٍ دفاعيٍ من سبع جُزر، وساحلٍ بطولِ ١٥٠٠ كم، ومُسيراتٍ وألغامٍ وصواريخ في كهوف لا يعلمُ أحدٌ عددها، وفيما الجميعُ يتحدثُ عن الحرب كانت إيرانُ تُدير لعبةٌ أخرى بهدوءٍ تام لعبةً لم يتوقعها أحد، فبينما كانت الحربُ تشتعل ثمةَ لعبةٌ أخرى تجري في الظل لعبةٌ لا تُفهم إلا حينَ تنظر إليها من بعيد، فإيران التي أغلقت المضيق لم تمنع الجميع من العبور، فالصين كانت ناقلاتها تمر بهدوء، وروسيا سفنها بلا اعتراض، الهند ثلاثُ سفن حربية هندية تُرافق ناقلات بلادها بتنسيقٍ مع طهران، باكستان والعراق ممرٌ مفتوح، حولت إيران مضيق هرمز إلى جمرك من يدفع يعبُر ومن لا يدفع يُمنع، فقد كشف موقع

(Lloyd's List) للشحن البحري أن ناقلتين على الأقل دفعتا مبالغ كبيرة لقاءَ العبور، بينما تجني إيران من نفطها المُهرب ما يزيدُ عن ثلاثةُ مليارات دولارٍ منذ بدايةِ الحرب تُمولُ بها حربها في الوقت ذاته.

هناك مبدأ أساسي يجب فهمه قبل استيعاب أي شيء آخر، فالطرف الأضعف لا يحتاج إلى هزيمة الطرف الأقوى عسكريًا، بل كل ما يحتاجه هو فرض تكاليف على الطرف الأقوى تتجاوز ما هو مستعد أو قادر على تحمله هذا كل شيء هذه هي المعادلة برمتها، وإيران الدولة التي تسعى الولايات المتحدة لكسر شوكتها الاقتصادية منذ أربعة عقود والتي تخضع لعقوبات شاملة صُممت لخفض صادراتها النفطية إلى الصفر، تُدرِّ الآن ما يُقدر بـ ٦٠٠ مليون دولار شهريًا وذلك من رسوم العبور في مضيق هرمز، لقد حولت إيران نقطة الإختناق التي كان من المُفترض أن تخشاها إلى مصدر دخل، لقد حوّلت ضعفها إلى سلاح، ولم تفعل ذلك صُدفةً بل فعلت ذلك لأن تصعيد واشنطن من ضربات إستباقية وقصف للبنية التحتية وضغط أقصى كان سيدفع إيران حتمًا نحو هذه النتيجة، وهنا يبرز دور الصين بطريقة تُثير القلق، لأن الصين لديها عقيدة، هذه العقيدة غير مكتوبة في ورقة بيضاء ولا تُعلن في مؤتمر صحفي، لكن إذا درسنا السلوك الإستراتيجي الصيني على مدى القرن الماضي سنجد نمطًا مُتسقًا ومدروسًا لدرجة أنه يكاد يُشكل عقيدة، فالصين لا تخوض الحروب بل تُهيئ الظروف، لا تُواجه خصومها مباشرةً بل تُهيئ نفسها بحيث تستفيد عندما يُحارب الخصم طرفًا آخر، الصين هي اللاعب الثالث في لعبة ثنائية، واللاعب الثالث هو الفائز دائمًا[1]، فالذي يحدث اليوم هو إعادة هيكلة للنظام المالي العالمي في الوقت الفعلي في أحد أهم الممرات المائية ذات الأهمية الاقتصادية في تاريخ البشرية، إيران تفرض رسوم عبور باليوان الصيني، تشتري الصين أكثر من ٨٠٪ من نفط إيران، وتستورد ما يُقارب من ٤٠٪ من إجمالي نفطها عبر مضيق هرمز، لذلك عندما تُسيطر إيران على مضيق هرمز وتفرض رسومها باليوان فإن الصين التي تدّعي علنًا أنها مُجرد طرف بريء يدعو إلى خفض التصعيد، وتُعمّق في الوقت نفسه نظام البترويوان

[1] عام 2019م انضمت إيران رسميًا إلى مبادرة الحزام والطرق، وفي العام نفسه أنشأت الصين قُنصلية في بندر عباس المدينة الساحلية على الخليج العربي والتي تقع مباشرةً على مداخل مضيق هرمز، تأملوا في هذا الإختيار للموقع للحظة بندر عباس وليس طهران ولا أصفهان، بندر عباس الميناء الذي يُسيطر على الوصول إلى أهم ممر مائي استرتيجي في العالم، وفي عام 2021م تم توقيع إتفاقية شراكة لمدة 25 عامًا تؤمن تدفقات النفط ونقل التكنولوجيا والبنية التحتية المالية التي تُتيح للبلدين العمل خارج النظام الدولاري، كما في عام 2022م إنضمت إيران إلى منظمة شنغهاي للتعاون ما أدى إلى دمجها في منظومة الأمن الصينية، وفي عام 2023م إنضمت إيران إلى مجموعة البريكس. كل خطوة من هذه الخطوات عند النظر إليها بشكل مُنفرد تبدو وكأنها إجراء دبلوماسي روتيني، ولكن عند النظر إليها مجتمعة ومن خلال عدسة التحليل التاريخي البنيوي فإنها تُشكل ما يُشبه بشكل لا لِبسَ فيه استعدادًا استراتيجيًا استمر لعقد من الزمن تحديدًا للسيناريو الذي نعيشهُ اليوم.

مُتجاوزةً البترودولار، ومُظهرةً لكل اقتصاد يعتمد على الطاقة في الجنوب العالمي أن هناك بديلاً للنظام القائم على الدولار الذي تستخدمهُ واشنطن كسلاح، لقد أصبح مضيق هرمز بمثابة فصل دراسي، والدرس المُستفاد هو أن هيمنة الدولار ليست قانونًا فيزيائيًا، بل هي ترتيب سياسي، والترتيبات السياسية قابلة لإعادة التفاوض، انظروا إلى ما تحُاول الولايات المتحدة فعله بحصارها للمضيق، تزعم إدارة ترامب أن الحصار ناجح بمجرد أن تسع سفن عادت أدراجها في ممر مائي يعبرهُ ما يُقارب ٢٠٠٠ سفينة شهريًا، إن الحسابات الهيكلية لهذا الوضع كارثية على الإستراتيجية الأمريكية حتى مع الدعم البحري للحلفاء الذي لم يتحقق بعد، فإن إبقاء الحصار على مضيق هرمز لفترة طويلة يُعّد مُكلفًا للغاية للجيش الأمريكي ومُزعزعًا للاستقرار الاقتصادي للأسواق العالمية وغير مُستدام سياسيًا في عالم يُراقب فيه الجنوب العالمي كل تحرك، وبينما تُهدر أمريكا مواردها ومُصداقيتها في مُحاولة لإغلاق المضيق، تُسرِّع الصين بهدوء من وتيرة الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني وتُعمّق استثماراتها في ميناء جوادر، وتبني البنية التحتية للسكك الحديدية العابرة للقارات التي ستُمكن التجارة الصينية في نهاية المطاف من الإنتقال برًا من شينجيانغ إلى الخليج العربي وما وراءه، مُتجاوزة نقاط الإختناق البحرية تمامًا، الصين تبني مخرجًا بينما تجُادل أمريكا حول نقطة العبور، هذا هو النمط دائمًا؛ عندما كانت بريطانيا تُنهك نفسها في مُحاولة للحفاظ على سيطرتها الإمبراطورية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تدخلت أمريكا وبنت البنية الجديدة، فخاضت بريطانيا المعركة وبنت أمريكا النظام، ما نشهدهُ اليوم لمن يمتلك البصيرة التاريخية الكافية لرؤيته بوضوح هو تكرار بنيوي لتلك المرحلة الإنتقالية، إلا أن هذه المرة أمريكا هي القوة الإمبريالية المُنهكة والصين هي المهندسة الصبورة للنظام العالمي الجديد، إن الوضع الإيراني في مضيق هرمز ليس سببًا لهذه المرحلة الإنتقالية بل هو أحد أعراضها، إنه مظهرٌ ظاهرٌ لشيءٍ كان يتراكم تحت سطح السياسة العالمية طوال ما يُقارب عقدٍ ونصف، أما إيران؟ فلن تتخلى عن مضيق هرمز لا الآن ولا بعد هذه الحرب ولا أبدًا، لأن المفاوضين الإيرانيين قد أضافوا بالفعل السيادة على المضيق إلى قائمة مطالبهم الرسمية في محادثات السلام مع الولايات المتحدة. فكروا في معنى ذلك! كيف كان سيبدو هذا الكلام لصانع قرار في واشنطن قبل خمس سنوات؟ فإيران تُطالب بالاعتراف الرسمي بسيطرتها على مضيق هرمز، هذا ليس موقفًا تفاوضيًا لدولةٍ مُنهكة، هذا هو الموقف التفاوضي لدولة اكتشفت تحت ضغط صراع وجودي أنها تمتلك ورقة رابحة لا يُمكن لأحد إنتزاعها منها، يبلغ عرض المضيق ٢١ ميلاً ويمتد ساحل إيران على

طول حافته الشمالية، لا تُغير أي غارة جوية، الجغرافيا ولا أي عقوبات ولا أي حاملة طائرات، فالذين قالوا أن هذا الصراع سيُخضع إيران لم يفهموا اللعبة التي تُدار، كانوا يُفكرون في نسب القوات العسكرية وقوائم العقوبات وحملات الضغط السياسي ولم يُفكروا في التاريخ ولا في نظرية الألعاب ولا في عواقب مُحاصرة لاعب يمتلك ورقة جغرافية وداعمًا من قوة عظمى دأبت بهدوء وصبر على بناء بنية النظام العالمي الجديد على مدى السنوات العشر الماضية، لقد خططت الصين لهذا ليس بمعنى مؤامرة سرية تُحاك في الخفاء، بل بمعنى أن استراتيجيين أذكياء وصبورين وذوي رؤية هيكلية نظروا إلى رقعة شطرنج وحددوا أهم العناصر وأمضوا عقداً من الزمن في تحريكها إلى مواقعها، بينما أمضت أمريكا العقد نفسه في خوض حروب في أماكن لا أهمية استراتيجية لها مُهنئة نفسها على ذلك، نتيجة هذين النهجين المختلفين في التعامل مع الوقت والإستراتيجية، هي ما تُشاهدنهُ الآن في مضيق هرمز وفي رسوم العبور المقوّمة باليوان، وفي ناقلات النفط الصينية التي تلتزم بالقواعد الإيرانية الجديدة، لأن بكين حسبت منذ زمن بعيد أن اللحظة ستأتي التي ستتغير فيها قواعد اللعبة، وكانت تنوي أن تكون في الجانب الرابح من هذا التغيير حين يحين وقته.

والأمر الذي لا يقولهُ أحدٌ بصوتٍ عالٍ، أمريكا التي قالت: هرمز ليست مُشكلتنا، هي أكبرُ منتجٍ للنفطِ والغاز في العالم، فحين ارتفعت أسعار النفط ٤٠٪ بسبب إغلاق مضيق هرمز ارتفعت معها عائدات النفط الأمريكي والصناعة النفطية في تكساس، وداكوتا الشمالية تُحقق أرباحًا لم تحلم بها منذ سنوات.

السؤال الحقيقي اليوم، ليس هل يُمكن فتح مضيق هرمز، بل بأي ثمنٍ؟! ناقلةُ نفطٍ واحدة تُضرب في ممر المضيق تعني أن التأمين على كل ناقلة سيرتفع ١٠٠ ضعف، وسقوط جندي أمريكي واحد في عملية الإنزال على الجُزر، هو زلزالٌ سياسي يقلبُ الحرب رأسًا على عقب، فإيران تعرفُ هذه المعادلةَ جيداً، فهي لا تُريد الإنتصارِ على ٣٥ دولةً، بل تُريد رفع الثمن حتى يُصبحَ غيرَ مقبول وهذا هو سلاحها الحقيقي، ليس الصواريخ بل الألمَ الاقتصادي وصبرها على تحمل ما لا يتحملهُ غيرها.

في نهاية مارس ٢٠٢٦م، قال ترامب إنهُ في محادثاتٍ جدية مع ما وصفهُ بنظامٍ إيرانيٍ جديدٍ وأكثرَ اعتدالاً، وأن المضيقَ سيُفتح بالإتفاقِ أو بالقوة وحدد موعداً نهائيًا ثم مددَ، ثم مددهُ مرةً أخرى، وعلى الضفةِ الأخرى رئيسُ الوزراء البريطاني كير ستارمر قالها بصراحةً: إذا انتهت الحرب سنحتاجُ إتفاقًا تفاوضيًا مع إيران، فهنا يتضح المشهدُ كاملاً وهو أن ٣٥ دولةً تستطيعُ فتحَ هرمز بالقوة لكن لا أحد يُريدُ

دفعَ الثمن أولاً، وإيران تعلمُ ذلك تمامًا وتواصل زرعَ الألغامِ، وبيعَ التصاريح، وتحصيل الرسوم، ومضيقٌ بعرضِ ثلاثة كيلومترات لا يزالُ يُمسكُ بخناقِ العالم، ويطرحُ سؤالاً ليسِ لهُ جوابٌ سهل، من سيدفعُ الثمنَ أولاً.

هذا التصعيد الذي يجمع بين الضغط العسكري والتهديد الاقتصادي، يعكس في جوهره عن قصور بنيوي في المقاربة الأمريكية، يتمثل في عجزها عن التعامل مع طبيعة الصراع غير المُتكافئ الذي تديره إيران، فبدلاً من فرض السيطرة على المضيق، تبدو واشنطن عالقة بين خيار التصعيد عالي الكلفة، وخيار التدويل الذي لم يُحقق إجماعًا فعليًا، ما يمنح طهران هامشًا أوسع لإستخدام المضيق كورقة ضغط استراتيجية، قادرة على ربط مسار الحرب بمصالح الاقتصاد العالمي بأسره.

أدرك العالم مُتأخرًا أن رهن اقتصاد كوكب الأرض بمضيق هرمز كان "خطأً استراتيجيًا" لا يُغتفر فبينما كانت ناقلات النفط والتجارة مُحاصرة تحت رحمة الصواريخ، أيقظت أزمة الإغلاق وحشًا كان نائمًا في أدراج الخرائط منذ ١٧ عامًا، ففي عام ٢٠٠٩م وقف الرئيس التركي عبد الله جولف في دمشق، وطرح فكرةً بسيطةً في جوهرها لكنها ضخمةٌ في أثرها: ماذا لو ربطنا البحار الأربعة؛ الخليج العربي، وبحر قزوين، والبحر المتوسط، والبحر الأسود في منظومة نقل برية كاملة تمر عبر سوريا وتركيا، ونجعلُ من هذين البلدين مركز إعادة توزيع الطاقة بين آسيا وأوروبا، الفكرة كانت جريئة لكنها ماتت قبل أن تولد حين اندلعت الثورة السورية عام ٢٠١١ وتحولت سوريا من دولة يمكنُ البناءُ فيها إلى ساحةٍ لا يمكن العبورُ منها ونام المشروع في أدراج التاريخ، لكن الحرب على هرمز أيقظته في مارس ٢٠٢٦م وبينما كانت الناقلات تنتظر خارج المضيق وأسعار النفط تقفز كل يوم وقف المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا في مؤتمر المجلس الأطلسي في واشنطن وقال بوضوح: إن منطقة الشرق الأوسط تمرُ بلحظةٍ تاريخيةٍ استثنائية وأن سوريا تملكُ القدرةَ الجغرافية والجيوسياسية لتكون جزءًا من حلِ معضلةِ هرمز وأن الممرات البحرية التقليدية لم تعد كافيةً وأن الوقت حان لبناء بديلٍ بري، في ظل إغلاق هرمز لم يعد المشروع فكرة بل يحدث، فمن سيربح من هذا الوحش الذي استيقظ؟ سوريا أولاً، سوريا التي خرجت من ١٤ عامًا من حرب مُدمرة مُنهكة، وتبحث عن أي مشروع يُعيد بناءها، ستتحول بين ليلةٍ وضحاها من دولة هامشية إلى عقدة لوجستية لا يمكن تجاوزها بين الخليج وأوروبا. وتركيا التي ستُصبح بهذا المشروع المحطة الإلزامية الأخيرة بين طاقة الشرق وأسواق الغرب، وتُعزز طموحها القديم لتكون مركز طاقة عالمي. وأوروبا التي

تُعاني من سنوات من ابتزاز الطاقة الروسية تارةً والإيرانية تارةً أخرى ستجدُ أمامها لأول مرة خطًا بريًا مُستقرًا لا يمرُ بمضيقٍ تُسيطرُ عليه إيران ولا بأنابيبَ تتحكمُ فيها موسكو. والعراق الذي يملك النفط لكنهُ يفتقرُ إلى المنافذ سيجدُ في هذا المشروعِ طريقًا للتصدير لا يعتمدُ على هرمز الذي كان دائمًا رهينًا للأزمات. ودول أخرى ربما ينالها بعض المكاسب كالأردن الممر الإجباري لبعض هذه الطرق.

لكن هنا يجبُ أن نتوقف لأن كل مشروع كبير يحمل في طياته أسئلةً أكبر:

- السؤال الأول من يُموّل البنيةُ التحتيةُ التي يحتاجها هذا المشروع؟ وهي ضخمةٌ جدًا؛ خطوط أنابيب وسكك حديد وموانئ ومحطات تخزين تحتاجُ عشرات المليارات من الدولارات، سوريا لا تملك هذا المال، تركيا تُريد أن تربح لا أن تدفع، الأمريكيون يُشجعون لكنهم لا يكتبون الشيكات، فمن سيتقدم؟
- السؤال الثاني، الأمن؟! الممر البري سيمر بمناطق لا تزال هشة من سوريا التي لا تزال فيها تعقيدات، والعراق الذي لا يزال يُعاني من عدم الاستقرار في بعض مناطقه، ومن يضمن أن خط أنابيب لا يتحول إلى هدفٍ للجماعات المسلحة؟
- السؤال الثالث الإرادةُ السياسية؟! المشروع يحتاجُ توافقَ دولٍ كثيرة في آنٍ واحد سوريا وتركيا والعراق والسعودية ودول الخليج وأوروبا، وأي خلاف سياسي بين طرفين يُمكن أن يُجمد المشروع مرة أخرى كما جمدتهُ الحرب السورية في ٢٠١١م.

الألم هو أفضل محرك للتغيير في التاريخ، وهذه المرة الألم كان كافيًا، ثمةَ صورة لا يراها كثيرون، ففي نفس الأسابيع التي كان فيها ترامب يُعلن الحصار على هرمز، وإيرانُ تتوعدُ بالرد وأساطيلُ الحربِ تتراكمُ في المضيق، كان في مكانٍ آخرَ وزيرانِ يُوقعان وعمالٌ يبدؤون أعمالَ إعادةِ تأهيلِ خطوطِ أنابيبَ قديمة وقطاراتٌ تُختبرُ على مساراتٍ جديدة وشركةُ استثمار تحسبُ أرباحَ ممرٍ لم يكتمل بعد، الإيرانيون والأمريكيون يتقاتلون على هرمز وهذا مشهدٌ يملأُ شاشات العالم، لكن في مكانٍ آخرَ هادئ يُبنى عالمٌ لا يحتاجُ هرمز وحين يكتملُ ذلك العالم سيُصبحُ الحديثُ الحديثُ غيرَ الحديث.

وبينما كان العالم يغرق في سيناريوهات العتمة الشاملة والإنهيار الاقتصادي نتيجة تعطل هرمز كانت الفُجيرة تفتح أبوابها لتكون الرئة البديلة التي يتنفسُ منها الاقتصاد العالمي التي حولت التهديد الإيراني إلى مُجردِ ضجيجٍ إعلاميٍ فاقدٍ للقوةِ الإستراتيجية، تجاوز دور الفُجيرة حدودَ كونها ميناء للتصدير لتُصبح

محطةً إجباريةً لأساطيل الشحن العالمية بصفتها ثاني أكبر مركز لتزويد السفن بالوقود في العالم بعد سنغافورة، فالإمارة تقع على الساحل الشرقي وتطل مباشرةً على خليج عُمان، ما يمنحها اتصالاً مفتوحًا ببحر العرب ثم المحيط الهندي، بعيداً عن القيود الجغرافية المُرتبطة بمضيق هرمز، هذا الموقع يجعل الفُجيرة نقطة إرتكاز استراتيجية في معادلة أمن الطاقة وحركة الملاحة الإقليمية. وتقدم الفجيرة خدمات لوجستية لا يمكن الإستغناء عنها في ظل الأزمات، خلال الحرب الأخيرة ومع ارتفاع أسعار التأمين البحري ضد مخاطر الحرب لتتجاوز ١٪ من قيمة السفينة في مياه الخليج، اتخذت شركات الشحن العالمية قراراً جماعيًا تجنبوا هرمز وتوجهوا للفجيرة، الأرقام تُشير إلى ارتفاع حركات السفن في الميناء بنسبة تُقارب ٢٥٪ مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وبما أن الأمان هو العملةُ الأكثرُ طلبًا في زمن الحرب، والفُجيرة بفضل موقعها خارج الخليج وعلى بحر عُمان قدمت هذا الأمان، فالشركات الدولية لم تعد تبحثُ عن الوقودِ فحسب بل تبحثُ عن الرصيف الآمن الذي لا تصل إليه مسيرات إيران الانتحارية، ولكن بعد إعلان ترامب للعالم سنُحرر السفن العالقة في هرمز وأسماه "مشروع الحرية"، كانت صواريخ إيرانية تخترق سماء الإمارات وحريقٌ يشتعلُ في منشأتٍ نفطيةٍ في الفُجيرة، فحين أعلن ترامب عن مشروع الحرية لم تنتظر إيران، فقد قال قائد قوات الحرس الثوري صراحةً: أية سفينةٍ عسكريةٍ أجنبيةٍ تدخلُ هرمز ستُعتبرُ انتهاكًا لوقفِ إطلاق النار وستُواجه ردًا حازمًا وفوريًا، لم يكن هذا تحذيرًا فارغًا لأن الضربات على الإمارات جاءت بعد أربعِ ساعاتٍ لتُثبت أن إيران تُريد التصعيد، رسالةُ إيران للخليج كله كانت واضحة نحن لا نستطيع ضرب أمريكا وإسرائيل لكننا نستطيع توجيه صواريخنا إليكم ومن يدعمُ مشروعَ الحرية سيدفعُ الثمن، فأين هو الأمان الذي تبحث عنه الشركات الدولية؟!

يمكن قراءة استهداف الفجيرة كرسالة تتجاوز البُعد التكتيكي، لتُلامس حسابات أوسع تتعلق بإعادة تشكيل توازنات الملاحة في الخليج، إذ أن تقويض دور هذا المنفذ البديل من شأنه تقليص خيارات المناورة أمام الإمارات وغيرها من الدول، ويُعيد تركيز الاهتمام على المضيق بوصفه عقدة رئيسية في معادلة النفوذ البحري، بما يعكس توظيف الجغرافيا في إدارة الصراع الإقليمي.

كما يُفهم من ذلك سعي طهران إلى تضييق البدائل المتاحة أمام طرق الملاحة شرق المضيق، بما يشمل السواحل المقابلة في الإمارات وسلطنة عُمان، وهو ما قد يؤدي إلى تعطيل مسارات تصدير النفط من منشأت حيوية مثل الفجيرة، ويحمل هذا التحول تداعيات مباشرة على الخطط الإماراتية المرتبطة بزيادة

الإنتاج وتوسيع قدرات التصدير، وذلك عقب الإنسحاب من أوبك، خاصةً تلك التي تعتمد على بنية تحتية تتجاوز المضيق، مثل خطوط الأنابيب الممتدة إلى الفجيرة، كما يُعيد رسم التوازنات في المنطقة عبر توسيع نطاق الضغط البحري، بما يرفع كلفة أي ترتيبات دولية لضمان حرية الملاحة، ويضع ضغوطًا إضافية على الإمارات وحلفائها، في سياق سعي طهران لإعادة تشكيل قواعد النفوذ في الخليج.

وأخيرًا الحرب لم تعد حربًا بين دولتين فقط، بل حربًا تتسربُ كلفتها إلى الأسواق العالمية والموازنات الوطنيةِ وفواتير الوقود حول العالم، لهذا فإن فكرةَ الحسم تبدو اليوم أبعدَ من أي وقتٍ مضى، الولايات المتحدة وإسرائيل تملكان تفوقًا جويًا واستخباراتيًا ضخمًا لكن ذلك لم يُترجم حتى الآن إلى إنهاءٍ سياسيٍ واضحٍ للصراع، وفي المقابل إيرانُ لا تبدو قادرةً على تحقيقِ نصرٍ تقليديٍ مباشر لكنها تُراهن على شيءٍ آخر البقاء ورفع الكلفة ومنع خصومها من إعلان انتصارٍ نظيف، هذا بالضبطِ هو منطقُ الإستنزاف ألاّ تهزم خصمك دفعة واحدة بل تمنعهُ من الوصول إلى أهدافه وتدفعهُ إلى إنفاق الوقت والذخيرة والمال والشرعية السياسية حتى يُصبحِ استمرار الحرب نفسه عبئًا عليه.

تبدو المنطقة واقفةً على حافة سؤالٍ واحد: هل تعود المعارك إلى التصعيد الكامل أم تنجح المفاوضات في شراء وقتٍ جديد؟ والجواب من وجهة نظري كباحثة أرى أن الحرب لن تتوقف بل على توسع لأن الوضع في مضيق هرمز ليس حدثًا معزولاً، إنهُ ضلع واحد في مثلث من الممرات البحرية الحيوية في الشرق الأوسط، فإلى الجنوب الغربي منهُ يقع مضيق باب المندب، الذي يربط بين بحر العرب والبحر الأحمر ويُشكّل مدخلاً لقناة السويس، فعندما تندلع معارك في هرمز، تتجه الأنظار فوراً إلى المسار البديل نحو أوروبا ألا وهو مضيق باب المندب، ولكن هذا المسار أيضًا مُعرض للخطر، لأن وجود الحوثيين في اليمن المدعومين من إيران، يجعل المندب فخًا إضافيًا، فحين يُغلق مضيق باب المندب فإن قناة السويس التي تُغذي أوروبا تموت تلقائيًا، ومثل هذا الإغلاق المزدوج لا يؤدي فقط إلى زيادة أسعار الوقود، بل يقطع تمامًا سلسلة الإمداد للبضائع من الصين والهند إلى الغرب، مما يؤدي إلى نقص في المنتجات الإلكترونية، الأدوية والمواد الخام للصناعة، فنحن على أعتاب حرب عالمية ثالثة بين الحلف الشرقي (الصين وروسيا وإيران) والحلف الغربي (أوروبا وأمريكا وإسرائيل)، بهدف إعادة رسم طرق التجارة والحدود وحتى الخرائط في الشرق الأوسط لتغيير موازين القوى التي عرفها العالم إنطلاقًا من أطرافه البحرية، من خلال السيطرة على المنافذ البحرية والموارد المائية للمضائق الأكثر حيوية بين آسيا وأوروبا (مضيق هرمز ومضيق

باب المندب) والتي تشكل أهمية جيواستراتيجية وجيوسياسية وجيواقتصادية، حيث بدأت إسرائيل ببناء شبكة علاقات تمتد من اليونان وقبرص من الجهة الغربية من المنطقة العربية، إلى أذربيجان من الجهة الشرقية، وإلى أثيوبيا وأرض الصومال من الجهة الجنوبية، وبالتوازي أبرمت اتفاقيات سلام مع دول عربية موقعها الجغرافي على الأطراف مثل الإمارات والبحرين عند مضيق هرمز، والمغرب عند مضيق جبل طارق، فهذه التحركات الإسرائيلية المُستجدة جعلت الدول العربية الكبرى وتركيا يتحالفون ويوحدون قواهم بوجه مشروع الأطراف الإسرائيلي، فعندما ضمت إسرائيل الهند مؤخراً لكي تُعزز قوة تحالفها، قامت بالمقابل كلاً من السعودية ومصر وتركيا بضم باكستان لمعسكرهم، ولكي نفهم إلى أين ذاهبة المنطقة اليوم يجب علينا أن نُراقب مضيق باب المندب أكثر من مراقبة أحداث مضيق هرمز، وذلك لأن التحركات من المحورين الجديدين الذين تشكلوا بالمنطقة اليوم سواء كان المحور الإسرائيلي أو المحور السُني يتمحورون عند مضيق باب المندب، على الرغم من أن السعودية ومصر وتركيا وباكستان يتعاونون بعدة مناطق إلا أن التعاون الأكبر بينهم عند البحر الأحمر وهذا يعود لسببين:

- الأول للأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها باب المندب.
- أما الثاني فلأهمية البحر الأحمر بالنسبة للمشروع الديني التوراتي الإسرائيلي والذي أعلن عنهُ نتنياهو تحت اسم من الهند إلى كوش

وعلى الرغم من الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز ولإعتباره ممر مُرتبط بإخراج الموارد من دول الإقليم إلى الخارج، إلا أن مضيق باب المندب ممر مائي مفتوح ونقطة تحكم بحركة التجارة بين آسيا وأوروبا، والذي يُسيطر عليه سيملك نفوذاً اقتصادياً بحكم سيطرته على واحد من أهم الممرات البحرية في العالم، كما سيملك القدرة المباشرة على التأثير في السياسة والأمن وحتى موازين القوى الإقليمية، ولهذا السبب

أصبحت الصومال وأرض الصومال مركزاً أساسيًا للصراع، لأنهم يُشكلون المدخل الأساسي للجهة الإفريقية لمضيق باب المندب الذي سيكون بوابة الحرب القادمة التي ستُشعل فتيل الحرب العالمية الثالثة[1].

[1] أصبحت تركيا اليوم مُتواجدة بالصومال وتواجدها بدأ فعليًا عام 2011م، وذلك ردًا على تأسيس إسرائيل مجلس وزاري مشترك مع اليونان في العام نفسه لمواجهة تركيا بالشرق المتوسط، والتي انضمت له قبرص في عام 2012م، ولكن هذا التواجد التركي كان مصدر شك عربي، بعدما نجحت إسرائيل أن تُعزز هذا الشك من خلال الترويج لفكرة أن تركيا تسعى لإعادة بناء الثقل العثماني القديم من خلال السيطرة على البحر المتوسط والبحر الأحمر، وإذا عُدنا بالتاريخ نجد بالفعل أن السيطرة العثمانية كانت على مداخل ومخارج الشرق الأوسط والتي تُعتبر أكثر الطرق التجارية ربحًا بين آسيا وأوروبا، والتي كانت من أهم أسباب تحول الدولة العثمانية لأكبر قوة بالعالم بالقرنين الـ 15 و 16، وللمفارقة هذه الإستراتيجية العثمانية التي جعلتها قوة عظيمة تشبه إلى حدٍ كبير مبادئ عقيدة المحيط الإسرائيلية التي يُطبقها نتنياهو اليوم ليجعل من إسرائيل أمة عظيمة، وهذا يعني أن إسرائيل إقتبست عن العثمانيين فكرة مشروع الأطراف. فعلى ضوء التغيرات التي حدثت اليوم زال الشك العربي وأصبح هناك تقارب مع تركيا بمحيط باب المندب، ودخلت مصر على خط التعاون العسكري في الصومال بسبب خطر مشروع سد النهضة الإثيوبي على أمنها، وتدعم السعودية هذا المسار لأن أمن البحر الأحمر خاصةً من الجانب اليمني مُرتبط مباشرةً بأمنها، وباكستان دخلت أيضًا ضمن هذا التوازن لأن تنامي النفوذ الهندي سيُشكل خطرًا عليها، بينما بالمقابل إسرائيل عم تعزز علاقتها مع إثيوبيا وتُحاول أن تُثبت وجودها بأرض الصومال وجنوب اليمن عبر تحالفاتها السياسية والأمنية مع الإمارات، وهنا أصبحت الصورة واضحة تركيا والسعودية ومصر وباكستان من جهة، وإسرائيل وإثيوبيا والإمارات والهند من جهة ثانية، وكل طرف يتحرك باتجاه نفس النقطة ألا وهو باب المندب (بوابة الحرب القادمة) لكن من مسار مُختلف، وعندما نجمع كل هذه التحولات مع بعضها نفهم أن المنطقة ليست بحالة تغير عشوائي، بل أنها وسط مُحاولات إسرائيلية ليتم رسمها من جديد إنطلاقًا من أطرافها، وباب المندب هو أخطر طرف في هذا الرسم.

Broccoli Now Available

Professional accounting

Less efforts

Broccoli handles the books so management can focus on the business – with instant reports, full compliance with international standards, and the flexibility to match how your company actually works.

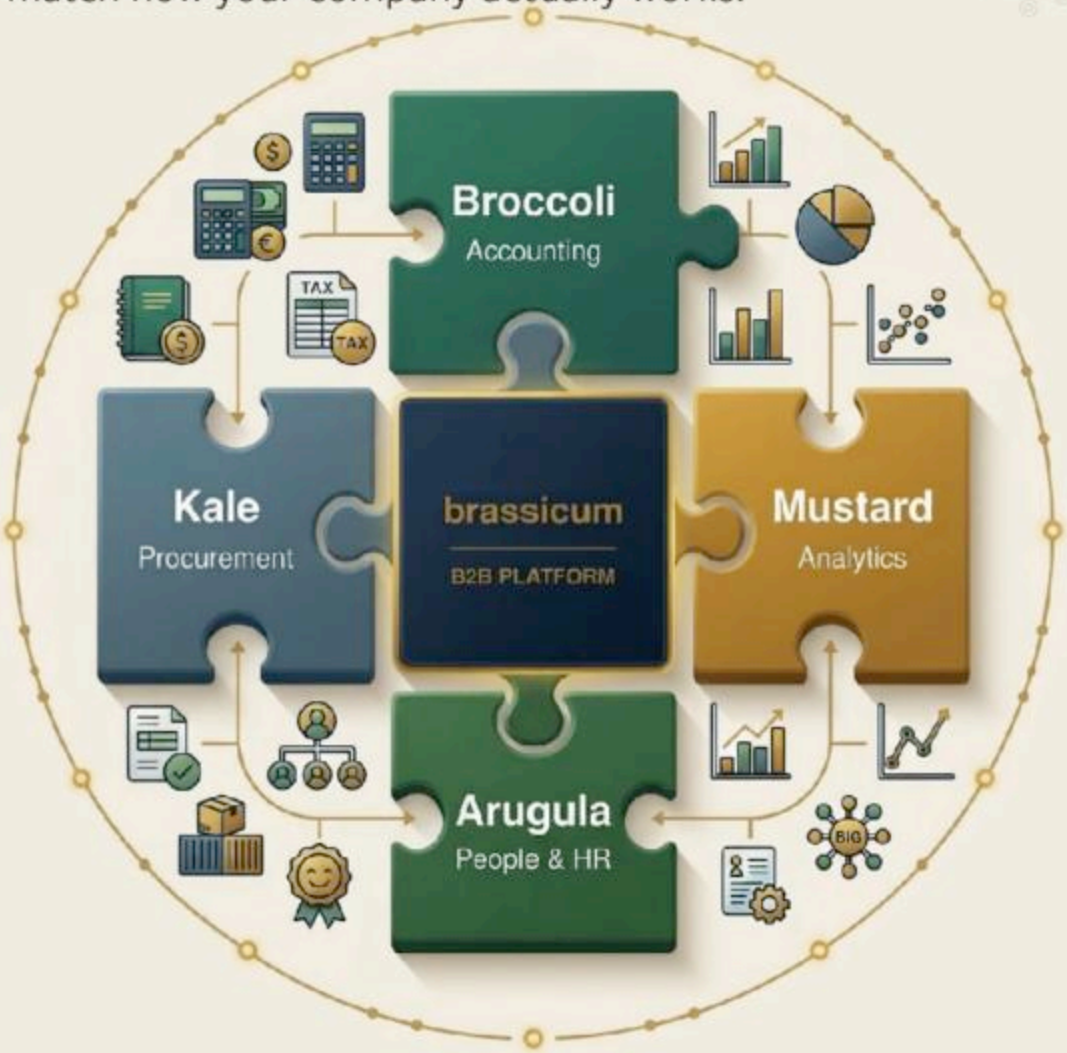

International Standards

IFRS, IAS, GAAP and FAS coming soon. Plus Zakat calculations, tax compliance and e-invoicing integration.

Growth

A system that grows with you – continuously updated at no extra cost. As your business expands, add Brassicum modules: Mustard, Arugula, Kale – no migration, no new vendor.

Language

Arabic first, not an afterthought – bilingual at the data level. Chart of accounts, reports and the full interface in Arabic with complete right-to-left support. No translation layer added on top.

Flexibility

Unlimited chart of accounts, multiple templates, compound entries, account migration – Broccoli adapts to how your company actually works.

https://www.brassicum.com

هدية العدد – كتاب: مستقبل أسواق النفط والغاز العالمية ٢٠٢٦–٢٠٥٠م

لمؤلفه: د. فياض حمزة رملي أرباب

رابط التحميل

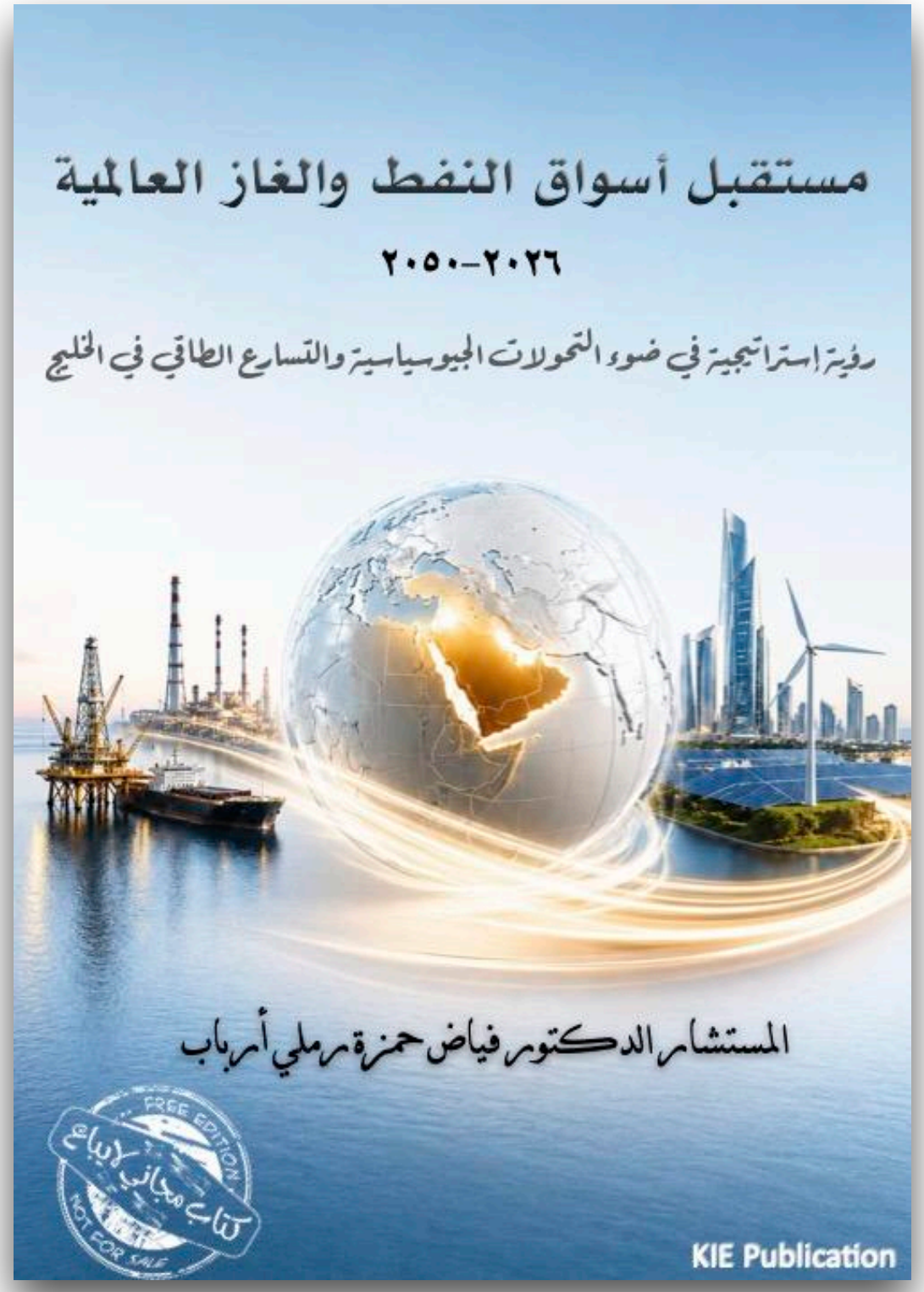

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الالكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق الكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

https://giem.kantakji.com